



جامعة يارموك
جامعة البحوث الأسلامي والدولية لدراسات العالم

الواقع
الاقتصادي والاجتماعي
للوحدات التنموية في منطقتنا المفتوحة
والبادية الشمالية

الدكتور ياسر العدوان
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك

١٩٩١



اهداءات ١٩٩٨

المعهد الدبلوماسي الأردني
الأردن

**الواقع الاقتصادي والاجتماعي
للوحدات التنموية في منطقتي المفرق
والبادية الشمالية**

الدكتور ياسر العدوان
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة البتراء

اَخْمَدَاءُ

الى روح والدي الطاهرة .. ووالدتي
والى زوجتي .. وابني

كلمة شكر

تجسد هذه الدراسة جهداً جماعياً، وروحاً تعاونية فريدة شارك فيها العديد من الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فعملية جمع المعلومات وتصنيفها وادخالها في الحاسوب واستخراج النتائج ما كان لها جميعاً ان تتحقق لولا الدعم المعنوي والمادي من جامعة اليرموك، ممثلة بعمادة البحث العلمي والدراسات العليا فيها، وتعاون سكان اقليم المفرق وغنى انفسهم من جهة أخرى، مما كان لكتلهمما أطيب الاثر في نفسي وشجعني على الاستمرار باخراج هذه الدراسة، فلهم مني كل تقدير وعرفان.

وفي هذا المقام أخص بجزيل الشكر مساعدة الزملاء في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وطلبة مساق البحث في الادارة العامة. فقد كان لعملهم وتشجيعهم ومناقشتهم الاثر الملموس في انتهاء هذه الدراسة وتجنيبي لاخطاء عديدة.

والشكر والتقدير يعود مؤسساتنا ودوائرنا الحكومية العامة والتي لم تدخل علينا في المعلومات المتوفرة وزودتنا بما لدينا من احصاءات ومعلومات قيمة اغفت دراسة واقع الاقليم الاجتماعي والاقتصادي.

ولا يفوتيني انأشكر السيد اسحق بيضون لما قدمه من خدمات واستشارات في ادخال المعلومات في الحاسب الآلي واستخراجها، وتجشمه معي عناء الحرث على دقة المعلومات وفحصها وتدقيقها واستخراج النتائج. والى السيدة هيلانة حداد والأنسة بروج المخواونة من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية لما قدمته من خدمات ادارية وسكرتارية. كما وأوجه الشكر الى دائرة العلاقات الثقافية والعلامة لاشرافها على طباعة ونشر هذه الدراسة.

توطئة

جاءت هذه الدراسة في غمرة التوجه الحديث نحو التخطيط والتنمية الأقلية فيالأردن، واستجابة لاهتمام مسبق من الباحث بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للريف الاردني وسبل تطويره وتنميته. فهدفت هذه الدراسة للتعرف على الواقع بنواحيه الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، اضافة الى الایمان بتوجيه غaiات البحث والدراسة نحو حاجات وغايات المجتمعات المحلية. فالحديث عن التطوير والتنمية ومعالجة المشاكل ووضع السياسات التنموية الأقلية والمحلية (الوحدة التنموية) يتطلب بالضرورة معرفة الواقع الاقتصادي للسكان صلب ومصب التنمية وبواقعهم الاجتماعي وما يتتوفر من قواعد البنية التحتية التي تسهل عملية احداث التنمية.

وقد اجري المسح الميداني لسكان منطقة المفرق والبادية الشمالية في شهرى تشرين الثاني وكافون أول من عام ١٩٨٧ وانتهى اعداد الدراسة في آذار عام ١٩٨٩، حيث تبنت عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك دعمها ونشرها.

ولم يكن اختيار اقليم المفرق التنموي عشوائيا، فهو أحد الأقاليم التنموية الذي لا تتوافر فيه تجمعات سكانية كبيرة (باستثناء المدينة)، ويجمع اليه منطقة البادية الشمالية التي تشكل منطقة في غالبيتها والتي تشمل على (٨) وحدات تنموية. فمنطقة المفرق هي منطقة عريقة بتاريخها وموقعها - شبه صحراوية - ولا تتوافر فيها ما قد يتوافر في بعض الأقاليم الأخرى من قدرات وموارد اقتصادية، الأمر الذي حمل البعض على الاعتقاد بان الحجم السكاني وتبعثر التجمعات السكانية ربما حجز عنها في فترة من الفترات شمولها ببرامج التنمية مما جعلها تعاني من فقر في البنية التحتية والخدمات.

ان قلة المعلومات المتوافرة خاصة عن الواقع الاقتصادي والقوى العاملة أوجبت اجراء دراسة ميدانية للتعرف على الواقع السكاني والاجتماعي والاقتصادي. وكانت استجابة مؤسساتنا العلمية لهذا النوع من الدراسات أحد العوامل المشجعة للشروع فيها للتصنيف مساهمة بسيطة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وانني وانا اقدم هذه الدراسة التي لم تكن نتاج جهد فردي بل ثمرة لتعاون الدوائر والمؤسسات الحكومية والباحثين، وسكان منطقة المفرق، وسكان البادية الشمالية الذين مثلوا حجر الزاوية فيها، لارحب باي انتقاد او تصوييب او اقتراح على ما ورد فيها. واي خطأ في الدراسة هو من مسؤوليتي وحدي، وليس مسؤولية من ساعد في اخراجها.

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة شكر
٧	مقدمة
١٣	الفصل الأول: الخصائص الديمografية لإقليم المفرق
١٥	١ - التركيب الحضري والريفي
١٧	٢ - توزيع السكان حسب فئات العمر
١٩	٣ - متوسط حجم الأسرة
٢٠	٤ - توزيع السكان حسب الجنس
٢٠	٥ - الهجرة الداخلية والخارجية
٢٣	الفصل الثاني: الخدمات الاجتماعية في إقليم المفرق
٢٥	٦ - الخدمات التعليمية
٢٥	٧ - التعليم في إقليم المفرق
٢٧	٨ - الطلاب
٣٠	٩ - المدارس
٣٠	١٠ - المعلمون
٣٢	١١ - الخدمات الصحية
٣٢	١٢ - المراكز الصحية
٣٣	١٣ - القوى الطبيعية العاملة
٣٤	١٤ - المعونة الاجتماعية
٣٤	١٥ - المساعدات
٣٦	١٦ - التأهيل المهني
٣٦	١٧ - خدمات التأمين الصحي والاعفاءات
٣٧	١٨ - المعونة الطارئة
٣٧	١٩ - الجمعيات الخيرية ونشاطاتها
٤٠	٢٠ - خدمات الاسكان
٤٠	٢١ - أنواع الابنية: نسبتها ومؤشراتها
٤١	٢٢ - مجموع مساحة الابنية ونصيب الفرد منها
٤٣	٢٣ - توزيع استخدامات الغرف
٤٣	٢٤ - الخلامقة
٤٧	الفصل الثالث: خدمات البنية التحتية
٤٩	٢٥ - خدمات النقل

٥٠	الطرق	١ - ٢
٥٢	استخدامات وسائل النقل	٢ - ١ - ٣
٥٦	خلاصة	٣ - ٢
٥٦	خدمات البريد والهاتف	٢ - ٣
٦٠	خدمات المياه	٣ - ٢
٦١	مصادر المياه	١ - ٣ - ٣
٦٢	مصادر الطاقة	٤ - ٣
٦٢	مصادر الطاقة واستخداماتها	١ - ٤ - ٣

الفصل الرابع: الواقع الاقتصادي لسكان أقليم المفرق

٦٩	خط الفقر في أقليم المفرق	٤ - ٤
٧١	فجوة الفقر في أقليم المفرق	٢ - ٤
٧٢	مصادر الدخل	٣ - ٤
٧٤	أوجه الإنفاق	٤ - ٤

الفصل الخامس: واقع القوى العاملة والبطالة في أقليم المفرق

٧٩	العاملون	١ - ٥
٨٣	العاطلون عن العمل	٢ - ٥
٨٣	البطالة والمشاركة الاقتصادية	١ - ٢ - ٥
٨٥	فترة البطالة	٢ - ٥
٨٥	أسباب عدم الحصول على عمل	٣ - ٢ - ٥
٨٧	أماكن البحث عن عمل	٤ - ٢ - ٥
٨٧	العاطلون حسب المستوى التعليمي	٥ - ٢ - ٥

الفصل السادس: الثروة الزراعية والحيوانية

٩٣	الأراضي الزراعية المستغلة	١ - ٦
٩٥	الأراضي غير المستغلة	٢ - ١ - ٦
١٠٥	القروض الزراعية	٢ - ٦
١٠٨	الثروة الحيوانية	٣ - ٦

١١١	الفصل السابع: المشاريع التنموية المنفذة والقائمة	
١١٣	البنية التحتية	١ - ٧
١١٣	مشاريع المياه	٢ - ٧
١١٥	مشاريع الكهرباء	٣ - ٧
١١٦	المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٦	٤ - ٧
١١٧	المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ ولم تكن ضمن الخطة	٥ - ٧
١١٧	مشاريع قيد التنفيذ لنهاية عام ١٩٨٧	٦ - ٧
١١٨	مشاريع التأهيل المهني	٧ - ٧
١١٩	المشاريع التي لم تنجز في عام ٨٦ ونفذت في عام ١٩٨٧	٨ - ٧
١٢٠	المشاريع التي نفذت عام ١٩٨٧ ولم تكن ضمن الخطة	٩ - ٧
١٢٤	مشاريع ما زالت قيد التنفيذ	١٠ - ٧
١٢٥	الفصل الثامن: المشاريع الإنمائية المقترحة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي	
	في المفرق	
١٢٧	المشاكل والمقترفات	١ - ٨
١٢٧	مشاكل سكان الأقليم	١ - ١ - ٨
١٢٨	مقترفات السكان	٢ - ١ - ٨
١٢٩	المشاريع الإنمائية الواردة في الخطة الخمسية	٢ - ٨
١٢٩	المشاريع الزراعية	١ - ٢ - ٨
١٣٠	المشاريع الانتاجية	٢ - ٢ - ٨
١٣٣	مشاريع الخدمات الاجتماعية	٣ - ٢ - ٨
١٣٥	مشاريع المواصلات	٤ - ٢ - ٨
١٣٧	الفصل التاسع: النتائج والتوصيات	
١٣٩	النتائج	١ - ٩
١٤٢	التوصيات	٢ - ٩
١٤٣	الإجراءات والمقترفات	١ - ٢ - ٩
١٤٥	الملاحق	
١٥٧	المراجع	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٦	التركيب الحضري والريفي للسكان في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ١
١٨	توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٢ - ١
١٩	متوسط حجم الأسرة حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٣ - ١
٢٠	توزيع السكان حسب الجنس وحسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٤ - ١
٢١	اعداد المهاجرين داخلياً وخارجياً حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق للعام ١٩٨٧	٥ - ١
٢٦	توزيع الأفراد حسب الوحدات التنموية والمؤهل العلمي في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ٢
٢٨	اعداد الطلبة في المراحل التعليمية في اقليم المفرق للعام ١٩٨٧	٢ - ٢
٢٨	اعداد الطلبة حسب المراحل والجنس في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٣ - ٢
٢٩	اعداد المدارس حسب المرحلة التعليمية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٤ - ٢
٢٩	اعداد المدارس المختلطة والغرف الصفية حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٥ - ٢
١٨	اعداد المعلمين حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٦ - ٢
٣١	نسبة الطلبة إلى الغرف الصفية والمعلمين حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٧ - ٢
٣٣	أنواع المرافق الصحية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	٨ - ٢
٣٣	المهن الطبية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٩ - ٢
٣٤	توزيع المهن الطبية في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٠ - ٢
٣٥	المعونة النقدية المتكررة المقدمة من صندوق المعونة الوطنية للسكان في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	١١ - ٢
٣٨	برامج الجمعيات الخيرية وخدماتها في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٢ - ٢
٤٠	مساعدات التنمية الاجتماعية للمدن الرئيسة في الاردن لعام ١٩٨٦	١٣ - ٢
٤١	أنواع الأبنية وتوزيعها في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٤ - ٢
٤١	مساحة الأبنية حسب أنواعها في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٥ - ٢
٤٣	ملكية المساكن في الوحدات التنموية لاقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٦ - ٢
٤٤	اعداد العائلات حسب نوع الغرف والوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٧ - ٢
٥٠	أطوال الطرق المعبدة في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ٣
٥١	اعداد العائلات في الوحدات التنموية حسب وسائل النقل المستخدمة في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٢ - ٣

٥١	٣ - ٢ مقارنة تعرفة الباصات العامة والسيارات العامة للنقل من والى المفرق في عام ١٩٨٧
٥٣	٣ - ٤ عدد السيارات الخاصة في محافظات المملكة لعام ١٩٨٦
٥٤	٣ - ٥ مكاتب التكاسي في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧
٥٥	٣ - ٦ نسبة نمو المركبات في محافظة المفرق مقارنة بالأردن للأعوام ١٩٨٧ - ١٩٨٢
٥٧	٣ - ٧ اعداد مراكز مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة المواصلات حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٥٩	٣ - ٨ اعداد المشتركون بالخدمة الهاتفية في محافظة المفرق حسب الوحدات التنموية وانواع الاشتراكات لعام ١٩٨٧
٦٠	٣ - ٩ كميات المياه المتوقع تطويرها حتى عام (٢٠٠٠) بملايين الأمتار الكلية حسب استخداماتها في المملكة
٦١	٣ - ١٠ اعداد العائلات حسب مصادر المياه المستخدمة في الوحدات التنموية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧
٦٢	٣ - ١١ كميات المياه المباعة في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧
٦٤	٣ - ١٢ اعداد العائلات حسب استخدامها لمصدر الطاقة والوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٧١	٤ - ١ متوسط الدخل السنوي للفرد في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٧٢	٤ - ٢ عدد العائلات والأفراد في وحدات المفرق التنموية والذين يقل معدل دخل الفرد عن (٣٠٠) و (٢٧٠) و (١٠٠) دينار سنويًّا
٧٣	٤ - ٣ معدل دخل الفرد الشهري حسب مصادر الدخل والوحدة التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٧٥	٤ - ٤ معدل الإنفاق الشهري للفرد على أوجه الإنفاق في الوحدات التنموية لاإقليم المفرق
٧٥	٤ - ٥ نسبة ما تتفقة العائلة على أوجه الإنفاق من معدل الإنفاق الكلي في الوحدات التنموية لاإقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٨٠	٥ - ١ عدد العاملين حسب المجموعات المهنية الرئيسية والجنس في اقليم المفرق لشهر ١١/١٩٨٧
٨١	٥ - ٢ توزيع القوى العاملة في محافظة المفرق حسب المستوى التعليمي والقطاعات المهنية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٨٢	٥ - ٣ توزيع السكان حسب الوحدات التنموية والمجموعات المهنية في اقليم المفرق لشهر ١١/١٩٨٧
٨٤	٥ - ٤ العاطلون عن العمل حسب المهمة المتوقعة والسابقة
٨٤	٥ - ٥ معدلات البطالة والمشاركة الاقتصاد للسكان حسب الوحدة التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧

٨٦	أسباب البطالة وتوزيعها حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٦ - ٥
٨٧	فترة البطالة بالأشهر للعاطلين عن العمل في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٧ - ٥
٨٧	عدد العمال غير الاردنيين حسب جنسياتهم في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	٨ - ٥
٨٨	عدد الأفراد الباحثين عن عمل في الوحدات التنموية حسب أماكن البحث عن عمل لعام ١٩٨٧	٩ - ٥
٨٩	توزيع العاطلين عن عمل حسب الجنس والمستوى التعليمي في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٠ - ٥
٩٤	عدد العائلات التي تعلم بالزراعة حسب المساحة المزروعة ونوع الزراعة وطريقتها في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٦ - ٦
٩٥	عدد العائلات حسب طريقة زراعة الأرض والوحدات التنموية	٢ - ٦
٩٩	توزيع الأراضي غير المستغلة حسب حجم الملكية وعدد العائلات لعام ١٩٨٧	٣ - ٦
٩٧	أسباب عدم استغلال الأراضي حسب العائلات في الوحدات التنموية	٤ - ٦
٩٩	مساحة وانتاج المحاصيل الحقلية في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٧	٥ - ٦
٩٩	المساحة المزروعة والمحصودة ومعدل انتاجه وانتاج المحاصيل بالطن في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٦	٦ - ٦
١٠٠	مساحة ومعدل انتاج المدارات في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٦	٧ - ٦
١٠١	مساحة وانتاج الخضروات الشتوية والعينية في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٧	٨ - ٦
١٠٣	مساحة وعدد ومعدل انتاج الاشجار المثمرة في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٦	٩ - ٦
١٣٧	مساحة وانتاج الاشجار المثمرة في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٧	١٠ - ٦
١٠٦	قيمة ونسبة القروض في الاردن والمفرق لسنوات ١٩٨٧,٧٩,٧٣	١١ - ٦
١٠٧	قيمة القروض بسندات للمفرق والاردن لعام ١٩٨٦	١٢ - ٦
١٠٧	قيمة الديون حسب الملكية الزراعية للمقترضين لسنة ١٩٨٦ في الاردن والمفرق	١٣ - ٦
١٠٨	نسبة القروض الى الانتاج الزراعي والحيواني في الاردن ككل والمفرق ١٩٨٦	١٤ - ٦
١٠٩	اعداد الثروة الحيوانية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	١٥ - ٦
١١٠	اعداد مزارع الدجاج في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٦ - ٦
١١٤	أبار المياه المكتشفة في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ٧
١١٤	تكليف مشاريع مياه الوحدات التنموية خلال الأعوام من ٨٦ - ٩٠	٢ - ٧
١١٥	مخصصات استثمارات مشاريع مياه الشرب والانفاق الفعلي على مشاريع المياه للأعوام من ٨٦ - ٩٠ (بالآلاف دينار)	٣ - ٧
١١٩	مشاريع التأهيل للإسر وتتكليفها في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	٤ - ٧
١٢٨	مشاكل سكان اقليم المفرق كما يراها السكان لعام ١٩٨٧	١ - ٨
١٢٩	مقترنات السكان لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي	٢ - ٨
١٣١	مشاريع الصناعة في منطقة المفرق لعام ٨٦ - ٩٠	٣ - ٨
١٣٢	مشاريع الصناعة في منطقة الباذية التنموية لأعوام ٨٦ - ٩٠	٤ - ٨
١٣٢	المشاريع الرأسمالية لقطاع الصناعة والتعددين في اقليم المفرق للأعوام ٨٦ - ٩٠	٥ - ٨

مقدمة

انتهت كثيرون من الدول النامية التخطيط الإقليمي كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وكوسيلة للتوزيع عوائد التنمية على الأقاليم وتحقيق مزيد من المساواة الاجتماعية واتخاذتها وسيلة لحفظ القدرات الاقتصادية وزيادة مشاركتها في جهود التنمية الوطنية الشاملة.

وتعتمد التنمية الإقليمية إلى حد كبير على الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة في الإقليم، مما يتطلب معرفة وافية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد كي يمكن من وضع السياسات التطويرية والتنموية للنهوض بالمستويات القائمة. وإذا ما أزيد للتخطيط والتنمية الإقليمية النجاح في تحقيق أهدافه فإن اعتماده على واقع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية يصبح ضرورة أساسية، وميزة من مميزات التخطيط الجديد، إضافة إلى أن المعلومات السكانية والاجتماعية والاقتصادية من أهم الأوليات لوضع السياسات التنموية الإقليمية. فالاعتماد على واقع المجتمع الإقليمي اقتصادياً واجتماعياً يعزز القرارات الهدافة، ويساعد في رسم الأهداف الواقعية للتنمية وبالتالي إمكانية تحقيقها.

من هنا جاءت أهمية دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوحدات التنموية في منطقتى المفرق والبادية الشمالية لابراز الحقائق الأولية عن المجتمع المحلي في المفرق والتعرف على خصائصه الاجتماعية والاقتصادية كلبنة أساسية في بنى التخطيط والتنمية الإقليمية ومساهمة جزئية من المؤسسات العلمية والباحثين في رفد الخطط والسياسات التنموية بمعلومات وحقائق يسترشد بها متذبذبو القرارات الاقتصادية والسياسية.

وعلى الرغم من توفر بعض الحقائق الأساسية عن بعض الأقاليم التنموية في الأردن واقعها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه يعوز تلك المعلومات في كثير من الأحيان التنظيم، وتقتصر إلى جانب كثيرة ضرورية لوضع الخطط التنموية وأهدافها. فالدخل والإنفاق مثلًا والعملة والبطالة هي متغيرات على جانب كبير من الأهمية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية فيما يتعلق بالأقاليم التنموية. إضافة إلى أنه لا توجد دراسة واحدة تبحث في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوحدات التنموية في الإقليم الواحد من حيث الخدمات الاجتماعية، والواقع السكاني والبنية التحتية، والواقع الاقتصادي والعملة والبطالة.

لذلك، فإن هدف هذه الدراسة هو التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إقليم المفرق بوحداته التنموية، بما في ذلك الخصائص السكانية والاجتماعية للوحدات التنموية والخدمات والدخل والإنفاق والعملة. ولا تحاول هذه الدراسة اجراء ربط سببي بين متغيرات هذا الواقع أو آثاره المستقبلية ولا تحاول رسم خطة تنمية او وضع توجهات اقتصادية واجتماعية للتنمية الإقليمية. إنما نقدم توصيات يسترشد بها القرار السياسي والاقتصادي على ضوء ما تجده الدراسة في الوضع القائم والواقع الحالي. وأيًّا كان فإن هذه الدراسة كواحدة من سلسلة دراسات اجتماعية واقتصادية كثيرة اجري الباحث ببعضها استثناؤها أساساً لدراسة قادمة عن التنمية الإقليمية في الأردن، كواقع وطموح ورافداً للباحثين في المستقبل في تقييم جهود التنمية الإقليمية ورصد التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في الأقاليم التنموية المختلفة ضمن الإطار التنموي الشامل.

لحة موجزة عن اقليل المفرق

تقع محافظة المفرق في الواجهة الشمالية الشرقية من الأردن، وتحد كل من سوريا والعراق والسودان، وتقدر مساحة اقليل المفرق بـ ١٦٦٣ كم² أي ما يساوي ٢٧٪ من المساحة الكلية للمملكة الأردنية. وقد بلغ عدد السكان في اقليل المفرق لعام ١٩٨٧ (١٠١٧٠) نسمة، وبذلك تكون الكثافة السكانية ٣٨ شخص/كم² وتتفاصل الكثافة السكانية إلى حدودها الدنيا في منطقة الباذلة الشمالية والتي تشكل ٨٠٪ من المساحة الكلية للاقليل لتصل إلى (١) كم²، وقد بلغ عدد التجمعات السكانية في المحافظة (١٤٩) تجتمعاً وتضم منطقة الباذلة الشمالية (٧٣) تجتمعاً سكانياً يشكلون حوالي ٧٪ فقط من مجموع السكان في اقليل، ويتميز اقليل المفرق بتبعثر التجمعات السكانية وقلة عدد السكان حيث هناك (١٠٨) تجمعات سكانية في اقليل يقل عدد سكانها عن (٥٠٠) نسمة أي ما يعادل ٧٪ من مجموع التجمعات السكانية الكلية.

وتشكل مدينة المفرق وحدها ٢٧٪ من مجموع السكان، بينما توجد ٤ تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين (٢٥٠١ - ٥٠٠٠) نسمة وهذه لا تتجاوز ٥٪ من مجموع سكان اقليل.

وتشير المعلومات الاحصائية الرسمية المتوفرة إلى أن عدد سكان اقليل بلغ في عام ١٩٨٥ حوالي (٩٥٤٧٠) نسمة، وإذا استثنينا سكان مدينة المفرق فإن عدد سكان اقليل يبلغ حوالي (٧٠٠٠) الف نسمة.

ويتصف اقليل المفرق بالمناخ الصحراوي فيما عدا المناطق الغربية من اقليل حيث المنطقة شبه صحراوية، وهي منطقة زراعية رعوية في غالبيتها. ويعتمد اقليل بكامله على مياه الأمطار المطيرة والزراعة والتي حيث يعتمد غالبية السكان على الزراعة والرعى في حياتهم، إضافة إلى العمل في القطاع الحكومي والأعمال الخاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية لسكان اقليل المفرق، وذلك لتحديد المشكلات التي يعاني منها سكان اقليل ويهدف وضع البرامج والخطط لحل المشكلات التي يواجهونها وخاصة تلك التي تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي لسكان اقليل، ولتنمية التوجه الحديث نحو التخطيط والت التنمية الاقليمية في الأردن.

وقد ركزت الدراسة بشكل دقيق على الواقع الاقتصادي في اقليل المفرق التنموي، والتعرف على حجم البطالة وأسبابها، مستوى الفقر في المنطقة، كذلك اهتمت الدراسة بالتعرف على مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المتوفرة للكسان والشورة الزراعية والحيوانية المتوفرة، ومن ثم تقديم مقترنات تهدف إلى النهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة، ويمكن إجمال أهداف الدراسة تفصيلاً بما يلي:

١. التعرف على الخصائص السكانية والديمغرافية لأقليل المفرق ووحداته التنموية.
٢. دراسة الواقع الاجتماعي للسكان ومدى توفر الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، كالسكن، والمياه، والكهرباء، والمواصلات والنقل.
٣. دراسة الواقع الاقتصادي للسكان وتحديد معدل دخل الفرد والتعرف على مصادر الدخل وأوجه الإنفاق في الوحدات التنموية.
٤. تحديد حجم القوى العاملة فعلاً حسب المجموعات المهنية وعدد العاطلين عن العمل وتوزيعهم، وأسباب البطالة وأماكن البحث عن عمل وكذلك العمالة الوافدة في الوحدات التنموية.
٥. تقديم مقترنات للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الوحدات التنموية.

منهجية الدراسة:

شملت الدراسة سكانإقليم المفرق ووحداته التنموية الواردة في خطة تنمية إقليم المفرق الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وقد تم استثناء مدينة المفرق من الدراسة نظراً لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية المتميزة عن الوحدات الإقليمية الأخرى، وكذلك تم استثناء وحدة الخالدية التنموية لسبعين رئيسين هما:

١. ان الدراسة الأولية لتدريب الباحثين تمت على الوحدة المذكورة.

٢. الوحدة التنموية تميز بقطاع زراعي وانتاجي متخصص في المحافظة ومعظم اتصالها مع محافظة الزرقاء مما سيؤدي إلى عدم دقة المعلومات فيها لو تم اتماج كل من المفرق والخالدية في الدراسة.

وقد شملت الدراسة على (١٣) وحدة تنموية وبواقع (٨١) تجمعاً سكانياً منها (٦١) تجمعاً يزيد مجموع عدد السكان فيها عن (٢٥٠) نسمة و (٢٠) تجمعاً سكانياً يبلغ عدد السكان فيها ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ نسمة. وقد تم اجراء مسح احصائي لعينة عشوائية من التجمعات السكانية بلغت نسبتها ١٨٥٪ من السكان القاطنين في التجمعات السكانية حيث بلغ عدد الأفراد فيها وقت اجراء التعداد (٦٧٧٣٨) نسمة وبذلك يكون عدد الأفراد المشمولين بالدراسة (١٢٥٠٥) فرداً وعدد العائلات التي شملها المسح الميداني (١٥٩٠) عائلة أي بمعدل (٧٨٧) فرداً لكل (١٠٠) أسرة، بينما بلغ عدد العائلات في مجتمع الدراسة即 (٨١) تجمعاً سكانياً حوالي (١٠٧٤) عائلة.

وقد شارك في جمع البيانات ٣٢ باحثاً كان منهم (١٢) باحثاً من سكانإقليم ووحداته التنموية والذين يعرفون طبيعة المنطقة وسكانها. هذا وقد تم تدريب الباحثين لمدة شهررين على اجراء المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الميدانية، كما وتم تدريسيهم ميدانياً لمدة ثلاثة أيام في وحدة الخالدية وبعض قرى مدينة المفرق.

اما استماراة التعداد فتحتوي على ٢٣ سؤالاً وتقع في ٨ صفحات، وهي استماراة معدلة لتلك التي استخدمها الباحث في دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان مخيم البقعة وذلك التي أعدتها الجمعية العلمية الملكية لدراسة منطقةبني حميدة. وتضمنت استماراة المسح مجموعة من الأسئلة تتعلق بالخصائص الديموغرافية للسكان كعدد أفراد العائلة وال عمر والجنس والمستوى التعليمي والمهني والمهاجرين داخل الاردن وخارجيه. وقد جمعت المعلومات حول هذه الأسئلة عن كل فرد من أفراد الأسرة.

وتضمنت الاستماراة أيضاً معلومات احصائية تتعلق بالأسرة بشكل عام كالدخل ومصادره والإنفاق وأوجهه والثروة الزراعية والظروف السكنية ومصادر المياه والطاقة واستخداماتها والنقل والمواصلات، وشملت الاستماراة على معلومات عن البطالة وأسبابها والعملة الأجنبية اضافة الى المشكلات التي يعاني منها سكان الوحدات التنموية واقتراحتهم. وبالاضافة لذلك، فقد تم جمع المعلومات الاحصائية الضرورية من المصادر الثانوية على مستوى المحافظة والمصادر الرسمية الأخرى.

المشكلات التي واجهت الدراسة:

من أهم المشكلات التي تواجه المسوحات الاحصائية هي الحصول على بيانات دقيقة من السكان، وقد تم وضع احتياطات عديدة لتجنب هذه المشكلة في الدراسة كسهولة الاستبيان وتصميمه والاسلوب في اجراء التعداد وتدريب الباحثين عملياً الا ان مشكلة اعطاء بيانات غير دقيقة بقيت اهم المشكلات التي اعتبرت سبيل الدراسة. وقد برزت هذه في:

١. عند السؤال عن معدل دخل الأسرة الشهري فقد امتنع عدد لا يأس به من الأسر عن الاجابة عن هذا

- السؤال، وقد تم استبعاد (٢٣) استثناء من الاستبيانات التي اشتبه بالمعلومات الواردة فيها.
٢. في المسؤال الخاص بالإنفاق، تبين ان هناك عدداً من الأسر لم تجب بالرقم الخاص بالإنفاق وقد تم استثناء الأسر التي لم تجب على هذا السؤال وبلغ عددها (١٢) أسرة.
 ٣. هناك بعض الأشخاص العاملين فعلاً خاصة في الزراعة أو الأعمال (الطايرات) لم يبيّنوا مهنتهم مما أدى إلى انخفاض عدد العاملين فعلاً، او انهم لم يكونوا يعملوا وقت التعداد مما أدى إلى ارتفاع معدلات العاطلين عن العمل.

وقد تم تلافي مشكلة الحصول على معلومات دقيقة خاصة عن النواحي المالية المتعلقة بالدخل والإنفاق في وسائل مختلفة، كالتأكيد من صحة البيانات عند تعبئة الاستماراة بالعودة الى اعادة طرح بعض الأسئلة بعد الانتهاء من تعبئة الاستماراة. وكذلك في اعداد الاستماراة ذاتها حيث تضمنت اسئلة متداخلة تبين وجود أي خلل بالاجابة على اسئلة أخرى، اضافة الى تدريب الباحثين على طرح اسئلة ثانية للأسرة كمصادر تغطية الإنفاق في حالة تفوقه على الدخل او كيفية تسديد حسابات الإنفاق مما أدى الى زيادة درجة الصحة في اعطاء معلومات دقيقة اضافة الى انه تم استثناء تلك المشكوك فيها.

وتتناول الدراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لإقليم المفرق في تسعة فصول:

١. يناقش الفصل الأول الخصائص الديمغرافية والسكانية في الأقلية، كالتركيب الريفي والحضري وحجم الأسرة والهجرة الداخلية والخارجية حسب الوحدات التنموية في الأقلية.
٢. والفصل الثاني يناقش الخدمات الاجتماعية في اقليم المفرق ووحداته التنموية والمتمثلة في الخدمات التعليمية والصحية اضافة الى المعونة الاجتماعية والاسكان.
٣. ويقدم الفصل الثالث خدمات البنية التحتية، الطرق، المياه، الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفيرها في الوحدات التنموية في اقليم المفرق.
٤. ويغطي الفصل الرابع الواقع الاقتصادي لسكان الأقلية بوحداته التنموية وخاصة ما يتعلق بواقع الفقر ومصادر الدخل وأوجه الإنفاق.
٥. ويغطي الفصل الخامس واقع القوى العاملة والبطالة في الوحدات التنموية في اقليم المفرق وبالتحديد العاملون والعاطلون عن العمل والمشاركة الاقتصادية للعملة وأسباب البطالة ومدتها.
٦. ويغطي الفصل السادس واقع الثروة الزراعية والحيوانية في اقليم المفرق من حيث استغلال الاراضي وعدم استغلالها وأسباب عدم الاستغلال، كما ويتطرق الى القروض الزراعية والملكية في اقليم المفرق اضافة الى الثروة الحيوانية المتوفرة في الأقلية.
٧. يغطي الفصل السابع المشاريع التنموية المنفذة وتلك التي تحت التنفيذ في وقت اجراء الدراسة في اقليم المفرق ويتطرق الى مشاريع تنمية الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وما تم تنفيذه خلال الخطة سواء كان جزءاً منها ام لم يكن اضافة الى المشاريع التي لم يتم تنفيذها.
٨. يتناول الفصل الثامن مقترنات تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في اقليم المفرق. وقد تناول الفصل هذا الموضوع على جزئين. يتناول الجزء الأول المشاكل التي يعاني منها السكان ومقترناتهم لحلها بينما يتناول الجزء الآخر المقترنات والمشاريع الواردة في خطة التنمية الخمسية والتي لم تنفذ بعد.
٩. يتناول الفصل التاسع نتائج الدراسة ويقدم ملخصاً لها كما يقدم عدداً من المقترنات لتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتي نتجت بجزء منها عن الدراسة.

الفصل الأول

الخصائص الديموغرافية لقليل المفرق

الخصائص الديمغرافية لسكان اقليم المفرق

يتناول هذا الجزء الخصائص الديمغرافية للسكان في اقليم المفرق بوحداته التنموية ويركز على الخصائص الحضرية والريفية لاقليم المفرق، والتوزيع السكاني حسب فئات العمر ومتوسط حجم العائلة والهجرة الداخلية والخارجية.

١- التركيب الحضري والريفي:

بلغ عدد سكان اقليم المفرق، حسب الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٧ (١٠١٩٧٠) نسمة وعدد التجمعات السكانية (١٤٩) تجتمعاً سكانياً، وتقدر مساحة المحافظة بـ ٢٦٦٦٣ كم^٢ أي ما يساوي ٢٧٪ من المساحة الكلية للمملكة وبذلك تكون الكثافة السكانية ٨٣٠/كم^٢، وتتدنى هذه النسبة لتصل الى ١/كم^٢ في منطقة البادية الشمالية والتي تضم (٧٣) تجتمعاً سكانياً. وتشكل مساحة البادية الشمالية ٨٠٪ من مساحة المحافظة الكلية بينما يبلغ عدد السكان في المنطقة ٧٪ فقط من مجموع سكان اقليم المفرق التنموي، وهناك (١٠٨) تجمعات سكانية من المجموع الكلي للتجمعات السكانية في الاقليم يقل عدد سكانها عن (٥٠٠) نسمة أي ما يعادل ٧٢٪ من مجموع التجمعات السكانية. وتشكل مدينة المفرق وحدها ٢٧٥٪ من مجموع السكان الكلي في الاقليم، وهناك ٤ تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠١ ... ٥٠٠٠ نسمة وهذه لا تتجاوز نسبتها ٥٪ من مجموع السكان الكلي^٢.

وعلى الرغم من وجود (٤) تجمعات سكانية يزيد سكانها عن (٢٥٠١) فإن الصفة الغالبة على السكان هي التركيبة الريفية، وباستثناء مدينة المفرق فإن بقية التجمعات السكانية بما فيها التجمعات السكانية الاربعة تتصرف بكونها ريفية. وبالنظر الى جدول (١-١) نلاحظ التقارب بين عدد سكان الوحدات التنموية في منطقة المفرق بينما يتزايد التباعد بين عدد السكان في منطقة البادية الشمالية ليصل أدنى حد له في وحدة دير الكهد التنموية (١٥٣٩) نسمة واكبر تجمع سكاني في منطقة البادية الشمالية هو سما السرحان، وتتميز التجمعات السكانية في اقليم المفرق بصغر حجم السكان الكلي في التجمع الواحد، وتبعد التجمعات السكانية وتباعدها عن بعضها البعض.

وبالرغم من المخاوف التي يبديها بعض الكتاب عن التضخم السكاني نتيجة للزيادة في معدلات النمو السكاني وتحسين الخدمات الصحية^٣، فإن حجم السكان وكثافته لا يزال عاملاً رئيسياً في تطوير المستوى الاقتصادي وزيادة فعاليته، وما دام العدد السكاني قليل نسبياً ومبغثراً فإن هذا وبالتالي يخفف عرض العمالة وقلة الطلب وبالتالي فإن القدرة الانتاجية للسكان تكون قليلة نسبياً. ويشكل هذا بحد ذاته مشكلة تنمية وسكنانية لا تقل أهمية عن المخاوف الكامنة في التضخم السكاني ومشاكله التنموية^٤، كما سيسلاحظ في اقليم المفرق.

جدول رقم (١-١)
التركيب الحضري والريفي للسكان في القليم المفرق لعام ١٩٨٧

نسبة سكان التجمع للمحافظة	العدد الكلي لسكان التجمعات	عدد التجمعات السكانية	الوحدة التنموية	المنطقة التنموية
٥٤	٦٥٧٨	١٢	١. المفرق	المفرق
٥٥	٥٦٨	٧	٢. المنشية	
٧٩	٧٣٧٩	٤٢	٣. رجاب	
٦٧	٦٢٧٨	١٧	٤. بلعما	
٦٨	٦٣٧٧	٥	٥. الخالدية	
٧٤	٦٩١٢	١٣	٦. الحمراء	
٧٠	٦٥٦١	٨	١. سما السرحان	البادية الشمالية
٤٣	٤٠٣٣	٩	٢. الباعع	
٣٢	٣٠٠١	٦	٣. أم الجمال	
٤٣	٤٠١٠	٨	٤. صبحا	
٤٨	٤٥٠٧	١٢	٥. أم القطرين	
٦١	١٥٣٩	١٠	٦. دير الكهف	
٤٨	٤٥٠٤	١٥	٧. الصالحية	
٢٧	٢٥١٨	٥	٨. الرويشد	

* باستثناء مدينة المفرق والبالغ عدد سكانها (٢٥٤٦٦) شخصا.
المصدر: المسح الميداني

وما ينطبق على الوحدات التنموية ينطبق على المحافظة كلها حيث تتسم بكبر حجم مساحتها النسبي وقلة كثافتها السكانية ويشكل هذا الوضع السكاني المتغير والتمييز بصغر الحجم مشكلة سكانية وتنموية في آن واحد و يمكن تلخيصها في:

١. التوزيع غير المتوازن للسكان بسبب قلة الحجم والكثافة مما يشكل عائقاً لجهود التنمية وتطوير الخدمات نظراً لارتفاع كلفتها وتوزيعها إلى التجمعات السكانية البعثرة.
٢. فراغ المنطقة من الحجم السكاني الملائم يؤدي إلى عدم توفر العنصر البشري اللازم للتنمية وبالتالي سوء توزيع في القوى العاملة والانتاج في الأقليم.
٣. صغر الحجم السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان لا يتاسب والمتطلبات الاقتصادية الازمة لتوفير الخدمات وتنوعها وكذلك فإن صغر حجمه واتساع الرقعة الجغرافية وتباعد التجمعات السكانية وقلة عدد سكانها يعرقل عملية توفير الخدمات العامة الاجتماعية والصحية بالمستوى والحجم المطلوب للسكان. فقلة الطلب على تلك الخدمات وكلفتها العالمية يعتبران محدودين أساسيين من محددات عملية التنمية الإقليمية في محافظة المفرق. أضف لذلك قلة المصادر المحلية المتاحة في الأقليم والفاوت النسبي في تغطية الخدمات للمناطق التنموية ووحداتها.

١- توزيع السكان حسب فئات العمر:

تشير معظم الدراسات السكانية في الأردن الى ان الصفة السكانية الغالبة على المجتمع الأردني هو كونه مجتمع فتى^١، وبالنظر الى التركيب العمرى لسكان اقليم المفرق حسب العمر نلاحظ ان هذه الصفة موجودة أيضاً مع اختلاف في نسبتها. ففي اقليم المفرق بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العمر ٥١% من المجموع الكلى للسكان بينما بلغت من هم دون سن العشرين ٣٦% من مجموع السكان. كما هو واضح في جدول (١ - ٢).

وبلغت نسبة من هم دون سنة ٦٠ حوالي ٧٩% من مجموع السكان في الاقليم حيث بلغت نسبة من هم بين سن (٢٠ - ٦٠) حوالي ٤٣% من المجموع الكلى للسكان وبذلك تبلغ نسبة من هم ٦٥ فما فوق ٤٢% من مجموع السكان، وهذه النسبة أقل بكثير نسبياً من نسبة الشيخ في الأردن ككل حيث بلغت ٤١% من مجموع السكان في الأردن.^٢

وإذا ما أخذنا بالتركيز العمرى حسب الجنس، نجد ان عدد الذكور في مختلف الفئات العمرية يفوق عدد الاناث. ويظهر من الجدول زيادة واضحة في عدد الذكور في جميع الفئات العمرية. وتشكل نسبة الذكور ٥٣% من المجموع الكلى للسكان، بينما بلغت نسبة الاناث ٤١% من مجموع السكان، وهذا يتشابه مع نسبة الذكور والاناث في الأردن بشكل عام.

وبالنظر الى الفتنة العمرية ٦٠ مما فوق نلاحظ ان عدد الذكور فيها يفوق عدد الاناث مما يشير الى ان الذكور أكثر تعميراً من النساء، والنمط الغالب للتركيز العمرى للسكان هو التركيب الفتى وتلك تكون نسبة عالية من السكان لا يزيد عمرها عن ١٥ سنة، ويتشابه هذا التركيب العمرى مع متوسط عدد السكان للفئات العمرية المذكورة في الأردن كما تشير التقديرات الرسمية لدائرة الاحصاءات العامة.

وفتنة العمرية من ١٥ - ٦٥ تشكل الفتنة التالية من حيث الأهمية لمن هم دون سن ١٥ حيث يشير ذلك الى ان نسبة من يشكلون القوى العاملة هي عالية نسبياً قياساً بعمر السكان. وتشكل الفتنة العمرية ٦٥ مما فوق نسبة متدنية، وهذه الفتنة هي المرشحة لقبض الضمان الاجتماعي.

وهذا الوضع السكاني، وبالرغم من تواجد نسبة قوى عاملة عالية نسبياً، وصغر الشريحة السكانية المرشحة للضمان الاجتماعي، وزيادة عدد الذكور الكلى من مجموع السكان، الا انه يتسبب في ظهور بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المهمة، والتي يمكن ايجازها في:

أ. يعتبر الارتفاع الكبير في عدد من هم دون سن الخامسة عشرة عبئاً كبيراً على العاملين.^٣ حيث ان سن العمل والاستقلال الاقتصادي النسبي للأفراد عادة ما يظهر بعد هذا السن. وهذا الوضع يزيد من نسبة الاعالة الفتية. وفيما اذا اضيف لذلك عدد النساء المعاملات بتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المنطقة حول عمل المرأة ومن هم فوق سن ٦٥ والبطالة الدائمة نجد ان نسبة الاعالة تصل الى (٥:١) وهذه النسبة شبيهة بالمعدل العام في الأردن ككل.

ب. زيادة نسبة الاعالة الكلى يؤدي الى تحويل جزء كبير من دخول الأسر الى اعالة الأفراد خارج سن العمل. وهذا الاستهلاك يكون على حساب الاستثمار الاقتصادي للعائلات.

ج. تدني مستوى المشاركة الاقتصادية للعملة وخاصة معدل اشتراك المرأة في القوى العاملة وهذا بدوره يؤدي الى تدني الانتجالية وزيادة الاستهلاك، حيث الغالبية العظمى من الاناث في محافظة المفرق تتوجه ل التربية الأطفال والإنجاب، ولا تعتبر فعلياً النشطة اقتصادياً للظروف والمعتقدات الاجتماعية.

توزيع السكان حسب الفئات العددية في الوحدات التنموية بإقليم المفرق في عام ١٩٨٧
جذر رقم (١-٣)

١ - ٣ متوسط حجم الأسرة:

أظهر التعداد ان متوسط حجم الأسرة في اقليم المفرق بلغ (٧٩) فرداً للأسرة الواحدة. وكما يظهر من الجدول (١ - ٣) فإن عدد الأسر المشمولة بالتلعداد بلغت (١٥٩٠) أسرة بلغ عدد أفرادها الكلي ١٢٥٠٥ فرداً. وتبين الدراسة ان متوسط حجم الأسرة في اقليم المفرق هو أكبر من مثيله في الاردن ككل او مقارنة مع مناطق ريفية اردنية أخرى. حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في الاردن ١٦١٥ فرد بينما بلغ مثلاً في منطقة بني حميدة ١٦٢٠ فرداً والبقعة ١٦٧١ فرداً من المجموع الكلي للسكان على التوالي.^١. ويدل هذا على ارتفاع حجم الأسرة والإنجاب لدى الأسر في اقليم المفرق.

يرينا الجدول رقم (١ - ٣) متوسط حجم العائلة والبالغ (٩٧) لمجموع الوحدات التنموية، حيث كان أعلى متوسط حجم للأسرة في وحدة الحمراء ٨٨ وأدنى حجم للعائلة في الوحدات ام القطين، الصالحية، الرويشد، وبلغت ٦٦ وتميز هذه الوحدات ببعدها عن المركز الاقليمي للمحافظة وتدني مستوى الخدمات الصحية فيها.

جدول (١ - ٣)
متوسط حجم الأسرة في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة	العائلات التي شملها المسح	الأفراد المشمولين	متوسط حجم العائلة في الوحدة التنموية
المفرق	١١٥	٩٤٨	٨٢
المنشية	١٢٧	١٠٢٠	٨٠
رحاب	١٤٨	١٢٢٤	٨٣
بلعما	١٣٠	٩٩١	٧٦
الحمراء	٢١٩	١٨٨٦	٨٦
سما السرحان	١٩٣	١٥١٨	٧٩
الباعرج	١٧٣	١٤١٨	٨٢
ام الجمال	٨٢	٥٨١	٧١
صحيحاً	١٤٢	١١٥٤	٨١
ام القطين	٩١	٦٠١	٦٦
دير الكهف	٣٧	٢٧٩	٧٥
الصالحية	٩٣	٦١٥	٦٦
الرويشد	٤١	٧٧	٦٦
المجموع	١٥٩٠	١٢٥٠٥	٧٩

المصدر: المسح الميداني

ويبيّن التعداد ان عدد الأسر بلغ أقصى حجمه في الأسر التي تضم ما بين (٦ - ١٠) أفراد في العائلة الواحدة وتتناقص في الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ١٣ فرداً. ووجد ان هناك (٦٦) أسرة تضم فقط الزوج والزوجة أي ما نسبته ٤% من السكان، بينما وجد أن (٧٦) أسرة من المجموع الكلي تتكون من ثلاثة أفراد أي ما نسبته ٤% من مجموع السكان.

١ - ٤ توزيع السكان حسب الجنس:

يتبيّن من الجدول (١ - ٤) أن نسبة الذكور تفوق الإناث في جميع الوحدات التنموية حيث بلغت نسبة الذكور ٥٤٪ من السكان والإناث ٤٦٪. وتنافوت هذه النسبة من وحدة لأخرى حيث بلغت أدنى حد لها بالنسبة للذكور في الصالحية ١٥٪ وأعلى نسبة لها في الرويشد ٥٦٪ من مجموع السكان.

جدول (١ - ٤)

توزيع السكان حسب الجنس في الوحدات التنموية في إقليم المفرق

الوحدة	ذكر	النسبة %	الإناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	المجموع
المفرق	٤٩٣	٥٢٠	٤٠٥	٤٨٠	٩٤٨	٤٨٠	٩٤٨
المنشية	٥٥٨	٥٤٧	٤٦٢	٤٥٣	١٠٢٠	٤٥٣	١٠٢٠
رحاب	٦٥٥	٥٣٥	٥٦٩	٤٦٥	١٢٢٤	٤٦٥	١٢٢٤
بلعما	٥١٦	٥٢٤	٤٧٢	٤٧٦	٩٨٨	٤٧٦	٩٨٨
الحرماء	١٠٠٢	٥٣١	٨٨٤	٤٦٩	١٨٨٦	٤٦٩	١٨٨٦
سما السرحان	٨٤٠	٥٥٣	٦٧٨	٤٤٧	١٥١٨	٤٤٧	١٥١٨
الباععج	٧٩٨	٥٦٣	٦٢٠	٤٣٧	١٤١٨	٤٣٧	١٤١٨
ام الجمال	٣٢٥	٥٥٩	٢٥٦	٤٤١	٥٨١	٤٤١	٥٨١
صبا	٦١٣	٥٣١	٥٤١	٤٦٩	١١٥٤	٤٦٩	١١٥٤
دير الكهف	١٤٧	٥٢٧	١٣٢	٤٧٣	٧٧٩	٤٧٣	٧٧٩
ام القطين	٦٣٣	٥٥٩	٣٦٨	٤٤١	٩٠١	٤٤١	٩٠١
الصالحية	٣٨٠	٥٠١	٣٧٧	٤٩٩	٦١٥	٤٩٩	٦١٥
الرويشد	١٥٣	٥٦٧	١١٧	٤٣٣	٢٧٠	٤٣٣	٢٧٠
المجموع	٦٧٤٧	٥٦٠	٥٧٥٨	٤٦٠	١٢٥٠٥	٤٦٠	١٢٥٠٥

المصدر: المسح الميداني

ومن مقارنة متوسط أحجام الأسر في الوحدات التنموية نلاحظ ارتفاعاً في معدلاتها في التجمعات السكانية الكبيرة، وتتميز الأسر في إقليم المفرق بحجم كبير نسبياً وهذا مشابه ل معظم المناطق الريفية بالأردن إلا أن النسبة في المفرق أعلى منها في بقية مناطق المملكة والتي اجريت فيها دراسات مشابهة.

٦ - ٥ الهجرة:

تعتبر الهجرة من الأسباب المسؤولة عن نمو ونقص السكان في أي بلد أو إقليم وبالنسبة للمفرق فإن الهجرة تتخذ شكلين:

١. الهجرة الداخلية: وهي من قوى إقليم المفرق إلى المدينة المفرق أو لمدن أخرى في الأردن وهذا ما يسمى بالهجرة الداخلية أو هجرة الريف إلى المدينة. ومع غياب معلومات عن الهجرة من المناطق الأخرى إلى

اقليم المفرق، فإن الهجرة الداخلية اتخذت شكل التوجه من الوحدات التنموية في الاقليم الى المدينة او مدن أخرى في المملكة. ويمكن ان يعزى ذلك الى تدني مستويات المعيشة في الارياف ووجود فرص عمل أكبر في المدن وعدم توفر خدمات اجتماعية وصحية كافية.

جدول (٥-١)
اعداد المهاجرين داخلياً وخارجياً في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة التنموية	عدد السكان	المهاجرون داخل الاردن	المهاجرون خارج الاردن	مجموع المهاجرين	النسبة الاجمالية للمهاجرين بالنسبة للوحدة الواحدة
المفرق	٩٤٨	—	١٦	١٦	١٧
المنشية	١٠٢٠	٣	٢٩	٣٢	٣١
رحاب	١٢٢٤	١٢	٢٧	٣٩	٣٢
بلعما	٩٩١	٦	١٥	٢١	٢١
الحرماء	١٨٨٦	٣٦	١٦	٤٢	٤٢
سما السرحان	١٥١٨	٢٤	١٥	٣٩	٣٦
الباعج	٦٤١٨	٢٢	١٩	٤١	٣٩
ام الجمال	٥٨١	٥	١٢	١٧	٢٩
صباحا	١١٥٤	٢٥	١٢	٣٧	٣٢
ام القطين	٦٠١	١٣	—	١٣	٢٢
دير الكهف	٢٧٩	٢	١	٣	٧
الصالحية	٦١٥	٥	١	٦	١٠
الرويشد	٢٧٠	١	٣	٤	١٥
المجموع	١٢٥٠٥	١٤٤	١٦٦	٣١٠	٢٥

المصدر: المسح الميداني

وقد بلغ عدد المهاجرين من الوحدات التنموية الى المدن (١٤٤) مهاجراً اي ما نسبته ١٢٪ من سكان الوحدات التنموية (الريف) ويمثل هؤلاء من هاجروا واستقروا في مناطق داخل المملكة. وغادر معظم هؤلاء قراهم لسببين رئيسيين هما البحث عن العمل واستقرارهم بالقرب منه، وتدني مستويات المعيشة نتيجة تدني الدخول الاقتصادية. وكان معظم المهاجرين الداخليين هم من الوحدات التنموية الكبيرة حيث بلغ عددهم (١٠) أفراد اي ما نسبته حوالي ٧٦٪ من مجموع المهاجرين داخلياً، كما هو مبين في الجدول (١ - ٥).

٢. الهجرة الخارجية: أما الهجرة الخارجية فقد بلغ عدد المهاجرين لخارج المملكة (١٦٦) مهاجراً اي ما نسبته ٤٪ من مجموع السكان. وقد توزع معظم هؤلاء المهاجرين في منطقة الخليج العربي وليس من المتوقع ان يستقروا هناك بشكل دائم. ويعمل ثلث هؤلاء المهاجرين تقريباً في القوات المسلحة في تلك الدول، حيث بلغ عدد العاملين من هؤلاء المهاجرين في قوات تلك الدول (٤٦) فردأ كما دلت بذلك نتائج المسح الميداني.

هوامش الفصل الأول

١. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧.
٢. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٠٠ - خطة تنمية القليم للفرق.
٣. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، السكان والتنمية في الشرق الأوسط، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد ١٩٨٥.
٤. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية - السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي - جمعية عمال المطبع التعاونية، عمان ١٩٨٦.
٥. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المرجع السابق ص ٤٩٩.
٦. دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩، مجلد ٢ جزء ٢ من ٤٥٠ - ٥١٠.
٧. دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩.
٨. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المرجع السابق.
٩. ياسر العدوان وفؤادي صادق، الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان مخيم البقعة/ القليم البلقاء، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٨.

الفصل الثاني

الخدمات الاجتماعية في اقليم المفرق

الخدمات الاجتماعية

يتناول هذا الفصل الخدمات العامة في منطقة المفرق والبادية الشمالية، وسيتناول بالتحديد الخدمات التعليمية والصحية والمعونة الاجتماعية المتوفرة للسكان من مصادرها المختلفة إضافة إلى الإسكان والبنية، وسيتركز التحليل على مجالات الخدمة التعليمية، المدارس، الطلاب، والمعلمين وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية بين الوحدات التنموية في أقليم المفرق.

٢ - ١ الخدمات التعليمية:

١. التعليم في أقليم المفرق:

على الرغم من التقديم التعليمي الحاصل في الأردن فإن أقليم المفرق لا زال يتميز بارتفاع أعداد الأميين بالنسبة لمجموع السكان حيث تشير بيانات التعداد إلى أن الأميين يشكلون ٦٧٪ من المجموع الكلي للسكان حيث بلغ عددهم ٢٠٤٠٤ فرداً. ويتنوع الأميين بنسب متفاوتة على الوحدات التنموية كما هي الحال بين التجمعات السكانية في تلك الوحدات. وكما هو ملاحظ من الجدول (١-٢) يتركز معظم الأميين في الوحدات التنموية الكبيرة في أقليم المفرق، وتبعاً لعدد السكان في التجمع الواحد. فيشكل مجموع الأميين في وحدات الباعج وسمسا السرحان، وأم الجمال، رحاب والمفرق أكثر من ١٥٤٥ فرداً أي حوالي ٣٧٪ من مجموع الأميين في جميع الوحدات التنموية في الأقليم.

ويلاحظ أن المستوى التعليمي الابتدائي، وهذا يشمل الذين يقرأون ويكتبون ولكن لم يتخطوا المرحلة الابتدائية أو لم ينهوا تلك المرحلة، يشكل أكبر نسبة من السكان حيث بلغ عددهم ٣٨٤٠٤ فرداً أي حوالي ٢٩٪ من مجموع السكان في كل الوحدات التنموية. ويتناول تمركز هذا المستوى التعليمي في نفس الوحدات التنموية التي يتركز فيها الأميين وقد يعود سبب ذلك إلى أن نسب سكان هذه الوحدات التنموية في الأقليم واعدادهم المطلقة تشكل نسبة عالية من مجمل السكان في أقليم المفرق.

وتشير هذه النتائج إلى أن أعداد الطلبة في المرحلة الابتدائية تشكل الغالبية العظمى من السكان حيث بلغوا ما نسبته ٢٩٪ أي أن ٣٨٤٠٤ فرداً ما زالوا طالباً في المرحلة الابتدائية من المجموع الكلي للسكان والبالغ ١٢٥٠٥ فرداً بينما بلغ عدد الأفراد دون ٦ سنوات ٢٤٥٠٥ طفلاً و يأتي حملة الشهادة الاعدادية بعد الابتدائية في المركز الثاني حيث بلغت نسبتهم ١٨٪ من مجموع السكان الكلي أو ما يعادل ٣٧٠٥٪ من السكان الذين تجاوزت أعمارهم ٦ سنوات.

وبمقارنة هذه الأرقام مع الأوضاع التعليمية في مناطق ريفية أخرى في المملكة كمنطقة بني حميدة،

جريدة رقم (١٠) في تقديم الأفوار تزكيت العدالة حسب المقدمة التمهيدية والمدخل الملمي

نلاحظ أن نسبة من هم في المراحل الابتدائية بين سكان بني حميدة ٣٧٣٪ بينما بلغت ٢١٣٪ في المراحلاعدادية. وبلغ عدد الذين أنهوا المراحل الثانوية في جميع الوحدات التنموية بالفرق حوالي ١٤٠٨ من مجموع السكان وبنسبة ١١٣٪.

وتشير نتائج التعداد إلى تدني مستويات التعليم الأخرى في القليم المفرق قياساً بالمرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية، فبلغ عدد من يحملون مؤهلات جامعية (الدرجة الجامعية الأولى) (٢٢٢) فردًا من المجموع الكلي للسكان حيث شكل هؤلاء ما نسبته ٢٪ من مجموع السكان من هم فوق سن ٦ سنوات يلهم في المرتبة الثانية حملة الدبلوم المتوسط (كليات المجتمع) حيث بلغ عددهم ١٧٣ من المجموع الكلي للسكان. ومن الملاحظ بأن من أكملوا مستوى الماجستير والدكتوراه (يشمل الأشخاص الذين يحضروا الآن دراساتهم العليا) قليل نسبياً حيث بلغ ١٢،١٨ فرداً على التوالي.

٢- ٢- الطالب:

تشير الإحصائيات المتوفرة في مديرية التربية والتعليم في محافظة المفرق إلى أن عدد الطلبة في كافة المراحل التعليمية بلغ في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ (٣٥٥٩٧) طالباً وطالبة يشكلون حوالي ٣٩٪ من مجموع الطلبة في المملكة منهم (١١٠٧) طالباً وطالبة في المدارس الحكومية في وحدة الخالدية التنموية وبذلك يكون عدد طلبة المفرق بدون الخالدية (٣٤٤٩٠) طالباً وطالبة، وتشير تلك الإحصائيات إلى أن مجموع الطلبة في مدينة المفرق وحدها بلغ ٨٦١٧ طالباً وطالبة يشكلون ما نسبته ٣٠٪ من مجموع طلبة المحافظة، وبذلك يبلغ عدد الطلبة في الأقاليم باستثناء مدينة المفرق ووحدة الخالدية حوالي (٢٨٩٩٤) طالباً وطالبة. وبلغ المجموع الكلي للطلبة الذكور ١٩٢٥٠ طالباً من مجموع إعداد الطلبة الكلي في الأقاليم بينما بلغ عدد الطالبات ١٦٣٤٧ أي ما نسبته (٤٥٪) من مجموع الطالب في الأقاليم المفرق بكامل وحداته التنموية. وبالنظر إلى عدد الذكور والإناث في سن التعليم من ٥ - ١٩ نجد بأن عدد الذكور يشكل ما نسبته (٥٢٪) من مجموع الطلبة، مما يشير إلى أن اقبال الإناث على التعليم أقل من اقبال الذكور.

وبالنظر إلى الأرقام الواردة في جدول (٢-٢) يلاحظ أن (٢٣٣٥٦) طالباً وطالبة أي حوالي (٣٦٦٪) من مجموع الطلبة في الوحدات التنموية الأقلية هم في المراحل الابتدائية منهم (٦٨٩) طالباً في وحدة الخالدية، بينما (٨١٦٤) طالباً وطالبة أي حوالي (٢٢٪) في المراحل الاعدادية منهم (٣٣٦) طالباً في وحدة الخالدية و (٤٠٨٧) طالباً وطالبة حوالي (٩٪) في المراحل الثانوية منهم (٩١) في الخالدية. بينما بلغ عدد الطلبة الثانوي المهني حوالي ٧٣٥ طالباً وطالبة أي نسبة ٢٪ من مجموع الطلبة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢-٣) يشير توزيع الطلبة في الوحدات التنموية حسب الجنس، إلى أن الطلاب الذكور في المراحل الابتدائية (١١٩٥٥) طالباً أي حوالي ٥٢٪ من مجموع الطلاب في المراحل الابتدائية بينما بلغ عدد الإناث (١٠٧١٢) طالبة في المراحل الابتدائية أي حوالي ٤٧٪ من المجموع. من هنا يتضح أن التسرب عند الإناث في مراحل الدراسة ما بعد الابتدائية هي أقل من تسرب الذكور في هذه المراحل.

جدول رقم (٢ - ٢)
عدد الطلبة في المراحل التعليمية فيإقليم المفرق التنموي
لعام ١٩٨٨/٨٧

المراحل الدراسية	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائية	١٢٣٤٢	١١٠٦٤	٢٣٣٥٦
الإعدادية	٤٦٢٣	٣٥٦١	٨١٦٨
الثانوية	٢٢٨٥	٢٢٩٢	٤٠٧٧
المجموع	١٩٢٥٠	١٦٣٤٧	٣٥٥٩٧

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧

جدول (٣ - ٢)
أعداد الطلبة في جميع المراحل حسب الجنس
وبحسب الوحدات التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧ *

العام	المجموع	عدد الطلبة الإناث				عدد الطلبة الذكور				الوحدة
		المجموع	ثانوي	اعدادي	ابتدائي	المجموع	ثانوي	اعدادي	ابتدائي	
٨٠١	٢٨٣	—	٣٦	٢٤٧	٥١٨	٩	٧٩	٤٣٠	الرويشد	
١٥٣٠	٥٧٦	—	٦٨	٥٠٨	٩٥٦	٢٦	١١٥	٨١٣	الصالحية	
٤٩٦	١٦٢	—	١٨	١٤٤	٣٣٤	—	١١٣	٢٢١	دير الكهف	
١٧٥٠	٧٢٦	٥٢	١٣٤	٥٤٠	٩٧٩	—	٢٩٦	٦٨٣	ام القطين	
٢١٢٢	٨٩٦	١٠٠	٢٧٨	٥١٨	١٢٢٦	٢٠٨	٤١٣	٦٠٥	صبا	
١٦٢٠	٦٥٠	٤٦	١٦٧	٤٦٧	٩٦٥	١١٨	١٧١	٦٧٦	ام الجمال	
١٢٩١	٨١٩	—	١٨٧	٦٣٢	١٣٧٣	٥٩	٣٩٤	٩١٩	الباعج	
٢٩٨٤	١٣٤١	١٣٩	٣٥	٨٩٧	١٦٤٣	١٨٨	٤١٩	١٠٣٦	سما السرحان	
٢٨٥٧	١٣٥٤	٩٦	٣٠	٩٤٩	١٥٠٣	٩٥	٤١٦	٩٩٢	الحرماء	
٣٠٣٠	١٤٧٢	١١٩	٢٧٩	١٠٧٤	١٥٥٨	١٩٥	٣٩٦	٩٦٧	بلعما	
٣١٤٦	١٥٣٨	٢٦٨	٢٩٣	٩٧٧	١٦٠٨	١٦٣	٤٩٤	٩٥١	رحايب	
٢٤٥٢	١٢٦٩	١١٢	٣٠٣	٨٣٤	١٢٠٥	١١٢	٢٩٥	٧٩٨	المشية	
٩٥٥٦	٤٥٧٥	٨٣٩	٨١١	٢٩٢٥	٤٩٧٩	٨٠٦	١٣٠٩	٢٨٦٤	وحدة المفرق والمدينة	
٢٤٤٩٠	١٥٦٤٦	١١٧١	٣١٦٣	١٠٧١٢	١٨٨٤٤	١٩٧٩	٤٩١٠	١١٩٥٠	المجموع العام لمحافظة المفرق ووحداتها	

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧
* باستثناء وحدة الخالدية.

وبمقارنة المعلومات المتعلقة بتوزيعات الطلبة على قرى أقليم المفرق نجد أن حوالي (٨٦١٧) طالباً وطالبة من مجموع الطلبة ملتحقين في مدارس مدينة المفرق وحدها حيث بلغ مجموع الطلبة المسجلين في مدارس وحدة المفرق (٩٥٥٤) طالباً وطالبة. كما يبلغ عدد الطلبة في المرحلة الثانوية في مدينة المفرق وحدها (٢٢٧٦) طالباً وطالبة أي (٥٥%) من عدد الطلبة الملتحقين في المدارس الثانوية في مدارس الأقليم.

جدول رقم (٤ - ٤)
أعداد المدارس حسب المرحلة التعليمية في أقليم المفرق لعام ١٩٨٧

المجموع	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	الجنس / المرحلة
١٣٢	١٥	٦٩	٤٨	ذكور
١١٩	١٤	٤٥	٦٠	إناث
٢٥١	٢٩	١١٤	١٠٨	المجموع

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧

جدول رقم (٣ - ٣)
أعداد المدارس المختلطة والغرف الصفية حسب الوحدات التنموية في أقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة	عدد الغرف الصفية							المجموع	النوع
	ذكور	إناث	المجموع	النوع	ذكور	إناث	المجموع		
الرويشد	١٣	٧	٢٠	ذكور	١	١	٢	٧	إناث
الصالحية	٥٢	٣٤	٨٦	ذكور	٣	١	٤	١٥	إناث
دير الكهف	٢٠	٤٦	٦٤	ذكور	١	١٠	١١	١٢	إناث
ام القطين	٣٩	٢٤	٦٣	ذكور	٣	١٢	١٥	١٢	إناث
صباحا	٦٣	٣٤	٩٧	ذكور	٥	٥	١٠	٦	إناث
ام الجمال	٤٢	٣٥	٧٧	ذكور	٤	٤	٨	٢	إناث
الباعساج	٧٣	٤٠	١١٣	ذكور	٤	٢	٦	١١	إناث
سما السرحان	٦٧	٥٩	١٢٦	ذكور	٥	٢	٧	٨	إناث
الحمراء	٦٣	٧٥	١٤٨	ذكور	٧	٧	١٤	٦	إناث
بلعما	٧٠	٦٩	١٣٩	ذكور	٧	٤	١١	١٥	إناث
رحايب	٩٥	٧٦	١٧١	ذكور	٨	٥	١٣	١٨	إناث
المنشية	١٧٨	١٩٩	٣٧٧	ذكور	١٠	١١	٢١	١٩	إناث
المفرق	١٧٨	١٩٩	٣٧٧	ذكور	١٠	١١	٢١	١٩	إناث

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧

٢-٢-٣ المدارس:

بلغ عدد المدارس في محافظة المفرق (٢٥١) مدرسة طلابية موزعة على المدارس التعليمية المختلفة. أما بالنسبة للتوزيع النسبي لعدد مدارس الأقليم حسب المرحلة الدراسية نجد بأن المدارس الابتدائية في المنطقة هي الأكثر نسبياً حيث بلغ عددها (١٠٨) أي حوالي (٤٣%) من مجموع مدارس الأقليم منها (٤٨) للذكور و(٦٠) مدرسة للإناث. كما هو مبين في الجدول (٢-٤).

وكما يظهر في الجدول رقم (٢-٥) فقد بلغت المدارس المخصصة للذكور وحدهم فقط ٧ مدارس في المرحلة الابتدائية بينما بلغ عدد المدارس المخصصة فقط للإناث (١٢) مدرسة بينما المدارس المختلطة بلغت ٨٨ مدرسة فتشكل ما نسبته (٨١%) من مجموع المدارس الابتدائية في المحافظة.

اما بالنسبة للمدارس الاعدادية فقد بلغت في مجموعها ١١٤ مدرسة تشكل ما نسبته ٤٥% من مجموع مدارس المحافظة. وبلغت المدارس الاعدادية المختلطة (٤٤) مدرسة اي بنسبة (١٧%) من مجموع المدارس الكلية. اما المدارس الثانوية فبلغت (٢٢) مدرسة وخمسة مدارس اناث مختلطة وهناك (٢) مدارستان ثانو يتنين مهنيتين. وتبيّن البيانات المتوفرة في مديرية التعليم بأن متوسط عدد الطلبة في كل مدرسة يعادل ١٤٨٥ طالب وطالبة.

٢-٣-٤ المعلموون:

يبلغ عدد المعلمين الذكور والإناث في قرى الأقليم المفرق في جميع المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية خلال عام ١٩٨٨/١٩٨٧ (٢١٦٩) معلماً ومعلمة وبلغ عدد المعلمين (٤٨) بينما عدد المعلمات (١١٢١)

جدول رقم (٢-٦)
أعداد المعلمين حسب الوحدات التنموية في
اقليم المفرق لعام ١٩٨٧

المجموع	الإناث	الذكور	الوحدة
٢٨	١٢	٣٦	الرويشد
١٠١	٤٤	٥٧	الصالحة
٢٨	١٥	٣٣	دير الكهف
١١٢	٥٢	٦٠	ام القطرين
١٠٧	٦١	٤٦	صبا
١٠٠	٥٠	٥٠	ام الجمال
١١٤	٤٣	٧١	الياج
١٨٤	١١٢	٧٢	سما السرحان
١٨٤	٨٥	٩٩	الحراء
١٨٩	٩٢	٤٧	بلعما
٢٣١	١٠٧	١٢٤	رحايب
١٣٧	٧٧	٦٠	المنشية
٦٣٤	٢٧١	٢٦٣	المفرق
٢١٦٩	١١٢١	١٠٤٨	المجموع

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧.

ويلاحظ من الملحق (٢ - ١) ان أعداد المعلمين والمعلمات الذين يحملون شهادات كلية مجتمع بلغ (٤٨٣) ويشكلون الغالبية بين المعلمين والمعلمات بينما شكل حاصلوا الشهادات الجامعية ما مجموعه (٥١٨) من مجموع المعلمين والمعلمات.

ويختلف عدد المعلمين من مدرسة الى أخرى حيث يتراوح عددهم ما بين (٢) معلماً كحد أدنى و ١٤ معلماً كحد أعلى في المدرسة الواحدة.

وتتفيد المؤشرات التعليمية الكمية السابقة بأن مستوى الخدمات التعليمية في منطقة المفرق لا يناسب به مقارنة مع مستوى الخدمات في الأردن، حيث يظهر ان عدد الطلبة الكلي منسوباً لأعداد المدارس هو أقل في محافظة المفرق منه في مناطق أخرى في الأردن.^٢

الآن هذه المؤشرات لا تقيس نوعية التعليم ومخرجاته نظراً لأن المؤشرات الأخرى كنوعية المعلمين والتاهيل ومستوياتهم العلمية، التدريس، المختبرات، وغيرها غير واردة في هذا التحليل.

ويظهر من الجدول (٢ - ٧) بأن عدد الطلبة منسوباً الى كل من المعلمين والغرف الصفية يختلف بين الوحدات التنموية نفسها حيث تراوحت النسبة ما بين ١٣ طالباً لكل معلم في وحدة دير الكهف الى أعلى نسبة ٤٧ طالب لكل معلم في وحدة الصالحية التنموية بينما كانت أعلى نسبة طلبة انان الى معلمات في وحدة الرويشد حيث بلغت ٢٢ طالبة لائل معلمة.

اما بالنسبة الى نسبة الطلبة ذكور الى الغرف الصفية فبلغت أعلى نسبة لها في وحدة المفرق ٦٧ طالب لكل غرفة صفية يليها وحدة سما السرحان وأم القطين، بينما بلغت أدنى نسبة لها في دير الكهف ٤٣ طالب لكل غرفة صفية، اما بالنسبة للإناث فبلغت أعلى نسبة لها في أم القطين حيث بلغت ٢٠ طالبة لكل غرفة صفية وأدنى معدل لها في دير الكهف ١١ طالبة لكل غرفة صفية.

جدول (٧ - ٢)

نسبة الطلبة الى الغرف الصفية والمعلمون في الوحدات التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدات	النسب	طلبة معلمات	طلبة معلمين	طلبة غرف	طلبة ذكور معلمات	طلبة ذكور شعب	ذكور طلبة شعب	ناث شعب
المفرق	٢٥٨	٢٧٦	١٧٧	٧٦٥	١٧٧	٢٦٢	٢٧٦	٢٥٨
المنشية	٢٤٢	٢١٨	١٧٣	٣٢١	١٦٤	١٥٢	٢١٨	٢٤٢
روحاب	١٨٨	١٧٣	١٤٨	١٨١	١٣١	١١٧	١٧٣	١٨٨
بلعما	٢١٣	١٩٧	١٥٧	٢٠٤	١٦١	١٦٤	١٩٧	٢١٣
الحمراء	١١٢	١٧٨	٨٠	١٤٨	١٠٨	١٣٣	١٧٨	١١٢
سما السرحان	٢٣٦	٣٦٩	١٧٥	٣٤٧	١٦٩	١٥٥	٣٦٩	٢٣٦
الباعج	٢٣٠	٢٠٢	١٨٤	٢٠٨	١٧٢	١٦٥	٢٠٢	٢٣٠
أم الجمال	١٨١	٢٠٨	١٤٠	١٩٧	١٥١	١٦٢	٢٠٨	١٨١
صبيحا	١٨٨	١٧٣	١٣٥	١٨١	١٣٥	١٣٥	١٧٣	١٨٨
أم القطين	٢٠٧	١٨١	١٤٣	١٩٢	١٤٥	١٦١	١٨١	٢٠٧
دير الكهف	١٧٠	١١٩	١٢٤	١٢٤	١٣١	١٣٥	١١٩	١٧٠
الصالحية	٢٠٠	١٨٩	١٦٨	١٩٠	١٧٤	١٧٩	١٨٩	٢٠٠
الرويشد	١٩٤	٢٢٥	١٤٥	٢١٣	١٦٢	١٧٠	٢٢٥	١٩٤

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق.

٣-٢ الخدمات الصحية:

تتوفر في محافظة المفرق معظم الخدمات الصحية من مستشفيات ومرافق صحية وعيادات قروية ومرافق امومة وطفولة وصيدليات ومختبرات، وعيادات طب اسنان، الا ان الحجم والمستوى والتوزيع الجغرافي لهذه الخدمات لا يتنااسب مع حاجة السكان ومتطلبات الرعاية الصحية الناجحة وربما كان السبب اتساع رقعة المحافظة وتبعثر تجمعاتها السكانية وتتركيز المراكز الصحية والمهن الطبية العاملة في مدينة المفرق.

٢-١ الرعاية الصحية:

١. المستشفيات: تقدم الرعاية الصحية الثانوية في المحافظة من خلال مستشفيين احدهما خاص والآخر تابع لوزارة الصحة ويبلغ عدد اسرتها (١٠٧) سريراً منها (٤٠) سرير في المستشفى الخاص، و(٦٧) سريراً في المستشفى الحكومي اي ان معدل الأسرة لكل (١٠٠٠) نسمة يبلغ (١٥٠٠٠) سرير وهذا المعدل يقل عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (٤٨٠) سرير وقد وصلت نسبة الاشغال في المستشفى الحكومي (٨٤٪) وهي من أعلى النسب في المملكة بينما لا تتعدي نسبة الأشغال في المستشفى الخاص (٤٧٪).
٢. المراكز الصحية: يبلغ عدد المراكز الصحية في المحافظة (١٩) مركزاً صحيحاً منها (١٨) مركزاً تابعاً لوزارة الصحة، ومركز واحد تابع للخدمات الطبية الملكية، وتفاوت تجهيزات المراكز الصحية من مركز لأخر، حيث ان جميع المراكز تحتوي على عيادة عامة وصيدلية، بينما بعضها يحتوي بالإضافة الى ذلك، على عيادة اسنان، ومختبر وعيادة لرعاية الأمومة والطفولة. ويداوم في المركز الصحي طبيب واحد على الأقل دواماً كاملاً و يبلغ معدل المراجعين للمراكز الصحية (٧٧٨) مراجعاً في الشهر أي ما نسبته (٩٢٪) من نسبة سكان المحافظة سنوياً.
٣. العيادات القروية: يبلغ عدد العيادات القروية في محافظة المفرق (٢٣) عيادة تابعة لوزارة الصحة، ومجهزة بصيدلية و يعمل في كل منها مساعد ممرض، ويقوم الطبيب بزيارتها مرتين او ثلاث مرات في الأسبوع. والعيادة القروية مهيئة للقيام بدور محدود جداً في تقديم الخدمة الصحية العلاجية والوقائية ويبلغ معدل المراجعين للعيادات القروية (٨٠) مراجعاً في الشهر وهو أدنى معدل مقارنة مع باقي محافظات المملكة.
٤. مراكز الأمومة والطفولة: يوجد في المحافظة (٤) مراكز للأمومة والطفولة معظمها ضمن المراكز الصحية، سوى واحد منها منفصل عن المراكز الصحية، تعمل فيه قبلة قانونية، ومساعدات ممرضات تحت اشراف اطباء المراكز التابعة لها، و يبلغ معدل المراجعات لمراكز الأمومة والطفولة (٨٥) مراجعة في الشهر.
٥. عيادات خاصة: يتوفّر في المحافظة (٨) عيادات خاصة، منها (٧) في مدينة المفرق، فنلاحظ ان هناك شبه انعدام للعيادات الخاصة في المناطق الريفية.
٦. عيادات أسنان خاصة: يوجد في المحافظة (٤) عيادات أسنان خاصة في مدينة المفرق، مع انعدام وجودها في المناطق الريفية جدول رقم (٢-٨).
٧. صيدليات خاصة: يتوفّر في المحافظة (٥) صيدليات، في مدينة المفرق، الا ان هذه الخدمة تتوفّر ضمن المراكز الصحية في المناطق الريفية.
٨. مختبرات خاصة: لا توجد مختبرات خاصة في المحافظة ولكن تتوفّر هذه الخدمات في المستشفيات وفي بعض المراكز الصحية.

جدول (٢-٨)
أنواع المرافق الصحية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

المرفق	عيادات خاصة	صيدليات خاصة	عيادات أستان خاصة	مراكز امومة وطفولة	عيادات قروية	مراكز صحية	مستشفيات	المجموع
عيادات خاصة	-	-	-	-	-	-	-	٨
صيدليات خاصة	-	-	-	-	-	-	-	٥
عيادات أستان خاصة	-	-	-	-	-	-	-	٤
مراكز امومة وطفولة	-	-	-	-	-	-	-	٤
عيادات قروية	-	-	-	-	-	-	-	٤
مراكز صحية	-	-	-	-	-	-	-	١٩
مستشفيات	-	-	-	-	-	-	-	٢

المصدر: مديرية صحة محافظة المفرق . ١٩٨٧

٢-٣-٢: القوى الطبية العاملة:

كما يبين الجدول (٢-٩) تتكون القوى الطبية العاملة في إقليم المفرق من:

- الأطباء: يبلغ عدد الأطباء العاملين في المحافظة (٦١) طبيباً في القطاعين الخاص والعام، وتبلغ نسبة الأطباء لكل (١٠٠٠) نسمة (٦٥) طبيباً، وهذه النسبة أعلى بكثير من النسبة العامة في الأردن ككل والتي بلغت (٤١) طبيب.
- أطباء الأسنان: يبلغ عدد أطباء الأسنان في المحافظة (١١) طبيب في القطاعين العام والخاص.
- الممرضون والممرضات القانونيون: يبلغ عدد الممرضين والممرضات (٨) ومساعديهم (٣١) ممرض وممرضة.
- القابلات القانونيات: يبلغ عدد القابلات القانونيات في المحافظة (٧) قابلات فقط.
- الفنين: يبلغ عدد الفنانين العاملين في مجال الخدمات الصحية (٥) فنياً يتواجد أغلبهم في مدينة المفرق، وهناك (١٠٨) عامل تمريض.

جدول رقم (٢-٩)
المهن الطبية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧

المهنة	عام	خاص	خدمات طبية ملوكية	المجموع
طبيب عام	٢٣	٦	١	٤٠
طبيب اخصاصي	١٩	٢	-	٢١
اطباء الاسنان	٥	٦	-	١١
ممرضون وممرضات	٨	-	-	٨
قانونيون	-	-	-	٣١
مساعد ممرض	-	-	-	٧
قابلات قانونيات	-	-	-	٧
عمال تمريض	١٠٨	-	-	١٠٨

المصدر: مديرية صحة محافظة المفرق . ١٩٨٧

اما بالنسبة للتجمعات السكانية في المحافظة والتي تخلو من الخدمة الصحية المباشرة، فقد بلغ (١٢٧) تجمعاً سكانياً، او ما نسبته (٩١٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة وتضم ما نسبته (٢٦٪) من مجموع سكان المحافظة، مما يضطر السكان للتوجه لأماكن الخدمة في المراكز الحضرية..
وكما يظهر من الجدول (٢ - ١٠) فإن هناك عدداً من الوحدات التنموية لا تتوفر فيها الخدمات الصحية الأولية او حتى فرعية مما يؤدي وبالتالي الى اختلاف في نوعية الخدمة الصحية المقدمة للسكان وتفاوتها من حيث الكم والنوع من وحدة تنموية الى اخرى.

جدول رقم (٢ - ١٠) توزيع المهن الطبية في وحدات التنمية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

المصدر: تم جمعها وتصنيفها من احصائيات مديرية صحة محافظة المفرق .١٩٨٧.

٣-٤ الاعانات الاجتماعية:

بلغت المعونات الرسمية التي قدمها صندوق المعونة الوطنية لعام ١٩٨٦ مبلغ (١٨٦٢٢) ديناراً موزعة على (٤٨٨) فرد يشكلون^٦ عائلة داخل المجتمع في المحافظة موزعة على الأسر الأصلية التي تحتاج إلى معونة متكررة والعجزة والمسنين^٧. وبلغت المعونة للأسر البديلة (٣٢٩) ديناراً، والأسر البديلة هي غير الأسرة الأصلية التي يعهد إليها المدير العام أمر إعالة أي طفل أو حديث للرعاية أو الحمامة^٨.

المساعدات: ٢-٤-

قسمت الحالات (الاسئر) التي قدمت لها مساعدات حسب كونها أسم بديلة أو أسم أصلية:

- عدد الحالات التي حصلت على مساعدة خلال عام ١٩٨٧ فهي (٤٨) حالة بواقع (٢٨٩) فرد، حيث خصص للأسر الأصلية والعجزة والمسنون (٦٤) دينار بينما الأسر البديلة كانت (٧) حالات بواقع (٢٢) فرد خصص لهم مبلغ (٢٠٠) دينار لتصييم المجموع (١٦٤) دينار كما يظهر في الجدول (٢ - ١).

- هناك عدد من الأسر أوقف عنها مقدار المعونة والسبب في ذلك يعود إلى عدم توفر الشروط في هذه الأسر خلال العام ١٩٨٧، وبلغ عدد هذه الحالات (٢٠) حالة بواقع (٣٥) فرد، كان قد خصص لهم (٣٤٦) ديناراً لـ الأسر الأصلية أو العجز والمسنون بينما بلغ عند الأسر البديلة التي أوقفت عنها المعونة (١) حالة واحدة وبواقع فردان، كان قد خصص لهم (١٠) دنانير، ونلمس من خلال هذه الحالات التي أوقفت أن دخل هذه الأسرة خلال الأعوام المنصرمة لم يحدث عليه تطور يجعلها غير محتاجة للمعونة البعض الأسر التي ذكرتها سالفاً.
- هناك حالات خفض عليها مقدار المعونة الوطنية وهذه فقط حالة واحدة لفرد واحد بمبلغ قدره (٤) دنانير فقط مما نلاحظ أن الأسر التي تحصل على معونة متكررة تظل محتاجة لهذه المعونة نتيجة للظروف السيئة عند هذه الأسر.

جدول رقم (١١-٢)
المعونة النقدية المتكررة المقدمة من صندوق المعونة الوطنية
محافظة المفرق خلال عام ١٩٨٧

المجموع	أسر بديلة	أسر أصلية عجزة ومسنون		
٩٠٣	١٣	٨٩٠	عدد الحالات	عدد الحالات كما هي في ١٩٨٦/١٢/٣١
٢٥٩٤	٢٦	٢٤٨٨	عدد الأفراد	
٣٨٩٥٢	٣٢٩	١٨٦٢٣	المبلغ	
٥٢	٧	٤٥	عدد الحالات	الحالات التي خصص لها معونة خلال عام ١٩٨٧
٣١	٢٢	٢٨٩	عدد الأفراد	
١١٦٦	٢٠٠	٩٦٤	المبلغ	
٢١	١	٢٠	عدد الحالات	الحالات التي أوقفت عنها المعونة خلال عام ١٩٨٧
٣٧	٢	٣٥	عدد الأفراد	
٣٥٦	١٠	٣٤٦	المبلغ	
١	-	١	عدد الحالات	الحالات التي خفضت عنها المعونة خلال عام ١٩٨٧
٤	-	١	عدد الأفراد	
٤	-	٤	المبلغ	
٩٢٤	١٩	٩١٥	عدد الحالات	الحالات كما هي في ١٩٨٧/١٢/٣١
٢٧٨٧	٤٦	٢٧٤١	عدد الأفراد	
١٩٧٨	٥٢٩	١٩٢٣٩	المبلغ	

المصدر: مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق، ١٩٨٧.

- وبانقضاء عام ١٩٨٧ يصبح مجموع الحالات التي قدم لها دعماً من صندوق المعونة الوطنية (٩١٥) حالة بواقع (٢٧٤١) فرد وخصص لها مبلغ (١٩٢٣٩) أي بزيادة (٢٥) حالة وبواقع (٢٥٣) فرد وبزيادة

مقدارها (٦٦١) دينار عن عام ١٩٨٦. ويشير هذا الى ان مقدار المعونة في تزايد مستمر خلال الأعوام الماضية وان عدد الحالات التي تحتاج الى المعونة كل عام تزيد عن الحالات التي يتم ايقاف او تخفيض المعونة عنها مما يعني تزايداً في أسباب الفقر وال الحاجة الاجتماعية.

٢ - ٤ التأهيل المهني:

بالاضافة الى المعونة المتكررة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية نجد أن هناك معونات أخرى تقدم عن طريق انشاء عدد من المشاريع التأهيلية المهنية في المحافظة وقد بلغ عددها (١٢٣) مشروعًا تأهيلياً بلغت تكاليفها الإجمالية (٨٠٠١٥) دينار، وقد تركزت معظمها في مدينة المفرق. وأهم هذه المشاريع:

١. المشاريع الزراعية: بلغ عدد هذه المشاريع (٢٠) مشروعًا موزعة على محافظة المفرق ينبع منها حوالي (٦٦٢) شخص وخصص لها مبلغ وقدره (١١٣٠٠) دينار.
٢. المشاريع التجارية: وبلغ عدد هذه المشاريع (١٥) مشروعًا ينبع منها (١٢٥) شخص وبكلفة (٤٠٥١٥) دينار.
٣. مشاريع الخدمات: وهذه المشاريع اقتصرت على مشروع واحد ينبع منه (٦) أفراد وقدر قيمته بمبلغ (٦٠٠) دينار.
٤. مشاريع الشروة الحيوانية: بلغ عدد هذه المشاريع (١٩) مشروعًا موزعة على قرى مديرية السرحان (٤٨) مشروعًا تربية الأغنام والزمورى (١٨) والباقي موزعاً على قرى المحافظة.

٢ - ٤ - ٣ خدمات التأمين الصحي والاعفاءات:

قام صندوق المعونة الوطنية بتقديم بعض خدمات التأمين الصحي وبعض الاعفاءات من نفقات العلاج وصرف بطاقات التأمين الصحي، وقد بلغ عدد الحالات المقدمة للصندوق من أجل طلب التأمين الصحي المدني (٢٢٥) حالة قدمت الى الصندوق من أجل الحصول على التأمين لتلقي العلاج في المستشفيات الحكومية، وتمت الموافقة على تقديم التأمين لـ (١١١) حالة من الحالات المقدمة، بينما بلغ عدد حالات طلب التأمين الصحي العسكري التي قدمت مديرية العمل من أجل الحصول على التأمين الصحي للعلاج في المستشفيات العسكرية (٣٤) حالة وتم الموافقة على (١٩) حالة منها، بينما تم اعفاء (١٥) حالة من نفقات العلاج. وصرف صندوق المعونة ما مجموعه (٤٧١) بطاقة تأمين للمتلقين من برامج التنمية الاجتماعية.

أما بالنسبة للتوزيع الذي تم لهذه المعونة موزعة حسب الفترات الزمنية التي حصلت فيها نجد ان هذه المعونة قد وزعت كما يلي على أشهر السنة:

- (كانون ثاني، شباط، نيسان) وقد تم صرف مبلغ (٦٦٥٧٠) ووزعت على (٨٤٥) حالة بالنسبة للأسر الأصيلة والعجزة والمسنين أما الأسر البديلة فكان نصيبها (٦٦١٧٠) دينار موزعة على (٩) حالات.
- (آيار، حزيران) وصرف بها مبلغ وقدره (٢٨٨٤٤) على الأسر الأصيلة والعجزة والمسنين موزعين على (٩٦٠) حالة أما الأسر البديلة فكان مقدارها (٩٦١) دينار ووزعت على (١٩) حالة
- (تموز، آب) وقد وزع على الأسر الأصيلة والعجزة والمسنين مبلغ (٨٢١٣٩) ألف دينار ووزعت على (٨٧٨) حالة بينما كان هناك (١٤) حالة كأسر بديلة كان نصيبها (٨٤٧) دينار.
- (أيلول، تشرين أول) وكان نصيب الأسر الأصيلة والعجزة والمسنين (٤٢٠٣٨) ألف ووزعت على (٤٠) حالة بينما كان نصيب الأسر البديلة (٨٨٩) دينار ووزعت على (١٨) حالة.

- (تشرين ثاني، كانون أول) وكان نصيبها (٣٨٥٤١) ديناراً كانت قد وُزعت على (٩١٧) حالة للأسر الأصلية والعجزة والمسنين بينما الأسر البديلة كان نصيبها (٤٩٧٨) ديناراً وُزعت على (١٩) حالة.

٢ - ٤ - ٥ المعونة الطارئة:

وبالإضافة إلى المعونة النقدية المتكررة والمعونة العينية وخدمات التأمين الصحي قدم الصندوق معونة نقديّة طارئة بما يقرب من (٧٠) ديناراً لحالة واحدة و(٢٠) ديناراً لأربع حالات أخرى، بينما شملت المعونة الطارئة العينية صرف (١٧٥) حراماً موزعة على (٣٣) أسرة في بلدة الرويشد.

٢ - ٤ - ٦ الجمعيات الخيرية ونشاطاتها:

نلاحظ من الجدول رقم (٢ - ١٢) أن عمل الجمعيات الخيرية في قرى القليم المفرق تركز على أندية الأطفال وبرامج الخياطة والمساعدات المالية وفيما يلي أهم الجمعيات الخيرية وأنشطتها:

* جمعية الأميرة بسمة:

تركزت المشاريع والنشاطات الموجودة في جمعية الأميرة بسمة في مجال التدريب على الخياطة حيث بلغ عدد المتدربات (٢٤) فرداً. وهناك ناديين للأطفال يستفيد من خدماتها (١٢) طفل بالإضافة إلى المساعدات المالية والتي بلغت (٦٠) دينار وُزعت على (١٥) منتفع. أما جمعية الزعترى والتي يوجد فيها ثلاثة أندية أطفال فقد استفاد من خدماتها (١٠٩) أطفال وبلغت المساعدات المالية (١٥٠) دينار موزعة على (١٢) منتفع.

- * منشيةبني حسن: وينتفع من برنامج الخياطة (٣٨) شخص موزعين على (٢) وحدتين للخياطة بالإضافة إلى برنامج الطباعة الذي عقد له دورة واحدة انتفع منها (١٢) فرد ويتع للجمعية نادي للأطفال ينتفع منها (١٤٥) فرد، ويوجد للجمعية مركز انتاجي حيث أقام مشروعه استفاد منه شخصين أما المساعدات المالية فكانت (٢٠) دينار وُزعت على (٣٠) فرد.
- * جمعية رحاب: فمشروع الخياطة الوحيد انتفع منه ٢٠ شخص ويوجد (٢) ناديين للأطفال انتفع منها ١٢٥ طفل والمساعدات المالية كانت ٤٠ دينار وُزعت على ١٠ أفراد.
- * جمعية بلعما: قامت بإنجاز ٣ برامج للخياطة استفاد منها ٢٢ شخص، بينما هناك (٢) ناديين للأطفال استفاد منها ١٠٥ أطفال والمساعدات المالية بلغت ٥٠ دينار وُزعت على ١٠ أفراد.
- * جمعية الزنية وضواحيها: وانجز بها ٤ مشاريع للخياطة انتفع منها ٤٣ فرد بينما كان هناك (٢) ناديين للأطفال استفاد منها ٣١ طفل والمساعدات المالية بلغت ٢٥٠ دينار استفاد منها ٢٥ فرد.
- * حيان الروبيض: وكان أهم إنجازاته هو إيجاد ٤ أندية للأطفال انتفع منها ١٤٠ فرد أما المساعدات المالية فبلغت ٢٠ دينار وُزعت على ٥ أفراد.
- * جمعية ثغرة الجب: وأهم نشاطاتها إيجاد برنامج للخياطة انتفع منه (١٠) أشخاص وإنشاء نادي للأطفال انتفع منها (٦٢) طفل والمساعدات كانت ٥٠ دينار استفاد منها (١٠) أشخاص.
- * جمعية الخالدية: ويوجد بها برنامجين للخياطة استفاد منها ٣٣ فرد وكان هناك (٢) ناديين للأطفال استفاد منها ٦٣ طفل وبلغت المساعدات المالية ٥٠ دينار وُزعت هذه المبالغ على ١٠ أفراد.

ମାତ୍ରମନ୍ଦିର ପ୍ରକାଶନୀ ୧୯୮୫

المصدر: مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق.

من خلال استقراء نشاطات الجمعيات نلاحظ انها ركزت على برامج الخياطة وأندية الأطفال والمساعدات المالية على الرغم من وجود ضرورة وحاجة لتقديم خدمات ومشاريع انتاجية مثل التسريح والتريكو ومشاريع التأهيل المهني التي تساعد في تحسين الدخول الموجودة لدى العائلات التي تحتاج الى معونة بالإضافة الى قلة المساعدات المالية التي تمنح للأفراد في القرى والريف مما يجعلنا نلاحظ ان تركيز المساعدات والدعم المالي كان على الجمعيات الموجودة داخل المدينة ونلاحظ هذا من خلال دراستنا الواقع الجمعيات والذي نلمس من خلاله مقدار التباين بين المشاريع والمساعدات فيما بين المدينة والقرية ولا تمام الصورة نعرض نشاطات الجمعيات داخل المدينة.^{١٠}

انجزت الجمعيات الخيرية في مدينة المفرق ٢٤ مشروعًا متنوعاً شملت الخياطة والطباعة وأندية الأطفال والحضانة والمدارس الأربع الانتاجية والنسيج والتريكو وانفع منها ٧١٢ فرد بينما بلغ مقدار المساعدات المالية داخل المدينة (المفرق) ٩٠٠ ديناراً إنفع منها ١٧٨ فرد.

اما الجمعيات الخيرية المتواجدة في القرى فكان نصيبها جميـعاً (٩١٠) ديناراً إنفع منها ١٣٧ فرد. ويمكن ايجاز الخدمات التي تقدمها وقدمتها جميع الجمعيات الخيرية للأعضاء في المحافظة بما فيها مدينة المفرق بما يلي:

٣٠٤ طالباً. ٤٠ طالباً. ١٣٥٦ طفل. ٢٣ طفل ٢٤ عامل. ٥٢ عامل وعاملة	١. خياطة ٢. طباعة ٣. أندية أطفال ٤. دور حضانة ٥. المراكز الانتاجية ٦. مراكز النسيج والتريكو
--	--

وقد بلغ أعضاء الهيئة العامة لجميع الجمعيات الخيرية في المحافظة (١٧٦١) عضواً وأعضاء الهيئة الادارية (١٢) عضو، وقد بلغت المساعدات التي قدمت لهذه الجمعيات عن طريق مديرية الجمعيات الخيرية (٩٩٤٥) ديناراً العام ١٩٨٧.

ويتبين من الجدول رقم (٢ - ٢) ان المساعدات المالية المقدمة لمحافظة المفرق كبيرة بالنسبة للمحافظات الأخرى حيث تأتي المحافظة بالمركز الثالث من حيث ترتيب المدن الأخرى التي تلت المساعدات بعد عمان واربد وهي أكبر مدن المملكة، وهذا المركز ثابع من ان الجمعيات الخيرية في محافظة المفرق متواجدة في مراكز عديدة في المحافظة وغالباً ما تكون الجمعيات بحاجة الى اعانت لمساعدة المحتاجين. وتشير اعداد الأسر البديلة في المحافظة بأن هناك عدد لا يأس به من الأسر بحاجة الى المساعدة وأن الجمعيات لا زالت بحاجة الى مبالغ مالية اضافية لتقديم المساعدات المطلوبة للأسر الأصلية او المحتاجة (البديلة) او العجزة والمسنون.

بالاضافة الى ما سبق نجد ان محافظة المفرق تحصل على مساعدات بنسبة (٢٩٪) من موازنة وزارة العمل التي بلغت عام ١٩٨٦ (١٨٠٠٤٢) دينار اردني، مما قد يشير الى حاجة أهالي وأفراد القرى والمدن النائية الى زيادة المعونة النقدية والعينية من التنمية الاجتماعية. ومحافظة المفرق هي احدى الأقاليم التنموية التي تعاني من الحاجة الاجتماعية كما تدلنا الارقام السابقة مما يدعو الى زيادة التوسيع في انشاء مراكز انتاجية ومراكز تنمية والتي قد تتطلب دعم ومساندة صناديق المعونة الوطنية.

جدول رقم (١٣ - ٢)
مساعدات التنمية الاجتماعية للمدن الرئيسية في الأردن لعام ١٩٨٦

المجموع		مساعدات		عجزة ومستلزمات		اسرى بديلة		أسر أصيلة		فئة المستفيدين
المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المنطقة
١٣٦٦٨٥	١٠٦٣	٩٨٥	٢٩	٥٥٣٥٦	٥٨٦	٧٨١٢	٥٩	٧٠٢٣٢	٢٨٩	عمان
٤٧٥٣٣	٤٥٧	-	-	٢٧٧٢٢	٢٩٨	٣٢٨٨	٢٨	١٦٨٧٢	١٣١	الزرقاء
١١٦٦٥٠	١٠٤٢	٢٩٠	٨	٥٥٢٣٦	٦٧٩	٦٠٢٦	٣٦	٥٧٩٠٠	٣٦٩	أربد
٩٨٦٣٦	٩٦٦	-	-	٦٢٤٠٠	٧٤٢	١٣٩٢	١٣	٣٤٦٤٤	٢٠٩	الشرق
٥٦٦٥٠	٥٩٧	١٩٠	٥	٤٠٣٣٦	٤٨٠	٢٠٨٨	١٨	١٤١٣٦	٩٤	مادبا
٤٩٩٥٦	٤٤٠	١٨٠	٧	٢٧١٠٨	٣٦٦	٢٤٦٠	٢٣	٢٠٣٠٨	٩٤	السلط
٥٠٣٩٦	٤٧٦	-	-	٣٠٠٠	٣٧٢	٢٣٥٢	٢١	١٣٠٤٤	٨١	الكرك
٢٢٦٢٦	٢١٠	٧	٥	٤٨٥٢٠	١١٨	١٤٦٦	١١	١٢٧٧٢	٧٦	الرطبة
٢٩٦٨٤	٣٠٢	-	-	١٧٦١٦	٢٢٢	١١٥٢	١٠	١٧٠١٦	٧٠	عجلون
٣٦٨٨٦	٤٥٧	٦٠	٢	٢٧٠٤٨	٣٧٠	٢٠٥٢	٢٠	٧٨٢٤	٦٥	جرش
٤٣٩٣٢	٤٢١	-	-	٢١١٦٨	٣٤٧	١٦٨٠	١٦	١٢٠٨٤	٥٨	الطفيلية

المصدر: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي ١٩٨٦.

٢ - ٥ الاسكان:

يهدف هذا الجزء الى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحالة المعيشية في منطقة المفرق عن طريق دراسة مؤشرات الوضع الاسكاني فيها كعدد الساكن، المباني وخصائصها من حيث نوعها، وعدد الغرف الكلي وتوزيع استخدامات الغرف وحيازتها، وعدد الأسر والأفراد في السكن.

٢ - ٥ - ١ أنواع الابنية: نسبتها ومؤشراتها:

يتبيّن من الجدول رقم (٢ - ١٤) ان معظم البيوت في اقليم المفرق هي من الطوب حيث بلغت نسبتها ٥٢٪ من مجموع عدد البيوت يلي ذلك بيوت الاسمنت وتشكل بمجموعها حوالي ٤٠٪ من مجموع الابنية في المحافظة، ويليها بيوت الحجر والاسمنت. ويظهر من الجدول (٢ - ١٤) ان:

١. معظم المباني الموجودة في منطقة المفرق هي من ابنيّة الاسمنت وابنيّة الطوب حيث ان هنالك ما يقارب (٩٣٪) من مجموع البيوت مبنية من هذه المواد. ونجد كذلك ان نفس النسبة من السكان يعيشون في هذه المساكن، ويعتبر ذلك مؤشراً يرتبط بدون شك بالحالة الاقتصادية والمعيشة لسكان منطقة المفرق. وعلى اعتبار ان المسكن يعكس الحالة المادية لمالكه، فان توجه معظم السكان الى بناء بيوتهم من الاسمنت والطوب والذي تعتبر اسعاره معتدلة بالمقارنة مع المواد الأخرى، فان ذلك يدل على ان مقدرتهم المادية متوسطة، وانه من الممكن تصنيفهم من ذوي الدخل المحدود.
٢. يوجد نسبة قليلة من البيوت المبنية من الحجر تقدر هذه النسبة بـ (١١٪) من مجموع المباني، وكذلك

جدول رقم (١٤ - ٢)
أنواع الابنية فيإقليم المفرق لعام ١٩٨٧

نوع البناء	حجر	حجر	اسمنت	طوب	بيوت	انواع اخرى	المجموع
مجموع عدد البيوت	١٨٠	٤٧٠	٦٤٣٠	٨٣٦٠	١٤٠	٣٤٠	١٥٨٤
نسبة كل نوع للمجموع الكلي	١١	٣٠	٤٠٦	٥٢١	٩٦	٢٥٣	% ١٠٠
مجموع عدد الأفراد	١٦٩٠	٣٦٤٠	٥٩٥٠	٦٤٤٥٠	٧٢٠	٢٤٣٠	١٢٤٤٨
نسبة عدد الأفراد إلى المجموع الكلي	١٤	٢٩	٤١٤	٥١٨	٦	٢٠	% ١٠٠

المصدر: المسح الميداني.

نسبة قليلة تبلغ (٤%) من مجموع السكان الذين يعيشون فيها، ودلالة ذلك ان منطقة المفرق تقريباً تتشابه مع غالبية المناطق الريفية الأخرى في المملكة، في انه يوجد نسبة قليلة من السكان لديهم المقدرة المالية الجيدة التي تمكنهم من بناء بيوتهم من الحجر المرتفع التكلفة.

٣. وتشير النتائج الى ان هناك نسبة قليلة جداً تبلغ (٦٠%) من مجموع السكان في منطقة المفرق ما زالوا يعيشون في بيوت الشعر، والتي تشكل ما نسبته (٩٠%) من مجموع الساكن، وهذه النسبة المتقدمة تشير الى التغير في الحالة المادية والمعيشية للسكان، وتوجههم الى البناء والاستقرار، وتغير نمط معيشتهم السابقة.

٢ - ٥ - مجموع مساحة الابنية ونصيب الفرد منها:

وفيما يتعلق بالمساحة المخصصة لكل فرد من البناء، فان الجدول رقم (٢ - ١٥) يبين هذه المساحة وذلك من خلال بيان مساحة البناء الكلية ومجموع عدد الأفراد في كل نوع من أنواع البناء:

جدول رقم (١٥ - ٢)
مساحة الابنية حسب انواعها فيإقليم المفرق ١٩٨٧

نوع البناء	حجر واسمنت	اسمنت	طوب	بيوت شعر
مجموع مساحة البناء	٣٣٧٠	٧٥٩	٧٧٣٩٩	٩٨٥٩١
مجموع عدد الأفراد	١٦٩	٣٦٤	٥١٥٥	٧٢
المساحة لكل فرد (م٢)	٢٠	٢١	١٥	٤

المصدر: المسح الميداني.

وكما ان نوع البناء يعكس الحالة المادية لصاحبها فان مساحته أيضاً تعكس ذلك حيث نجد من خلال الجدول السابق ان المساحة المخصصة من البناء لكل فرد من الذين يسكنون في بيوت الحجر او الحجر والاسمنت معاً هي أكبر منها في بيوت الاسمنت وبيوت الطوب، فقد بلغ معدل مساحة البناء المخصصة لكل فرد في منطقة المفرق من مبانى الحجر (٢٠م^٢) بينما نجدتها في بيوت الاسمنت والطوب (١٥م^٢). ومما يؤكد ذلك ان معدل مساحة البيت من ابنيه الحجري يصل الى (١٨٧م^٢) بينما معدل مساحة البيت المبني من الاسمنت او الطوب يبلغ (٢٠م^٢) في حين ان معدل عدد الأفراد في البيت الواحد بشكل عام يبلغ (٨) أفراد. ومن جهة أخرى فان المساحة المخصصة لكل فرد من بيوت الشعر تبلغ (٤م^٢) ويعود السبب في ذلك الى ان العائلة بأكملها تعيش في بيت واحد مساحته محدودة.

وتشير نتائج الدراسة الى ان معدل المساحة المخصصة لكل فرد من البناء بلغت (١٧١م^٢) وعند مقارنة هذا الرقم مع معدل مساحة الغرفة الواحدة في نفس المنطقة والذي يساوي (٢٢م^٢) نجد ان الفرد الواحد لا يخضع له غرفة واحدة في المسكن، وإنما يتشارك مع غيره من أفراد الأسرة في الغرفة الواحدة، ومما يؤكد ذلك ان معدل عدد الغرف في المسكن الواحد يبلغ تقريراً (٥) خمسة غرف. لذلك فإنه يصبح من الطبيعي ان الغرفة الواحدة ستكلف مخصصة لأكثر من فرد واحد من أفراد الأسرة.

ومن الأرقام السابقة يمكن ايجاد نسبة المساحة التي يشغلها الشخص الواحد من الغرفة الواحدة والتي تبلغ بالمعدل (٦٢٪) من مساحة الغرفة. بمعنى ان معدل عدد الأفراد المخصصين لكل غرفة يبلغ (٤١٪) شخصاً بالمعدل وعلى اعتبار ان معدل مساحة البيت يساوي (١٢٠م^٢) فان الشخص الواحد يشغل ما نسبته (١٣٪) من المساحة الكلية للمسكن.

ونستخلص من الجدول رقم (١٦ - ٢) النقاط التالية:

١. ان هناك نسبة ٩٦٪ من مجموع مبانى منطقة المفرق هي بيوت مملوكة لساكنيها وهذا يدل على ان معظم السكان في هذه المنطقة لديهم القدرة المادية على بناء بيوتهم الخاصة، وانهم يقبلون على البناء يساعدهم في ذلك توفير الأرض ومواد البناء ومعظم مبانיהם هي من الاسمنت والطوب القليل التكلفة. ونجد أيضاً ان نسبة قليلة تبلغ (٤٪) من سكان منطقة المفرق هي بيوت مستأجرة، ويشير ذلك الى شيئاً، الاول ان هناك نسبة قليلة من العائلات التي قد لا تملك القدرة المادية على بناء البيت الخاص بهم، والثاني انه يوجد نسبة قليلة من السكان الذين يسكنون في مساكن مستأجرة، لفترة قصيرة لأنهم ليسو من نفس المنطقة، وإنما يسكنوا فيها بسبب العمل.

٢. وبما ان معظم المساكن مملوكة للعائلات التي تسكنها فيمكن القول ان هناك استقرار سكني في منطقة المفرق، ويعود ذلك الى ان معظم السكان من نفس المنطقة، وان لديهم ما يؤمن لهم العوائد المادية التي يحتاجونها للاستقرار دون الحاجة الى التنقل الى مناطق أخرى لايجاد فرص العمل، وتأمين الدخل المطلوب.

٣. ونلاحظ أيضاً ان معدل عدد الأفراد في كل بيت من البيوت المملوكة هو ثمانية أفراد، بينما في البيوت المستأجرة يبلغ ستة أفراد لكل بيت وربما يعود ذلك الى ان الأسر التي تملك بيوتها الخاصة تميل الى الاستقرار بالمنطقة التي تسكنها، ويتوفر لديها العمل المستمر الذي يؤمن لها الدخل المناسب، مما يشجعها على زيادة عدد أفرادها.اما الأسر التي تسكن في البيوت المستأجرة فتغلب عليها صفة عدم الاستقرار في المنطقة نفسها وتنتجة للحد من عدد أفرادها الذي تستطيع ان تتكيف وتغطي مصاريفها بما يتناسب مع الدخل الذي تحصل عليه.

جدول رقم (٢ - ١٦)
ملكية للساكن في الوحدات التنموية لإقليم المفرق لعام ١٩٧٧

السكن البلدة للمفرق	البلدة المستأجر ملك المجموع من العمود النسبة	الجداول																
		السكن البلدة للمفرق																
١٥٨٧	٩٦	٣٠	٢٠	٩١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٩٦٣	١٦٣٣	٧٥	٤١	٩٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
٩٠٠	٩٠٠	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦

المصدر: المسح الميداني

٢ - ٥ - توزيع استخدامات الغرف

تقسم المساكن عادة الى غرف تستخدم من قبل أفراد العائلة ولغايات مختلفة بما يتناسب مع احتياجاتها، ويختلف هذا التقسيم من مسكن لآخر ومن عائلة لأخرى.

ويبيّن الجدول (٢ - ١٧) توزيع استخدامات الغرف وعددها في الوحدات التنموية في إقليم المفرق.

ونلاحظ من الجدول أن ٩١٪ من العائلات لديها مطبخ، و٤٤٪ لديها غرفة نوم مستقلة. وهناك ٥٨٪ من العائلات لديها غرفة ضيوف مستقلة في السكن و٨٩٪ لديها حمام ويتبيّن من ذلك، ان هناك عدداً بسيطاً من العائلات لديها غرف طعام.

٢ - ٦ - الخلاصة:

بلغ عدد الأسر التي شملها المسح الميداني (١٥٩٠) أسرة موزعة على (١٢) وحدة تنموية وبعد أفراد بلغ (١٢٥٠٥) نسمة تمثل ما نسبته ١٨٥٪ من مجموع سكان الوحدات التنموية باستثناء مدينة المفرق، وقد بلغ متوسط حجم العائلة حوالي ٧٩٪ فرد لكل أسرة.

وقد أظهرت الدراسة ان سكان إقليم المفرق التنموي هم شعب فتي حيث ان حوالي ٦٣٪ هم من السكان من دون سن العشرين وهذا يشير الى معدل اعالة عالي نسبياً. وقد تبيّن ان عدد الذكور يفوق عدد الاناث في مختلف مراحل العمر وقد بلغ عند الذكور ٥٤٪ بينما الاناث ٤٦٪ من مجموع السكان.

وقد تبيّن من المسح الميداني ان نسبة الأميين بلغت ١٧٪ من المجموع الكلي للسكان حيث بلغ عددهم (٤٢٠٠). ويشكل حملة الشهادة الابتدائية الاكثر عدداً بين السكان حسب مستوى التعليم وقد بلغوا (٥٢٪) والثانوي (٢١٪) والبكالوريوس (١٥٪) والماجستير (١٠٪) على التوالي. وبلغ عدد الطلبة في كافة المراحل التعليمية (٣٤٤٩٠) طالباً وطالبة منهم (١٨٨٤) طالباً و(١٥٦٦) طالبة. وبلغ عدد المدارس (٢٥١) بواقع (٣٧٧) غرفة صفية اما المعلمون فقد بلغ عددهم (٢١٦٩) معلماً ومعلمة منهم (١٠٤٨) معلم و(١١١) معلمة.

وقد تبيّن من الدواسة انه يتوفّر مدرسة لكل (١٤٨) طالباً ويتوفّر لكل ١٩٧ طالب في المتوسط غرفة صفية في مدرسة وكل ٢١٣٠ طالباً يتوفّر لهم معلم.

وفيما لو اعتمدنا المؤشرات اعلاه وحدتها كمقاييس لوضع الخدمات التعليمية فاننا نجد ان مستوى هذه الخدمات أعلى مما هو عليه الحال في الاردن ككل.

اما بالنسبة للخدمات الصحية فإنه لا يتوفّر في إقليم المفرق عدد من المراكز الصحية الأولية والثانوية

جداول رقم (١ - ٢) إعداد المعلمات حسب غرف المستخدمة والوحدات التنموية في التعليم الفرقي لعام ١٩٦٧

يتنااسب مع حجم او عدد التجمعات السكانية على الرغم من المستوى الجيد لتلك الخدمات مقارنة مع بعض مناطق المملكة.

ويوجد في اقليل المفرق ٢١ مركزاً صحياً أولياً (٢٥) مركزاً فرعياً لمجموع التجمعات السكانية في الاقليم. وقد بلغ عدد الأطباء العاملين في هذه المراكز (٤) طبيباً و (١١) طبيب أسنان اما العاملون في المراكز الصحية الاولية والثانوية فقد بلغ عددهم ٧ ممرضين وممرضة و (٤) قابلات.

بلغ عدد الجمعيات الخيرية في اقليل المفرق (١١) جمعية خيرية تقدم خدمات مختلفة يتواجد (٥) منها في مدينة المفرق لوحدها. وقد تركز عمل الجمعيات الخيرية في رياض الأطفال وتعليم الخياطة. اضافة لذلك يقوم صندوق المعونة الوطنية بتقديم خدمات ومعونات مالية للاسر المحتاجة حيث بلغ عددها عام ١٩٨٧ (٩١٥) عائلة.

اما بالنسبة للمساكن، فقد شكلت مباني الطوب والاسمنت العدد الاكبر بين مباني الوحدات التنموية حيث بلغت نسبتها (٥٢%) من مجموع الابنية وجاءت ابنيه الاسمنت في المرتبة الثانية حيث شكلت ما نسبته (١٠٤%) تقريراً. وت تكون معظم مباني البيوت في الوحدات الاقليمية من (٣) غرف، احدهما متعددة الاستعمال وبلغ معدل مساحة البناء للفرد في الاقليم (١٧١) متر مربعاً.

هوامش الفصل الثاني

١. تم الحصول على هذه المعلومات من مديرية التربية والتعليم، لمحافظة المفرق. ١٩٨٧.
٢. انظر وزارة التربية والتعليم، الدليل الاحصائي السنوي، عمان ١٩٨٧.
٣. مديرية صحة محافظة المفرق، اعداد الكادر الطبي في المحافظة والمهن الطبية ١٩٨٧.
٤. احصاءات غير منشورة، مديرية صحة محافظة المفرق. ١٩٨٧.
٥. خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ خطة تنمية القليم المفرق.
٦. مديرية العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي، ١٩٨٧، ص ١٠.
٧. انظر المادة (٢) من قانون صندوق المعونة الوطنية رقم (٣٦) لعام ١٩٨٦.
٨. الارقام الواردة هنا مستمدۃ من التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، والمعد من قبل مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق.
٩. المصدر السابق ص: ٧.
١٠. اعتمد هذا الجزء بشكل رئيسي على المعلومات التي أعدتها مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق للتضمينها في التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لعام ١٩٨٧.
١١. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي، ١٩٨٦، ص ٣٦.

الفصل الثالث

خدمات البنية التحتية في اقليم المفرق

خدمات البنية التحتية

يتناول هذا الفصل خدمات البنية التحتية في أقليم المفرق التنموي. وسنبحث في خدمات النقل كالطرق ووسائل النقل واستخداماتها وخدمات البريد والهاتف المتوفرة للتجمعات السكانية إضافة إلى الطاقة والمياه ومصادرها واستخداماتها.

١-٣ خدمات النقل:

تبرز أهمية قطاع النقل في ترسين البنية التحتية لقطاع الزراعة والرعي في المحافظة، حيث يقوم قطاع النقل على نقل أصحاب وعمال المزارع من وإلى مزارعهم المنتشرة في أرجاء المحافظة من جهة ونقل انتاجهم إلى الأسواق الاستهلاكية من جهة أخرى.^١

كما يعمل قطاع النقل على نقل الأفراد والجماعات من مساكنهم إلى مراكز عملهم المختلفة كالدوائر الحكومية والدارس والمؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات الخدمات المنتشرة في المحافظة، إذ يبلغ عدد هذه المؤسسات ١٤٨١ مؤسسة وتشكل نسبتها ٩٨٪ من مجموع المؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات الخدمات في المملكة^٢. إضافة إلى كونه عامل ربط للتجمعات السكانية مع بعضها البعض سواء داخل المحافظة أم مع باقي محافظات المملكة الأخرى.

ومما يزيد من أهمية قطاع النقل أن محافظة المفرق تمتاز باتساع رقعتها الجغرافية وتبعده تجمعاتها السكانية لذلك فهي بحاجة إلى شبكة طرق واسعة وملائمة. كما أن المحافظة تميز بموقع حدودي استراتيجي إذ تقع بين ثلاث دول عربية هي سوريا والعراق والسعودية، مما يتطلب إنشاء طرق وطنية جيدة تربط من خلالها الأردن بهذه الدول وتتنعش من خلالها حركة الترانزيت والتجارة.

وتعتبر الطرق الآن أساسية في المحافظة حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود عدد من الموارد التعدينية التي يمكن ان تشكل أساساً لبعض الصناعات الاستراتيجية مثل الحجر البركاني والصلصال والجبير والتلف والباريت، إضافة إلى امكانية وجود النفط في المناطق الشرقية للمحافظة، وتتوفر عدد من الأماكن الأثرية.

ولجموع هذه الأسباب يشكل قطاع النقل أهمية خاصة لتنمية محافظة المفرق وللمستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان فيها وبلغت قيمة الاستثمارات في خطة قطاع النقل (١٨) مليارات دينار أي ما نسبته ٥٦٪ من مجموع استثمارات خطة المحافظة^٣. في حين بلغت نسبة الاستثمارات لقطاع النقل ٤٤٪ من المجموع الكلي لاستثمارات الخطة الخمسية ٨٦ - ١٩٩٠ للأردن بشكل عام.^٤

وعادة يتراوح معدل استثمارات الدول النامية في قطاع النقل بين ٢٠ - ٤٠٪ من مجموع اتفاقها الاستثماري، لذلك نلاحظ أن استثمارات الأردن في قطاع النقل أقل من المعدل في الدول النامية إذ يتراوح بين

١٥ - ٢٠٪ على أقصى حد من مجموع استثمارات خطط التنمية الاقتصادية.^٦
ويمكن تصنيف قطاع النقل في المحافظة إلى ما يلي:

٣-١-١. الطرق:

تشير الاحصائيات المتوفرة إلى أن عدد التجمعات السكانية في المحافظة المخدومة بطرق جيدة بلغت ٢١ تجمعاً سكانياً ويبلغ عدد السكان الذين يغطتهم الخدمة ٤٥٥٧٦ نسمة أي ما نسبته ٤٩٪ من مجموع سكان المحافظة، بينما يبلغ عدد التجمعات التي تعاني من طرق سيئة أو غير صالحة (١٠٤) تجمعاً سكانياً تغطي (٤٦٦٢٠) نسمة أي ما نسبته ٥١٪ من مجموع سكان المحافظة.^٧ وإذا ما أخذت منطقة البابدة الشمالية على حدة نجد أن الوضع أسوأ بكثير مما ذكر، إذ لا يتجاوز عدد السكان المخدومين بطرق جيدة ٢٩٦١ نسمة أي ما نسبته ٥٣٪ من مجموع السكان المخدومين بطرق جيدة وما يعادل ١٠٪ من مجموع سكان المنطقة.

ويبلغ الطول الكلي لطرق المحافظة (٧٩٢) كم، أي ما نسبته ٩٪ من طرق المملكة بشكل عام.^٨
وهذه الطرق موزعة على النحو الذي يبينه جدول رقم (١-٣)

جدول رقم (١-٣)
أطوال الطرق في محافظة المفرق لعام ١٩٨٦

كم ٣٨٢	طريق رئيسية
كم ١٢٨	طريق ثانوية
كم ١١٨	طريق زراعية
كم ١٥٦	طريق قروية
كم ٧٩٣	المجموع

المصدر: خطة التنمية الخمسية لإقليم المفرق ٨٦ - ١٩٩٠.

٣-١-٢. وسائل النقل واستخداماتها:

١. استخدام الباصات العامة:

يبين الجدول (١-٢) ان (١٢٦٧) عائلة من المحافظة أي ما نسبته ٨٠٪ من السكان الذين شملهم التعداد يستخدمون الباصات كوسيلة للنقل والتنقل^٩ بين مركز المحافظة إلى باقي قرى ومناطق المحافظة وبالعكس. وتبلغ أعداد الباصات في مدينة المفرق . وألسنة في دائرة السيارات الحجم المتوسطة (٢٠) راكباً (٤٨) ياصاً بينما الباصات كبيرة الحجم سعة (٤٤) راكباً ياصين فقط. وقد بلغ عدد الباصات التي تخدم السكان في المحافظة ككل سعة (٣٠) راكباً (١٣٩) ياصاً. ومن هذه النسبة تستشف مدى الإقبال الكبير على التنقل بوسائل الباصات العامة وتتمدد الأسباب التي تجعل سكان المحافظة يتبعون على استعمال الباصات العامة إلى:

* يستثنى من ذلك سكان مدينة المفرق.

جدول رقم (٢ - ٣)
اعداد العائلات حسب وسيلة النقل المستخدمة
والوحدات التنموية في المفرق

الوحدة التنموية وسيلة النقل	المفرق	الناشية	بلعما	رحاب	المنشية	بلطما	الحدرا	السرحان	سما	الباجع	الجمل	صباها	القطين	دير الكعب	الصالحة	الرويشد	المجموع
باص عمومي	١٠١	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٥	٩٥	٩٥	٩٤	٩٤	٩٤	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	١٢٧
سيارات خصوصي	٢	٧	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٩
سيارات حكومي	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٥
حافلات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
المجموع	١١١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٣٣

للسoura المسح الميداني.

١. قلة التكلفة:

حيث تعتبر الباصات العامة ذات تكلفة قليلة مقارنة مع باقي وسائل النقل المختلفة العامة في المحافظة.
وهذا يتناسب مع متوسط دخل الفرد المنخفض في هذه المحافظة*
ومن خلال اجراء مقارنة بسيطة بين تعرفة الباصات العامة والسيارات العامة نجد ان تعرفة السيارات
تفوق تعرفة الباصات، مما يؤدي الى اقبال السكان على استخدام وسائل النقل الارخص، انظر جدول (٣ - ٣).

جدول رقم (٣ - ٣)

مقارنة تعرفة الباصات العامة والسيارات العامة للنقل من وإلى المفرق لعام ١٩٨٧

الخط	تعرفة السيارة	تعرفة الباص
المفرق - اربد	٥٠ قرشا	٣٠ قرشا
المفرق - الزرقاء	٥٠ قرشا	٣٠ قرشا
المفرق - معبر السرحان	١٥ قرشا	١٠ قروش

٢. السلامة والأمان:

يعتبر الباص من أكثر وسائل النقل أمناً وسلامة وخصوصاً على الطرق الخارجية. ومما لا شك فيه بأن
احتمال وقوع حادثة لشخص ما متقل بسيارته هي أكبر بكثير من احتمال وقوعها عندما ينتقل الشخص
نفسه بواسطة الباص العام وأضافة إلى عنصر السلامة، فإن النقل في الباصات العامة يخفف وبدرجة كبيرة
من حدة الحادثة عند وقوعها.^{١١}

٣. توفر الباصات العامة بشكل مستمر:

ومن الملاحظ ان الباصات العامة هي متوفرة في أغلب الأوقات لذا يسهل التعامل معها واستخدامها
بشكل مستمر.

* انظر الفصل الخاص بالواقع الاقتصادي.

٤. الراحة:

ويتوفر عنصر الراحة في الباصات العامة اذا ما توفرت المقاعد المريحة والكافية للركاب. وبالرغم مما سبق هناك ٢٠٪ من السكان لا يستخدمون الباصات العامة كوسيلة للنقل و يمكن تفسير ذلك انهم يفضلون استخدام سياراتهم الخاصة للتنقل، اضافة الى الآثار السلبية التي تنتج عن استخدام الباصات والتي منها عدم تقييد الباصات بمواعيد المغادرة والقدوم وازدحام الركاب، وطول فترة الانتظار في مواقف السيارات.

ب. استخدام السيارات العامة:

أظهر المسح الميداني ان (١٠٣) عائلة اي ما نسبته ٦٪ من السكان يقلبون على استخدام السيارات العامة ويبلغ عدد السيارات العامة العمومي المسجلة في دائرة السير (٩٥) سيارة بينما بلغ عدد السيارات التي تخدم السكان (١١٥) سيارة عمومي. ويعتبر هذا الاقبال ضعيفاً اذا ما قورن بوسائل النقل الأخرى، وكما أسلفنا فإن معظم الناس يستخدمون الباصات العامة. وإذا ما أردنا ان نعمل سبب ضعف الاقبال على استخدام السيارات العامة لوجدنا ان:

- ا. السيارات العامة مرتفعة التكلفة اذا ما قورنت بالباصات العامة كما هو مبين في الجدول رقم (٣ - ٣).
- ب. السيارات العامة هي أغلىها قديمة غير مريحة.
- ج. عدم توفر عنصري السلامة والأمان في السيارات العامة خصوصاً على الطرق الخارجية.
- د. توفر السيارات العامة هو أقل من توفر الباصات العامة في المحافظة اذا ان كثيراً من المناطق والقرى في المحافظة تصلها الباصات العامة ولا تصلها السيارات العامة.

وتشترك جميع وسائل النقل العام سواء كانت الباصات أم السيارات العامة بميزة واحدة وهي ان مستعملها لا يشترك في تسخيرها وهذه الميزة لها وجهان الأول ايجابية وهي صفاء الذهن وحرية التفكير والآخر سلبية وهي العجز. فالاول تريج الركاب من اتعاب القيادة وتغفيه من المسؤولية وبالتالي تمنحه الحرية للتفكير فيما يريد او القراءة او الاستمتاع بالنظر الطبيعية. اما الناحية السلبية فهي شعور الراكب بالعجز فهو يشعر انه تحت رحمة التأخير وامكانية عطل الباص والانتظار غير المحدد على موقف الباص.^{١٢}

ج. استخدام السيارات الخاصة:

أظهر المسح الميداني ان هناك (٣٦٥) عائلة اي ما نسبته ٢٣٪ من السكان يقلبون على استخدام السيارات الخاصة. وتشير الاحصاءات الرسمية المتوفرة الى ان عدد السيارات الخصوصي المسجلة لدى دائرة السير في محافظة المفرق بلغت (٣٠٣) تاكسي خصوصي تشكل ما نسبته ١٨٪ من مجموع المركبات في المحافظة. وهذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بامانة عمان الكبرى. حيث بلت الاحصاءات الأخيرة والتي اجريت في عام ١٩٨٦ ان ما مجموعه ١٦٠٠٠ راكب انتقلوا بوسائل النقل المختلفة العامة والخاصة، وقد اسهم قطاع النقل الخاص في عمان بنقل ٥١٪ من مجموع الركاب مما يدل على ان اقبال سكان عمان الكبرى على استخدام وامتلاك السيارات الخاصة مرتفع وهذا يعود لارتفاع دخول سكان المنطقة^{١٣}. بينما نسبة ٢٢٪ ممثلة لسكان محافظة المفرق والتي تعتبر ذات بيئة زراعية - رعوية وعموماً ذات دخل منخفض اذ يبلغ

متوسط دخل الفرد السنوي في محافظة المفرق (٥٢٧٦) دينار، في حين يبلغ متوسط دخل الفرد في الأردن (٦٨٨) دينار^{١٤}.

وإذا ما أجرينا مقارنة بين ملكية السيارات الخاصة في محافظة المفرق بتلك الموجودة في بقية المحافظات حسب احصاءات سنة ١٩٨٦ لوجدنا انخفاض نسبة ملكية السيارات الخاصة لدى سكان المفرق بالمحافظات الأخرى في المملكة ومن جدول (٣ - ٤)، كذلك نجد أن نسبة تملك السيارات الخاصة في محافظة المفرق هي بسيطة جداً مقارنة مع المعدل العام في المملكة.

جدول رقم (٤ - ٣)
عدد السيارات الخاصة في محافظات المملكة لعام ١٩٨٦

المحافظة	بقيمة المحافظات	المفرق	الزرقاء	أوبد	عمان	النسبة المئوية	عدد السيارات الخاصة
						%٠٠٢٥	٣٢٧
						%٠٠٣	٤٢٩
						%٠٠٨	١١٢٤٦
						%٠٠٨٥	١٠٧٥٩
المجموع						%١٠	١٢٦٥٤٠

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة التنموية الشاملة، قطاع النقل ١٩٨٦.

وتعتبر السيارة الخاصة هي وسيلة الانتقال المثالية والأكبر جاذبية لكل شخص. لكنها في الوقت نفسه الوسيلة التي اذا استعملها الجميع فانها ستخلق كثيراً من المشاكل لاستعمالها وغيرهم. وتكون فوائد التنقل بالسيارات الخاصة بما يلي:

١. السرعة.
٢. حرية التنقل والوصول الى مكان لا تصله خطوط النقل العام.
٣. عدم التقيد بجداول زمنية وهذه تتعلق بعدم حرية اختيار وقت القيام بالرحلة وكذلك عدم توفر النقل العام في ساعات المساء المتأخرة.
٤. امكانية حمل أغراض وحقائب وسهولة الانتقال مع الأطفال.

وتشير الدراسات المتوفرة ان هناك عدة عوامل أخرى تزيد من امتلاك واستعمال السيارات الخاصة وهي^{١٥}:

١. متعة القيادة ومتعة السرعة التي توفرها السيارة الخاصة.
٢. عامل الهيبة الذي يعتبره الباحثون احد الحوافز المهمة لامتلاك السيارة.
٣. آلية التبرير: وهذا حافز لاستعمال السيارة وليس لشرائها واذا تم شراء السيارة تحت ضغط اجتماعي فلا بد من ايجاد تبرير لدفع مثل هذا المبلغ الكبير في نظر مالك السيارة ونظر الآخرين، وأحسن تبرير يجده هؤلاء هو كثرة استعمال السيارة.

د. استخدام سيارات الطلب (العمومي):

عادة ما يتم استخدام تاكسي الطلب في الأمور المستعجلة والطارئة وذلك لكسب الوقت، وقد دخلت هذه الخدمة حديثاً إلى المحافظة. ولا تتوفر لدينا احصاءات كافية عن مدى اقبال الناس لاستخدام هذه الوسيلة، ولكن بشكل عام فإن الاقبال على هذه الوسيلة يعتبر ضعيفاً نظراً لارتفاع تكلفتها، وقلة مكاتب السيارات المتوفرة في المحافظة فيما عدا المدينة نفسها. ويتوارد في محافظة المفرق (٣) مكاتب اجرة جميعها في مدينة المفرق وبلغ عدد التكسيات في هذه المكاتب (٢١) سيارة اجرة. كما هو مبين في جدول (٣ - ٥)

جدول رقم (٣ - ٥)
مكاتب سيارات الاجرة في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

اسم المكتب	أعداد التكسيات
مكتب تاكسي القاضي وعليان	٧
مكتب تاكسي الشديفات	٦
مكتب تاكسي السليم	٨
المجموع	٢١

المصدر: محافظة المفرق ١٩٨٧.

و. سيارات شحن لنقل البضائع:

وتبلغ أعدادها (٥٩٢) سيارة وتشكل نسبتها ٣٦٪ من مجموع المركبات في المحافظة وتستخدم لنقل المواد الأولية الخاصة بالزراعة من جهة ونقل المحاصيل الزراعية والحيوانية إلى الأسواق الاستهلاكية من جهة أخرى.

و. الآليات زراعية وإنشائية:

وتبلغ أعداد الآليات الزراعية (١٧٣) تركتور زراعي بينما تبلغ الآليات الإنشائية (١٠) آليات. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو عدم وجود قطاع نقل عام يتبع الدولة في المحافظة، ولكن توجد سيارات حكومية تابعة لدوائر الحكومة تقوم بنقل موظفي الحكومة من وإلى الدوائر الحكومية وتبلغ أعدادها (٨١) سيارة حكومية.^{١١}

وكما يبيّن الجدول (٣ - ٦) نلاحظ أن نسبة نمو المركبات في محافظة المفرق هي أقل من نسبة نمو المركبات في الأردن ككل خصوصاً في السنوات الأخيرة.^{١٢}

جدول رقم (٣ - ٦)
نسبة نمو المركبات في محافظات المفرق مقارنة بالأردن ككل للاعوام ٨٢ - ١٩٨٧

السنة	أعداد المركبات في محافظة المفرق (%)	نسبة النمو في محافظة المفرق (%)	نسبة النمو في الأردن (%)
٨٢	٢٩١	-	-
٨٣	٦٦٤	١٣٠	١١
٨٤	٩٣٧	٤٠	٧٠
٨٥	١١٩٩	٣٠	٤٦
٨٦	١٤٤١	٢٠	٤٩
٨٧	١٦٥٩	١٥	غير متوفر

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة،النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٨٦.

ز. استخدام وسائل النقل التقليدية:

يتبيّن من المسح الميداني أن (١٠) عائلات أي ما نسبته ٦٠٪ من السكان يستخدمون وسائل النقل التقليدية والتي تشمل الخيول والحمير والبغال والعربات التي تجرها الخيول. وهذه النسبة هي بسيطة ومتصلة بطبيعة المحافظة الزراعية - الرعوية. وبالرغم من ذلك نجد أن استخدام الحيوانات كوسيلة للنقل أخذ بالانخفاضخصوصاً في السنوات الأخيرة وذلك لانتشار وسائل النقل المتطورة والسريعة مثل السيارات والباصات.

وهناك (٣٦) عائلة أي ما نسبته ٥٪ من السكان لا يستخدمون وسائل النقل. وهذا يعني أنه لا ينتقلون من مكان لأخر وهذا ناتج عن عدم الحاجة إلى التنقل لمسافات بعيدة، أما بسبب العجز أو الفقر. وكما يظهر من جدول (٣ - ٢) فإن عدد الأسر التي أجبت باستعمالها لأحدى وسائل النقل بلغ (١٥٣٢) أسرة بينما هناك (٣٦) عائلة لا تستخدم أية وسيلة سوى الأقدام. وكان أهم وسيلة نقل لسكان الأقاليم هي الباص العمومي حيث اعتبر حوالي ٧٩٪ من مجموع الأسر التي تستعمل وسائل النقل أن الباص العمومي أهم وسيلة للنقل. وتاتي السيارة الخصوصي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث بلغ عدد الأسر التي تستخدمها ٣٦٥ أسرة أي ٢٢٪ من مجموع الأسر وهم الذين يملكون سيارة خصوصية. وجاء في المرتبة الثالثة السيارات العمومية الصغيرة (التاكسي) حيث بلغ مستخدımıها من الأسر حوالي (١٠٣) أسرة أي ٦٪ من مجموع الأسر.

وعلى مستوى الأقاليم يظهر أيضاً أن الباص العمومي هو أهم وسيلة للنقل في جميع الوحدات التنموية حيث أجاب (١٢٦٧) أسرة من مجموع الأسر يعتبرون الباص العمومي من أهم وسائل النقل. أما بالنسبة للمناطق التنموية فأن أكثر المناطق استخداماً للباص العمومي هي الحمرا، سما السرحان، الباعع، صبحا، بلعما، والمفرق على التوالي. أما استخدام السيارات الخصوصية فبلغ عدد الأسر في جميع الوحدات حوالي (٣٦٥) كان أكثرهما الحمرا ١٥٪ يليها كل من رحابا والمنشية وسما السرحان، ثم الباعع وصبحا.

٣-١- خلاصة:

من خلال ما أسلفنا نجد أن المحافظة تعاني من شبكة طرق سيئة وبنسبة ٥١٪ من مجموع الطرق، مما يترك آثاراً سلبياً على طبيعة النقل والتنقل داخل المحافظة، اذ سيؤدي الى تخفيف حركة التنقل، اضافة الى الآثار السلبية على المركبات التي ستتسرى على هذه الطرق. لذلك لا بد من زيادة المخصصات المالية لتحسين وشق وتعبيد الطرق في أنحاء المحافظة المختلفة، وذلك لتسهيل عملية التنقل والنقل والتي تعتبر الشريان الأساسي في العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-٢ خدمات البريد والهاتف:

تبلغ عدد مكاتب البريد في المحافظة (٢٩) مكتباً، بما فيها مكتب المدينة والخالدية موزعة على خمسة مناطق هي المنطقة الشرقية (١٣) مكتباً والشمالية (٤) والغربية (٩) مكاتب، (٣) مكاتب للجمعيات السكانية. بينما يبلغ عدد شعب البريد (وكالة البريد) في المحافظة (٣٤) شعبة، وتقيم الخدمات التالية^{١٨}:

١. خدمة صندوق البريد.
٢. خدمة الأحوال المدنية.
٣. حوالات مالية.
٤. البرقيات والرسائل.
٥. توفير الخدمة الهاتفية.

ويبلغ عدد الموظفين التابعين لمديرية اتصالات المفرق (١٤٠) موظفاً منهم (٠١) موظفين خارج المدينة. وتقوم بعض الشعب البريدية (مكتب البريد) البالغة (٢٣) شعبة بتقديم خدمة مشتركة، بين البريد ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، كما هو في جدول (٣ - ٧).

وتتوزع مكاتب البريد هذه والتي تتبع ادارياً الى مديرية مواصلات المفرق على القرى التالية:

١٧ ام الجمال	٩ صباحاً ومبكرة	١. المفرق
١٨ المنصورة	١٠ الباعع	٢. الرويشد
١٩ روضة الأميرة بسمة	١١ الخالدية	٣. رحاب
٢٠ عمرة وعميره	١٢ مغير السرحان	٤. الصفاوي
٢١ الدفيانية/مشترك	١٣ ام القطين	٥. المدور
٢٢ حوشها/مشترك	١٤ الرعناري	٦. المنشية
٢٣ الحمراء/مشترك	١٥ الدجنية	٧. سما السرحان
	١٦ ثغرة الجب	٨. بلعما

وتمثل الخدمات التي تقدمها المكاتب البريدية هذه في:

١. استلام وتوزيع الرسائل
٢. تقديم الخدمة الهاتفية
٣. خدمات صندوق توفير البريد
٤. البرقيات
٥. خدمات الأحوال المدنية
٦. بيع الطوابع
٧. استلام طلبات الالتحاق بالجامعات الاردنية

أعداد موكرن مختلف الخدمات التي يقدمها وزارة للوصلات
في محافظة الفرق حسب الوحدات التنموية للمحافظة لعام ١٩٨٧

اما المكاتب القروية ب مديرية مواصلات المفرق فتتوزع على:

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| ١. حيyan الروبيض | ٥. ايدون بني حسن |
| ٢. عمره وعميره | ٦. ام النعام الشرقية |
| ٣. روضة الأميرة بسمة | ٧. كوم الرف |
| ٤. نايفة | ٨. سبع اصيير |
| ٩. حمامات العموش | ١٠. هذا بالإضافة الى شباك بريد |
| الحي الجنوبي في مدينة المفرق. | |

وتتمثل الخدمات التي تقدمها المكاتب القروية هذه مع تلك التي تقدمها المكاتب البريدية ما عدا خدمة صندوق توفير البريد، حيث لا تقدم في مكاتب القرية.
وتتمثل وكالات البريد والبالغة (٣٤) وكالة والتابعة لمديرية مواصلات المفرق فتتوزع على القرى التالية:^{١٩}

- | | |
|----------------------|----------------------|
| ١. العذير الأبيض | ١٨. المكيفنة |
| ٢. رباع السرحان | ١٩. البستان |
| ٣. المزة | ٢٠. السعيدية |
| ٤. حيyan المشرف | ٢١. زملة الأمير غازي |
| ٥. ديرورق | ٢٢. الصالحية |
| ٦. ام النعام الشرقية | ٢٣. الحميضة |
| ٧. البوبيضة الغربية | ٢٤. الأشرفية |
| ٨. البشرية | ٢٥. رحبة رقاد |
| ٩. المنارة | ٢٦. خشاع السلاطين |
| ١٠. روضة الرويعي | ٢٧. عين |
| ١١. ام اللؤلؤ | ٢٨. ام السرب |
| ١٢. الكوم الأحمر | ٢٩. الخناصري |
| ١٣. النهضة | ٣٠. الاكيدر |
| ١٤. الخربة السمراء | ٣١. الحرش |
| ١٥. الزنية | ٣٢. قاع |
| ١٦. نادرة | ٣٣. السويمدة |
| ١٧. جابر | ٣٤. بريقيا |

أما بالنسبة للمشتركين بالخدمات الهاتفية في الوحدات التنموية فقد بلغ عدد المشتركين الأفراد (١٧٢١) مشتركاً والمشتركين التجاري (٤١١) مشتركاً والمشتركين الحكومي (٢٩٥) مشتركاً. وكما يوضح الجدول (٣ - ٨) فإن مجموع المشتركين الكلي في الخدمة الهاتفية بلغ (٢٤٢٧) مشتركاً. وهذا يعني أن عدد المشتركين قياساً بحجم السكان يعتبر قليلاً قياساً ببعض المناطق الاقليمية الأخرى في الأردن.^{٢٠}. أضعف لذلك ان الفالبية العظمى من المشتركين الأفراد هم في وحدة المفرق التنموية (المدينة مشمولة بذلك) تليها المشية وام الجمال.

جدول رقم (٣-٨)
 اعداد المشتركين بالخدمة الهاتفية في محافظة المفرق
 حسب الوحدات التنموية للمحافظة وأنواع الاشتراكات
 لعام ١٩٨٧

الوحدة التنموية	مشتركين افراد	مشتركين تجاري	مشتركين حكومي	المجموع
المفرق المنية	٧٥٩	٣٤٠	١٣٢	١٢٣٢
رحايا بلعما	٥٤	٣	٨	١٩٩
الخالدية الحمرا	٦٨	١٥	١٤	٦٩
سما السرحان الباعج	١٠١	٥	١٢	١٤٠
ام الجمال صباحا	١٧٨	١	١٧	١٢٣
ام القطرين دير الكهف	٩٩	١	٦	١١٥
الصالحية الرويشد	٩	١	١٠	٢٠
المجموع	١٧٢١	٤١١	٢٩٥	٢٤٢٧

المصدر: مديرية للوصلات لمحافظة المفرق، ١٩٨٧.

- * الخالدية تابعة لقسم الزرقاء بخدمة آلية مباشرة.
- ** الرزعرى وثغرة الجب فقط الخدمة فيها آلية مباشرة مع قسم المفرق وباقى الخدمات الهاتفية في المحافظة يدوية.

وتمثل الخدمات التي تقدمها الوكالات البريدية في:

- استلام وتوزيع البريد.
- بيع الطوابع.
- هاتف محل.

ويقوم بخدمة الوكالة البريدية شخص من البلدة التي تخدمها هذه الوكالة، وغالباً ما يكون صاحب بقالة يقوم باستلام الرسائل من مكتب البريد المرتبط معه او من المديرية ويسلمها الى أصحابها ويسلم الرسائل من المواطنين ليسلمها الى المديرية. وقد تضع المديرية هاتف لدى الوكالة ليخدم المواطنين ويقدم المكاتب المحلية فقط. ويقوم صاحب الوكالة بهذه الخدمات مقابل خمسة دنانير شهرية.

بالنسبة لمحافظة المفرق فان المقسم الذي يخدم المحافظة عبارة عن مقسم تابع لقسم جرش وسعته الحالية ٢٠٠٤ حيث بلغ مجموع الأرقام العاملة ١٩٨٩ رقماً وبذلك تكون الأرقام الشاغرة ١٥ رقماً فقط.

وتتضمن الخطة الخمسية الحالية مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية انشاء مكتب رئيسي في

محافظة المفرق بسعة (٥٣٦٠) رقم هاتف بالإضافة إلى ١٥ موقعاً تابعاً للمقسم الرئيسي وبسعة إجمالية (٧٤٥٦) رقم هاتف للتتابع بحيث تصبح السعة الكلية للمحافظة (١٢٨١٦) رقم هاتف. وبلغ عدد الجهات السكانية التي تخلو من خدمات الهاتف (٨٢) تجتمعاً سكانياً.

٣-٣ خدمات المياه:

تعتبر المياه في الأردن عاملاً محدداً للتطور الاجتماعي والاقتصادي، وقد يؤدي شح المصادر المائية وتناقص الكميات منها إلى تقنين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذا فإن تطوير مصادر المياه واستخداماتها يشكل أساساً هاماً للتنمية القطاعات الأخرى.

وتقدر كميات المياه التجديدة سنوياً للمملكة بحوالي (١٢٠٠) مليون متر مكعب بقسميها السطحي والجوفي. وقد بلغت الكمية التي تم تطويرها من هذه المصادر حتى عام ١٩٨٥ حوالي (٢٥٠) مليون متر مكعب للاستعمالات المنزلية والصناعية والزراعية.

وبين الجدول رقم (٣-٩) كميات المياه التي يتوقع تطويرها من المصادر المائية على ضوء تنامي الحاجة لهذه المصادر حتى عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٣-٩)
كميات المياه المتوقع تطويرها حتى عام ٢٠٠٠ بملايين الامتار
المكعبة واستخداماتها

السنة	غرض الاستعمال وكمية المياه			
	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥
للأغراض المنزلية والصناعية	٢٤٧	١٩٦	١٥٢	١١١
الزراعة للروية في الأفوار ووادي عربة	٥٨٧	٥٢٤	٤٥٣	٣٠٩
الزراعة للروية خارج الأغوار	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع	٩٣٤	٨٢٠	٧٠٥	٥٢٠

المصدر: الخطة الخمسية، وزارة التخطيط، ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

بلغ عدد التجمعات السكانية في محافظة المفرق والتي تصلها المياه عن طريق شبكات المياه (١٠٨) تجتمعاً سكانياً وذلك حتى نهاية صيف عام ١٩٨٧، بينما تشير آخر الاحصاءات إلى أن عدد التجمعات السكانية التي تصلها المياه عن طريق شبكات المياه وحتى نهاية شهر آذار ١٩٨٨ قد بلغ (١٣٣) تجتمعاً أي بزيادة مقدارها ٢٥ تجتمعاً سكانياً.^{٢٢}

٣ - ١ مصادر المياه

بلغ عدد الأسر التي أدلت بمعلومات حول أهم مصدر للمياه (١٥٨٤) عائلة والغالبية العظمى تعتبر الأنابيب أهم مصدر للمياه حيث بلغ عددهم (٤٧٩) أسرة أي ما نسبته ٤٢٪ من مجموع العائلات. ويظهر من المسح الميداني أن العديد من العائلات لديها آبار خاصة تستعملها كمصدر للمياه حيث بلغ عدد الأسر التي لديها آبار خاصة (٢١٥) عائلة أي حوالي ١٣٪ من المجموع وهناك (٥١) عائلة لديها آبار مشتركة، و ٧٢ عائلة أي ٥٪ من مجموع العائلات تستخدم تلك المياه كمصدر أساسي لاستخدامها. ومن الجدير بالذكر أن معظم الآبار الخاصة والمشتركة وكذلك تلك الماء تستخدم لأغراض زراعية وتجارية والقليل منها يستخدم لغايات الشرب الخاصة.

ويلاحظ من الجدول (٢ - ٠) أن أنابيب المياه اعتبرت أهم مصدر للماء لمعظم العائلات في الوحدات التنموية، بينما نجد أن نسبة الآبار الخاصة كمصدر للمياه يبلغ أعلى مدى له في وحدة الحمراء (٤٣٪) بينما أي ما نسبته (٣٪) من مجموع الآبار الخاصة في المنطقة ويلي ذلك من حيث المرتبة بلعما (٣٩٪) وبثرا والباجع (٢٢٪) بينما.

اما عن عدد المشتركين في شبكات المياه فقد بلغ في عام ١٩٨٧ (١٥٧٧٥) مشتركاً في حين بلغ عددهم لغاية ١٩٨٨/٣ (١٥٩٥٨) مشترك أي بزيادة مقدارها ١٨٣ مشتركاً.

جدول رقم (٣ - ١)

مصادر المياه لسكان الوحدات التنموية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة	مصادر المياه	بتر مشترك	بتر خاص	أنابيب	تنك	بنابيع	مصادر أخرى
المفرق	٣	٤	١١٠	٤	٤	٠	١
المنشية	٥	١١	١٢٩	١٠	١٠	٠	٢
رباب	٦	٦	١٧	٨	٥	٥	١
بلعما	٤	٤	٢٥	٢	٠	٠	٤
الحمراء	٦	٦	٤٨	١١	١١	٠	٣
سما السرحان	٢	٢	٢٦	١٠	١٠	١	٢
الباجع	٥	٥	٢٣	٨	٨	١	٦
ام الجمال	٧	٧	١٤	٢	٢	٠	٤
صيحا	٨	٨	٣٥	٧	٧	١	٤
ام القطرين	٢	٢	٢٥	٠	٠	٠	٥
دير الكهف	٠	٠	٣	١٤	٠	٠	٠
الصالحة	١	١	٢	٤١	٠٢	٠	١
الرويشد	٠	٠	٠	١٨	٠	٠	١
المجموع	٥١	٢١٥	١٤٧٩	٧٢	٨	٨	٣٦
النسبة المئوية	٣٢٪	٣٢٪	٥٣٪	٤٥٪	٥٠٪	٥٪	٣٪

هذا عدد من العائلات تستخدم أكثر من مصدر واحد للمياه.

المصدر: المسح الميداني.

ويتبين من الجدول (٣ - ١٠) للمناطق المسوحة كيفية حصول الوحدات التنموية على مصادر المياه الالزامية لهم ويبين النسبة المئوية لكل مصدر من المصادر المستعملة بشكل عام كما يبين وبالتفصيل في كل منطقة من المناطق المسوحة عدد الوحدات التنموية المستعملة لكل من مصادر المياه المتوفرة في المحافظة. حيث نلاحظ أن ٩٣٪ من المجموع تصلها المياه عن طريق الأنابيب وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسب الأخرى وأقلها الاعتماد على الينابيع وهي تشكل ما نسبته ٥٪ مما يشير لقلة مصادر المياه المحلية في الأقليم.

كما نلاحظ من الجدول أن ما نسبته ١٣٪ من مجموع العائلات المسوحة تستخدم بمفردها مصادر المياه كما بلغت نسبة اعتماد هذه العائلات على استخدام صهاريج المياه ٤٪ من المجموع الكلي. ويبين الجدول رقم (٣ - ١١) كميات المياه المباعة في محافظة المفرق بما فيها المدينة لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، ويظهر انخفاض في كميات المياه المباعة عن طريق الأنابيب وكذلك انخفاض في كمية المياه المباعة عن طريق الصهاريج.^{٢٤}

جدول رقم (٣ - ١١)
كميات المياه المباعة في محافظة المفرق لعامي ١٩٨٦/١٩٨٧

الدورة	١٩٨٦	١٩٨٧
الدورة الأولى	٤٤٧٤٩٩	٦٠٨٤٢١
الدورة الثانية	٩٩٩٥٥١	٦٠٨٤٢١
الدورة الثالثة	٧٤٣٨٦١	٧٥٣٨٩٨
الدورة الرابعة	٦٦٣٦٠٨	٧٥٣٨٩٨
بواسطة الصهاريج	١٤٨٥٠٣	١٣٧١٢٩
المجموع	٢٠٤٩٩٣	٢٠٦٦٧

المصدر: سلطة المياه، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.

٣ - مصادر الطاقة:

يلاحظ من الجدول رقم (٣ - ١٢) بأن الكهرباء هي أهم مصادر الطاقة للأسر في الأقليم المفرق، حيث اعتبرت (١٤٦٨) أسرة الكهرباء أهم مصدر للطاقة، واحتل المرتبة الثانية الغاز، حيث أشارت (١٣٤٤) عائلة إليه كأهم مصدر للطاقة أي ما نسبته ٤٤٪ من الأسر بينما جاء الكاز في المرتبة الثالثة كأهم مصدر للطاقة حيث اعتبرت (٩٥١) عائلة الغاز كثالث أهم مصدر للطاقة.

وأظهر التعداد أن الغالبية العظمى، من الأسر أي (١٤٦٨) أسرة تستخدم الكهرباء التي توفرها شركة الكهرباء، أي ما نسبته ٩٣٪ من مجموع الأسر على الرغم من ان استخداماتها للأغراض المنزلية ولغير الأضاءة تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد الغاز والغاز. وأظهر التعداد ان مصادر الكهرباء بالنسبة لسكان الأقليم متعددة، حيث هناك بالإضافة إلى شركة الكهرباء (٢١) مولدًا كهربائيًا مشتركًا و(١٣) مولدًا كهربائيًا خاصًا. وتبيّن أيضًا أن (٦٢) عائلة أي ما نسبته ٤٪ من مجموع الأسر لا تستخدم الكهرباء كمصدر للطاقة. وهذا يشير إلى عدم وجود تيار كهربائي في تلك القرى أو عدم مقدرة العائلات مالياً على دفع قيمة استهلاكها. علماً بأن العائلة الواحدة تستخدم أكثر من مصدر واحد للطاقة لاستخداماتها.

اما من حيث استخدامات الطاقة في اقليم المفرق فقد بلغ عدد الاسر التي تستخدم الكهرباء للأغراض المنزلية المختلفة الفالبية العظمى من السكان حيث يلغوا (١٥١٦) أسرة وبنسبة (٩٥٣) من مجموع الاسر في الاقليم. تليها الأغراض التجارية من حيث الأهمية حيث بلغ عدد الاسر (٤٩) أسرة اي ١٢٪ من مجموع الاسر، وتلتها الأغراض الزراعية في المرتبة الثالثة بـ (٩) اسر ولأغراض صناعية (٣) اسر. ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك (١٦٣) أسرة اي ما نسبته ٣٠٪ من مجموع الاسر في اقليم المفرق لديها سخانات شمسية و (١١٧) أسرة اي نسبة ٤٧٪ لديها سخانات كهربائية تستخدم جميعاً لأغراض منزلية.

المصدر: المسح للميداني.

عدد العاملات في الوحدات التنموية حسب استخداماتها لمصادر الطاقة ١٩٦٧

هواشق الفصل الثالث

١. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٨٧ - ١٩٩٠، الخطة الخمسية للتنمية أقليم المفرق ص .٢٦
٢. نفس المصدر ص: ٢٤.
٣. المصدر السابق ص: ١١٢.
٤. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ص: ١٤٩.
٥. انظر: النقل البري والتنمية في الأردن، مجلة التنمية، العدد ١٤٧، ١٩٨٥، ص: ٨٦.
٦. الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ لتنمية أقليم المفرق ص: ٢٠.
٧. المرجع السابق، ص: ١٨ - ٢٢.
٨. المعلومات الواردة هنا تم الحصول عليها من التعداد.
٩. مجلة النقل العربي العدد الرابع، حزيران ١٩٨٣، ص: ١٦.
١٠. تم الحصول على هذه المعلومات من دائرة سير المفرق قسم الترخيص ١٩٨٧.
١١. مجلة النقل العربية، المرجع السابق ص: ١٧.
١٢. المصدر السابق.
١٣. امارة عمان الكبير، الخطة التنموية الشاملة - قطاع النقل ١٩٨٦.
١٤. دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٦.
١٥. مجلة النقل العربي، العدد الرابع، حزيران ١٩٨٢.
١٦. تم الحصول على هذه المعلومات من دائرة السير في محافظة المفرق ١٩٨٧.
١٧. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٦.
١٨. تم الحصول على هذه المعلومات من مديرية المواصلات في محافظة المفرق ١٩٨٧.
١٩. المصدر السابق.
٢٠. الخطة التنموية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ لاقليم المفرق.
٢١. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، قطاع المياه والري ص .٤٨٠.
٢٢. سلطة المياه، تقرير مديرية سلطة مياه الشرب في محافظة المفرق ١٩٨٧.
٢٣. المرجع السابق.
٢٤. سلطة المياه، التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧.

الفصل الرابع

الواقع الاقتصادي لسكان اقليم المفرق

الواقع الاقتصادي لسكن اقليم المفرق

يغطي هذا الفصل الواقع الاقتصادي لسكن اقليم المفرق، وخاصة ما يتعلق بخط الفقر ومصادر الدخل وأوجه الانفاق في الوحدات التنموية التابعة لاقليم المفرق.

٤- ١ خط الفقر في اقليم المفرق:

يمكن تحديد الفقر بواسطة ثلاثة طرق هي:

١. مستوى الدخل اللازم للتغطية الاحتياجات الأساسية للانسان او ما يسمى بحد الكفاف. ولتحديد خط الفقر هذا يأخذ بعدى حاجة الأفراد الى المساعدات الحكومية.
 ٢. طريقة المسح الميداني وذلك عن طريق أسلمة مباشرة توجه للأفراد القاطنين في المنطقة.
 ٣. طريقة التعريف الموضوعي لخط الفقر.
١. الطريقة الأولى: يتم التعرف على خط الفقر عن طريق تحديد مستوى الدخل اللازم في دولة او منطقة ما للتغطية الاحتياجات الأساسية للانسان وهو ما يسمى بتحديد حد الكفاف. وتعتبر هذه الطريقة كل من يحصل على مساعدات من الحكومة سواء كانت نقية او عينية تحت خط الفقر. وفي ضوء ذلك تقدر قيمة هذه المساعدات والدخل الذي يحصل عليه أصلاً لوضع تحديد للدخل الفردي المقبول في المنطقة المعنية. حيث يتم تحديد عدد الحالات والأسر قياساً بعدد السكان، وحجم المساعدات.
- وتعتبر هذه الطريقة متميزة جداً لاعتمادها على أعداد من يتم تقديم مساعدة حكومية لهم ولا تتحسب من لا تقدم له مساعدة. وتعتبر هذه الطريقة غير موضوعية خاصة في حالة الاردن، حيث البعض لا يتقدم بطلب للمساعدة من الحكومة او ان الحكومة لا تقدم المساعدة من يطلبها مما يجعل من الصعب حصر عدد الذين يحتاجون لمساعدة للتغطيةاحتياجاتهم الأساسية. اضف لذلك ان هناك العديد من يحصلون على مساعدات من جهات غير حكومية ومن المحدثات الأساسية والعلمية لهذه الطريقة أنها مبنية على أسس غير عملية لعدم توفر البيانات الاحصائية التي تحدد عدد الأسر المحتاجة للمساعدة او تلك التي تتلقى مساعدات.
٢. الطريقة الثانية: طريقة المسح الميداني: وتعتمد هذه على اجراء مسح ميداني لمنطقة او دولة ما وذلك عن طريق توجيه أسلمة مباشرة لمواطني البلد او المنطقة المعنية لمستويات الدخول والاستهلاك. ويتم ذلك عن طريق المسح الشامل للمجتمع او عن طريقأخذ عينة ممثلة من ذلك المجتمع. وياخذ بعين الاعتبار في المسح الميداني مستوى الدخل او الاستهلاك او الاثنين معاً من أجل تحديد خط الفقر في المنطقة المعنية.
٣. والطريقة الثالثة: التعريف الموضوعي: تعتمد هذه الطريقة أساساً على قيام الخبراء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بدراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد او المنطقة

المعنية. وتعتمد هذه على دراسة مستوى الدخل ومستوى الأسعار بحيث يجري تحديد مستوى استهلاك معين للمواطنين (الفرد) في تلك المنطقة". وكل فرد يقل دخله عن مستوى دخل محدد بمستوى الاستهلاك لتغطية حاجات أساسية هو أدنى من خط الفقر بينما كل من يزيد دخله عن ذلك يكون فوق خط الفقر.

ومما يذكر ان هذه الطريقة لا تزال غير مطبقة كلياً في الأردن نظراً لاعتمادها على معايير يصعب التحكم فيها إما لطبيعة الظروف الاجتماعية والتي تجعل الناس يعطون معلومات مظللة في بعض الأحيان ولعدم وجود دراسات موضوعية ميدانية لتحديد خط الفقر.

ومن الملاحظ أن نهج هذه الطرق متقارب نسبياً من حيث أنها جميعاً تتطلب دراسة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد أو المنطقة المعنية. إضافة إلى اعتمادها على متغيرات مشابهة وهي مستوى الدخل والإنفاق او الاستهلاك والاختلاف فقط في منهجية طريقة تحديد خط الفقر. وقد اعتمدت هذه الدراسة مبدئياً في تحديد خط الفقر على الطريقة الثانية وعلى نهج الدراسات الشبيهة التي أجرتها بعض المنظمات الدولية او الدول النامية حول هذا الموضوع^٢. حيث جرى تقييم خط الفقر في أي دولة او منطقة بما يساوي ثلث معدل دخل الفرد السنوي مع الأخذ بمستوى الأسعار في تلك المناطق.

وتشير الأرقام الاحصائية المتوفرة ان خط الفقر في الأردن بشكل عام قد وصل الى ٦٢٨ دينار لعام ١٩٨٦ مع اهمال فروقات الأسعار في مناطق المملكة نظراً لتقابها في مختلف المناطق. وبذلك يكون كل مواطن اردني يقل دخله السنوي عن هذا الرقم يعيش تحت خط الفقر، وكل من زاد دخله عن ذلك هو فوق خط الفقر^٣.

وبالنسبة لإقليم المفرق، وبغض النظر عن فروق الدخل او الأسعار بين الوحدات التنموية فقد بلغ معدل دخل الفرد السنوي ٢٧٦ دينار خلال فترة البحث اي ان خط الفقر في الأقليم قد بلغ (٩٢) دينار وهو ما نسبته ٣٣٪ من متوسط دخل الفرد السنوي في الأقليم.

وحين مقارنة معدل دخل الفرد السنوي في إقليم المفرق مع خط الفقر في الأردن (٦٢٨ دينار، يتبيّن ان هذا المعدل أعلى من معدل خط الفقر في المفرق بحوالي ٦١٣ دينار مما يشير إلى سكان المفرق، على افتراض تساوي الدخول بينهم يعيشون فوق خط الفقر للمحافظة وبمعدل حوالي ٤٨٣ دينار فقط.

وبالرغم مما سبق، يبقى معدل دخل الفرد السنوي في إقليم المفرق أقل من معدل دخل الفرد الاردني بشكل عام وبفارق حوالي (٤١٢) دينار حيث بلغ معدل دخل الفرد في الأردن ٦٨٨ دينار لعام ١٩٨٦. أي ان معدل دخل الفرد في إقليم المفرق يعادل ٤٠٪ من معدل دخل الفرد في الأردن (أقل من النصف).

اذما نظرنا الى معدل دخل الفرد حسب الوحدات التنموية جدول رقم (٤ - ١) نجد ان متوسط دخل الفرد السنوي في الوحدات التنموية يقع فوق خط الفقر في الأردن والبالغ (٢٣٠) دينار حسب احصائيات البنك المركزي لـ١٩٨٦. ووصل أدنى معدل لدخل الفرد في وحدة الصالحة (٩٥٢) دينار بيليها وحدة دير الكهف (٤٢٤) دينار ثم وحدة الباعج (٣٠٤) دينار ووحدة ام القطين وبمعدل (٢٤٢) دينار، يلي ذلك وحدة المفرق (٩٦٥) دينار ووحدة ام الجمال (٥٩٥) دينار، والمنشية (٨٧٦) دينار. وباستثناء وحدة تتمويه هي صبحا (٩٦١) دينار فان جميع الوحدات التنموية يقل دخل الفرد السنوي فيها عن (٣٠٠) دينار.

وبالنظر الى مجموع السكان الكلي نجد ان ٥٥٪ من المجموع الكلي للسكان في الوحدات التنموية في إقليم المفرق تقع تحت خط الفقر العام في الأردن والبالغ (٢٣٠) دينار لمجموع السكان في الأقليم، بينما هناك حوالي ٥٨٪ من السكان يقل معدل دخل الفرد السنوي عن (٣٠٠) دينار.

وعلى مستوى الأسرة، يتضح من الجدول رقم (٤ - ٢) ان ٧٧٨ عائلة أي ما نسبته ٤٨٪ من مجموع الأسر الذين شملهم المسح في إقليم المفرق (١٥٩٠) يعيشون تحت خط الفقر بينما (٨١٢) عائلة فقط تعيش

فوق خط الفقر، اضف لذلك ان عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر تختلف من وحدة تنمية لأخرى

كما يظهر من الجدول (٤ - ٢) غير انه يمكن القول ان نصف العائلات تقريباً تعيش تحت خط الفقر،
واذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان الأفراد –فاننا نلاحظ ان ٥٥٦٪ من مجموع السكان الكلي أي
(٦٩٥٠) فرداً من مجموع العينة (١٢٥٠٥) يعيشون تحت خط الفقر، ونلاحظ أيضاً ان ٥٩٪ من العائلات
(٩٣٤) أسرة يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٣٠٠ دينار وذلك بواقع ٧٧٩٪ من السكان أي (٩١٨) فرداً
من المجموع الكلي للعينة.

٤ - ٣ فجوة الفقر فياقليم المفرق:

تم احتساب فجوة الفقر باحتساب معدل دخل الفرد السنوي في العائلات التي يقل دخل الفرد فيها عن (٢٣٠) دينار، حيث بلغ عدد الأفراد في تلك العائلات (٦٩٥٠) فرداً وبواقع ٧٧٨ أسرة، وقد بلغ متوسط معدل دخل الفرد السنوي في هذه الأسر (١٤٨) دينار وبذلك تكون فجوة الفقر قياساً بالأردن ككل للفرد الواحد (٨٢) ديناراً. وهذه الفجوة هي حاصل الفرق بين معدل دخل الفرد في الأسر التي يقل دخلها عن (٢٢٠) دينار وبين مستوى خط الفقر فيالأردن ككل. وبذلك تكون فجوة الفقر الكلية (٥٦٩٩٠) دينار سنوياً. وعليه فإنه يلزم اتفاق حوالي (٥٧٠) الف دينار سنوياً لرفع معدل دخل الفرد فياقليم المفرق ليصل الى مستوى خط الفقر فيالأردن. ويمكن ان يتم ذلك عن طريق اقامة المشاريع الانمائية والانتاجية لتوظيف العاطلين عن العمل او عن طريق تقديم المساعدات الحكومية.

جدول رقم (٤ - ١)

متوسط الدخل السنوي للفرد في الوحدات التنموية في
اقليم المفرق (بالمدينار الاردني) ١٩٨٧

الوحدة	عدد العائلات	عدد الأفراد	متوسط دخل الفرد
وحدة المفرق *	١١٥	٩٤٨	٢٥٧.٩٠
وحدة المنشية	١٢٧	١٠٢٠	٢٧٣.٨٠
وحدة رحاب	١٤٨	١٢٢٤	٢٩٢.٦٥
وحدة بلعما	١٣٠	٩٩١	٢٩٠.٩٦
وحدة الحمراء	٢١٩	١٨٨٦	٢٧٠.٩٣
سما السرحان	١٩٣	١٥١٨	٢٧٥.٥٥
الباععج	١٧٢	١٤١٨	٢٩١.٠٣
ام الجمال	٨٢	٥٨١	٢٥٩.٥٥
صيحا	١٤٢	١١٥٤	٣١٧.٦٠
وحدة ام القطفين	٩١	٦٠١	٢٤٣.٢٢
وحدة دير الكهف	٣٧	٢٧٩	٢٤٢.٤٠
وحدة الصالحة	٩٣	٦١٥	٢٣٥.٨٧
الرويشد	٤١	٢٧٠	٢٧٥.٩٠
	١٥٩٠	١٢٥٠٥	٢٧٦.٩٥ متوسط

المصدر: المسح الميداني.

* يسمى بـ"الدينة".

جدول رقم (٤-٤)
عدد العائلات والأفراد في وحدات التنموية والذين يقل معدّل
دخل الفرد السنوي فيها عن (١٠٠) و(٢٣٠) و(٣٠٠) دينار

متوسط دخل الفرد في الوحدة التنموية	أقل من ١٠٠		أقل من ٢٣٠		أقل من ٣٠٠		الوحدات التنموية
	أفراد	عائلة	أفراد	عائلة	أفراد	عائلة	
٢٥٧,٩٠	١٩١	٢١	٦١٥	٧٠	٧٦٢	٨٧	وحدة المفرق
٢٧٦,٨٠	٧١	٧	٥٤٢	٦١	٧٢٧	٨٢	وحدة المنشية
٢٩٢,٦٥	١٦٦	١٨	٧٥١	٧٩	٨٦٩	٩٦	وحدة رحاب
٢٩٠,٩٦	٦٠	٦	٤٢٦	٥١	٦٤٨	٧٨	وحدة بلعما
٢٧٠,٩٣	٣١٧	٣٠	١٠٥٩	١١٠	١٤٣٦	١٥٤	وحدة الحمراء
٢٧٥,٢٥	١٩٤	٢٢	٨١٧	٩٤	١٠٧٥	١٢٧	سما السرحان
٢٦١,٠٣	٢٨٧	٣٠	٨٧٠	٩٥	١١٢٧	١٢٤	الباجع
٢٥٩,٥٥	٤٥	٤	٢٧٩	٣٦	٣٦٥	٥٠	ام الجمال
٣١٧,٠٦	١٠٨	١١	٦٨٤	٧٢	٨٥٩	٩٩	صباحا
٢٠٣,٢٢	٤٣	٦	٣٠٨	٣٧	٤١٩	٥٦	وحدة ام القطرين
٢٤٢,٢٢	٥٩	٦	١٩١	٢١	٢٢٦	٢٦	وحدة دير الكهف
٢٣٥,٨٧	٧٠	٩	٢٨٣	٣٦	٤٢٩	٥٨	وحدة الصالحة
٢٧٥,٩	٣١	٤	١٢٥	١٦	١٨١	٢٤	الرويشد
٢٧٦,٥	١٦٥٢	١٦٧	٦٩٥٠	٧٧٨	٩١١٨	٩٣٤	المجموع

المصدر: المسح الميداني.

- بلغ متوسط دخل الفرد للعائلات التي يقل معدّل دخل الفرد السنوي فيها عن ٢٣٠ دينار حوالي ١٤٨ دينار.
- بلغ متوسط دخل الفرد للعائلات التي يقل معدّل دخل الفرد السنوي فيها عن ١٠٥ دينار ٧٤ دينار.

٤ - مصادر الدخل:

تشير بيانات التعداد الواردة في جدول (٤-٣) ان أهم مصدر للدخل لسكان اقليم المفرق هو المتأتي من الوظيفة الحكومية حيث سجل أعلى نسبة وبما يزيد على ٣٨,٥٪ من مجموع الدخل الفردي. يلي ذلك في الأهمية الدخل من الزراعة ٢١٪ ثم وظيفة خاصة في المرتبة الثالثة ١٧٪ ويليه ذلك التقاعد ١٠٪ من مجمل الدخل. أما التحويلات من الخارج فتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية ٤٪ ثم عوائد الاستثمارات ٥٪ من مجموع الدخل للسكان في الأقليم، بينما بلغت حصة مصادر الدخل الأخرى ٧٪ من مجمل الدخل. أما المساعدات التي تقدمها الحكومة الى سكان اقليم المفرق فهي لا تزيد عن ٤٪ من مجمل الدخل الفردي. و يأتي الدخل من المساعدات الحكومية، ومن مساعدات الجمعيات الخيرية، والدخل من الصناعات التقليدية كأقل نسبة من بين مصادر الدخل المتعددة. وهذا يدعو الى تطوير الصناعات التقليدية لزيادة معدل الدخل في المنطقة وزيادة المساعدات الحكومية للسكان. وببناء عليه، يمكن القول بأن العمل في الأجهزة والمؤسسات الحكومية يشكل أهم مورد للدخل الفردي.

معدل دخل الغرب الشهري حسب مصادر الداخل والخارج (١٩٨٣-١٩٨٤) (%)

خاصة اذا اعلمنا بان ٢٥٪ من القوى العاملة تعمل في الدفاع والقوات المسلحة. واذا أضفنا الى ذلك التقلبات فأن نسبة مصدر الدخل من الوظيفة الحكومية يصبح ٤٨٪ من مجموع دخول الأفراد. يلي ذلك الزيادة ٢١٪ من بين جميع مصادر الدخل، ومن القطاع الخاص ١٧٪ والتحويلات من الخارج ٤٪ من مجمل دخل السكان. وهذا يدل على مدى اعتماد السكان على القطاع العام كمصدر للدخل.

اما معدل دخل الفرد في وحدات إقليم المفرق حسب فئات الدخل الشهري فقد تبين ان أكثر من نصفهم ٧٤٦٠ فرداً اي ٥٩٪ يقع بين فئة الدخل من دينار واحد الى ٢٥ دينار اي انهم من ذوي الدخل المتدنى جداً. بينما لم تتجاوز نسبة من هم في فئة ١٥١ – فاكثر ١٪ فقط وتبيّن من الجدول رقم (٤ – ٣) ان الغالبية العظمى من سكان اقليم المفرق لم يتعد دخلهم ٥٠ دينار حيث بلغت نسبة من يتراوح دخلهم من ١ – ٥٠ ديناراً حوالي ٩٠٪ من مجموع العينة المعتمدة في هذه الدراسة.

٤ – ٤ اوجه الإنفاق:

تدل البيانات في التعداد على ان أهم اوجه الإنفاق عند سكان اقليم المفرق هو الغذاء، حيث تجاوزت نسبة الإنفاق للأسرة على الغذاء ما معدله ٤٦٪ من مجمل الإنفاق الكلي شهرياً، وهذا المعدل يعتبر طبيعياً حيث تتفق العائلة حوالي نصف دخلها على الغذاء. يلي هذا البند من حيث الأهمية الإنفاق على الملابس، حيث بلغت نسبته حوالي (١٥٪) من الإنفاق الكلي، يليه مباشرة من حيث الأهمية التعليم ثم الإنفاق على المواصلات اما الباقي ١٥٪ فينفق على الكهرباء والماء والسكن جدول رقم (٤ – ٤).

اما من حيث إنفاق الأسرة في وحدات اقليم المفرق التنموية فيبيين الجدول رقم (٤ – ٥) تفاوت في معدل إنفاق الأسرة في الوحدات التنموية، فبلغ أعلى معدل له في دير الكهف حيث تتفق الأسرة ١٧٪ من دخلها تلبيها وحدة المفرق ٥٠٪ وأدنى معدل له في المنشية ١٥٪ ليلاها الصالحة ٧٦٪. أما المعدل العام لإنفاق الأسرة فبلغ حوالي ٦٨٪ من الدخل الكلي للأسر. وبمقارنته معدل الإنفاق الشهري للفرد مع معدل دخل الفرد يتبيّن ان الفرد يدخله حوالي ٣٢٪ اي حوالي ٤٠ دينار سنوياً. وبذلك يبلغ مقدار المدخرات الفردية المتوقعة ٥١ مليون دينار لجميع سكان الوحدات والبالغ عددهم حوالي ٦٥ ألف نسمة. اما إنفاق الفرد على المياه والذي لا يتتجاوز ١٢٠ فلساً شهرياً ويشكل ٥٪ من معدل إنفاقه الشهري، حيث توزع اعتماد السكان على مصادر متعددة من المياه. وقد بلغت نسبة الأسر التي تعتمد على مياه الانابيب كمصدر للمياه حوالي ٤٣٪ كما هو واضح من الجدول رقم (٣ – ١٠).

جدول رقم (٤ - ٤)
معدل الإنفاق الشهري للفرد على أوجه الإنفاق في الوحدات التنموية (بالدينار الأردني)

الوحدات التنموية	الغذاء	الملابس	المواصلات	الماء والكهرباء	السكن	التعليم	آخرى
الفرق المنشية	٨٧٧	١٦٢	١٦١	١١٩	١٠١	٩٤	٩٩
رحا ببلعما	٨٦٦	٢٥٥	١٤٢	١٢٠	٣٢	١٧٤	١٠٩
الحراء سما السرحان	٨٥٥	١٧١	١٦٣	١٠٤	٢٠	١٩٨	١٠٥
الباج ام الجمال	٨٥٨	١٩٩	٢١٦	١٠٩	١٤	١٦٩	١٣٠
صبا ام القطين	٨٤٦	٢٣٦	١٤٩	١١٦	٥٩	١٥٠	١٢٨
صبها دير الكهف	٨٤٨	٢٣٤	١٥٣	١٤٤	١٦	١٥٧	١٢٠
الصالحية الرويشد	٨٥٩	١٧٣	١٣٩	١٠٢	١٠١	٢٠	٩٣
٣٦٧	١٤٦	١٤٠	١١٣	١١٣	٥٥	٩٧	١١٤
٧١٨	٢٣٤	١٦٠	٢٢٤	٩٩	٩٠	١٢٣	٣٣
٨٤٨	١٨	١٣٤	١٣٤	١٠٢	١٧	٣٥	٧٠
٧٠٠	١٦٩	١٣٠	١١٣	٤٠	٤٠	١٥٠	١٣١
٨٠٩	١٩٢	١٦	١٠١	٢٠	٢٠	٩٢	١١٥
٨٥٥	٢١٠	١٩٥	١٩٥	٤٠	٤٠	٦٧	١٤٠

المصدر: المسح الميداني.

جدول رقم (٤ - ٥)
نسبة ما تنتفقه العائلة على أوجه الإنفاق من م معدل الإنفاق الكلي في الوحدات التنموية

الوحدات التنموية	الغذاء	الملابس	المواصلات	الماء والكهرباء	السكن	التعليم	آخرى
وحدة المفرق	٦٤٧٥	١٣٩٦	٠٩١٨	٠٩٢٨	٠٠٩٢	٥٦١٤	٠٧٨٠
وحدة المنشية	٤٥٧١	١٠٤١	٠٧٥١	٠٦٧٣	٠١٣١	٥٦٩	٥٣٣
وحدة الرحاب	٤٨٤٨	٠٩٩١	٠٩٥٩	٠٦٥٣	٠١٢٣	١٠٩٩	٥٣٥
وحدة بلعما	٤٢٠٧	٠٩٥٧	٠٩٠٨	٠٥٥٠	١١٠	٥٥١	٥٨٨
وحدة الحراء	٤٦٠	١١٨٥	٠٨٥٢	٠٦٨٠	٠٣٦	٧٧٥	٦٩٤
سما السرحان	٤٠٣٤	١١٩١	٠٧٣٧	٠٧٦٣	١٠٢	٧١٣	٥٧٠
ام الجمال	٣٨٢٥	١٠٤٤	٠٧٥٧	٠٦٦٨	٠١٠	٧٥٧	٥٠٠
الباج	٣٥١٤	٠٧٥٦	٠٦٧٦	٠٦٥٥	٠٣٩	٥٠٧	٥٦٠
صبا	٣٦٣٥	١١٢٤	٠٨١٦	٠٦٦٥	٠٣٢	٨١٦	٥٦٩
وحدة ام القطين	٤١٨١	٠٨٣٦	٠٦٥٥	٠٥٤٥	٠٨٧	٣٣٩	٣٢٢
وحدة دير الكهف	٦٦٧١	١٤٦١	٠٦٣٠	١٩٤	١٦٣	٩٩٢	١١٢٤
وحدة الصالحية	٤٨٠٧	٠٩٧٢	٠٨٩٢	٠٦١٨	١٣٨	٤٦٥	٥٢٨
الرويشد	٥٣٥٥	١٢٢٥	٠٧٨٧	٠٨٢١	١١٢٣	٣٣٤	٨٠٥

المصدر: المسح الميداني.

ومن جهة أخرى، فإن ما معدله ١٢٪ من المجموع الكلي للسكان أي (١٦٥٢) فرداً ويشكلون (١٦٧) أسرة تعيش معdenة في قطاع المفرق وهي تلك العائلات التي يقل دخل الفرد فيها عن (١٠٠) دينار سنوي، وهذا يتقارب إلى حد ما من عدد العائلات المشمولة بالمعونة الاجتماعية في قطاع المفرق.^٧

وإذا ما تم احتساب فجوة «الفقر المدقع» للأفراد الذين يقل دخلهم السنوي عن (١٠٠) دينار وهي الفارق بين (١٠٠) دينار الحد الأدنى لفقر المطلق ومتوسط دخل الفرد السنوي (٧٤) دينار لهذه الفئة فإنه يلزم اتفاق ما مبلغه (٤٢٩٥٢) ديناراً لرفع دخل الفرد في هذه المجموعة إلى (١٠٠) دينار سنوي.

وتشير المعلومات هذه إلى أن فجوة الفقر هذه كبيرة نسبياً (١٣٪) من مجموع السكان حيث إن متوسط ما تدفعه الشؤون الاجتماعية وهو (٨) دينار للفرد الواحد كحد أدنى لا يكفي لما يحتاج إليه الفرد للاتفاق على الحاجات الأساسية. وهذا الوضع يتطلب إعادة النظر في سياسة المعونة الاجتماعية المقيدة للسكان بحيث يتم تقديم مساعدات تقدية وعينية لتلك الفئة من السكان مع التأكيد في محاولة إقامة مشاريع تأهيلية للأفراد القادرين على العمل ليتسنى لهم رفع معدلات دخولهم، كما يتطلب من الحكومة القيام بإجراءات عاجلة لتحسين الوضع الاقتصادي القائم والتي قد يكون من ضمنها تقديم أراضي زراعية لتلك العائلات ومساعدتهم على استغلالها، أو إقامة مشاريع لهم لتربيه الأغنام ومساعدتهم على التوجيه للعمل المنتج.

هوامش الفصل الرابع

١. يعرف خط الفقر بأنه معيار نسبي لقياس درجة أو مستوى الفقر المطلق في بلد أو منطقة معينة، وهو يختلف من بلد لآخر، إلا أن هذه الطرق الثلاث لقياس خط الفقر تم اعتمادها في كثير من التجارب في الدول النامية ومنها الأردن والبرازيل، انظر:

T. Goedhart, V. Holbers, sdt, A Kapteyn and R.V. Praag: «The Poverty Lines: concept and measurement» The Journal of Human Resources, Vol. XI, No. 4, Fall 1977 pp. 505-506

٢. انظر: محمد الصمادي وأخرون، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان منطقة بني حميدة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٧٧.

J.P. Hicks and D.M. Vetter (Identifying the Urban Poor in Brazil), world bank staff working papers No. 565, Washington, D.C. 1983.

٤. انظر محمد الصمادي لـ«الرجوع السابق»، ص: ٥٧.
٥. تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن متوسط دخل الفرد في الأردن بلغ ٦٨٩ دينار، انظر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٦.
٦. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، عمان، آب ١٩٨٦.
٧. مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق، إحصائيات ١٩٨٧.
٨. دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٦.

الفصل السادس

**واقع القوى العاملة والبطالة
في اقليم المفرق**

القوى العاملة والبطالة

يتناول هذا الفصل حجم القوى العاملة في الوحدات التنموية في أقليم المفرق وتوزيعها حسب المجموعة المهنية والجنس والتعليم والخبرات السابقة، كما يتناول البطالة في أقليم المفرق، أسبابها وطرق وأماكن البحث عن العمل وكما يتطرق البحث إلى العمالة الوافدة في أقليم المفرق.

٥ - ١ - العاملون:

تشير بيانات المسح الميداني إلى أن مجموع العاملين فعلاً في أقليم المفرق قد بلغ ٢٥٥٨ فرداً من مجموع العينة البالغة (١٢٥٠٠) فرداً منهم (١٦٩) من العاملين غير المصنفين شكلوا نحو ٦٪ من جملة العاملين في أقليم المفرق، واحتل العاملون في القوات المسلحة والدفاع نسبة ٤٤٪ من مجموع العاملين ثم العاملون بالأعمال الكتابية ١٨٪، ثم العاملون بالزراعة ١١٪ والعاملين بالخدمات ٧٪ وكانت أقل نسب العاملين من هم في مهن الانتاج ١٢٪ والمتخصصون الفنيون ٧٪ كما في جدول (٥ - ١). ويبلغ حجم القوى العاملة حوالي ٢٠٪ من السكان وهذا أعلى من النسبة العامة في الأردن.^١

ومن حيث الجنس، فقد شكلت نسبة جملة الإناث في القوى العاملة في الوحدات التنموية نحو ٤٢٪ من جملة القوى العاملة في قرى أقليم المفرق، ويشمل هذا الرقم النساء وربات البيوت اللواتي يقمن بأعمال جزئية كالمساعدة في الأعمال الزراعية وتربيبة الثروة الحيوانية ومساعدة أرباب بيوتهن في العمل اليومي إضافة للأعمال البيتية الحرافية كالخياطة والتسييج وغيرها من الأعمال التي تتجاهلها الدراسات الأخرى. وفيما إذا استثنينا الإناث وربات البيوت من الأعمال غير المصنفة (١٨٩٦) عاملة فإن نسبة العاملات فعلاً والنشيطات اقتصادياً تشكل نسبة ٦٤٪ من مجمل العاملين في أقليم المفرق. وقد تركز عمل الإناث النشطات اقتصادياً في مهن الأعمال الكتابية ١٤٪ ومهن المتخصصين والفنين ٣٦٪ والدفاع ١٣٪ من مجموع العاملات النشطات اقتصادياً في حين شكلت العاملات في مهن البيع والخدمات والانتاج نسبة ضئيلة. وبذلك تكون نسبة الذكور من جملة القوى العاملة فعلاً حوالي ٩٥٪ مما يشير إلى تدني انخفاض مساهمة المرأة من القوى العاملة.^٢

جدول رقم (٥ - ١)
عدد العاملين حسب المجموعات المهنية الرئيسية والجنس في القليم المفرق لشهر ١٩٨٧، ١١

الجنس/ النوع من العمود النسبة من العمود	عمال شير بالزراعة	العاملون بالمخссنون والفنين	العاملون بالانتاج	العاملون بالزراعه	العاملون بالرعى	العاملون الكتابية	العاملون بالبيع	الخدمات	الجيش	المجموع
ذكر	٢٨٦	٣٢	٢٧	٩٥	٣٧	١٣٩	١٧١	١١٢٠	١١٧	٤٤٤١
انثى	٢	٥	٣١	٢	٥١	٦	٣	٦	٩٦	١١٧
المجموع من العمود	١٦٩	٠٢٨٩	٣٢	٦٨	٤٤٨	١٤٥	١٧٤	١١٣٦	٢٥٥٨	٢٥٥٨
النسبة من العمود	٦١.٨	٦١.٣	٦١.٢	٦٣.٨	٦٨.٢	٥٥.٧	٦٧.٢	٦٤.٤	٦٤.٤	٦١٠٠

المصدر: المسح الميداني.

وبالنظر الى المستوى التعليمي للعاملين من الجنسين فان بيانات المسح الميداني تشير الى تدنى نسبة العاملين ذوى المؤهلات العلمية، اذ شكل العاملون الاميين وهو من صنف العمال غير المهرة نحو ٦١٪ من جملة العاملين وتركز عمل هؤلاء في الزراعة والرعاية والبيع. وقد بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الابتدائية نحو ١٨٪ من جملة العاملين واذا ما اضيف اليها من يحملون الشهادة الاعدادية فان النسبة ترتفع الى ٣٨٪ من مجموع العاملين. ويشكل من يحملون مؤهلات الدراسات العليا (مهد فاعل) نحو ٣٪ بينما شكل حملة شهادة الدراسة الثانوية ١٤٪ من مجموع العاملين كما هو وارد في جدول رقم (٥ - ٢).

توزيع العاملين حسب الوحدة التنموية:

بالنظر الى توزيع العاملين حسب الوحدة التنموية كما يوضحها الجدول رقم (٥ - ٣) يتضح ان وحدات القليم المفرق رحاب، الحمراء، سما السرحان، الباعع، صبحا استحوذت على ٦١٪ من جملة العاملين في وحدات القليم المفرق التنموية وتتوزع النسب الباقية بين الوحدات التنموية الأخرى. وقد شكل العاملون من الوحدات السابقة ذكرها في أعمال الدفاع والقوات المسلحة نحو ٧٩٪ من مجموع العاملين في تلك المهمة في كافة الوحدات التنموية، وقد سبقها فقط العاملون غير المصنفون ٢١٪ والفنين ١١٪ والعاملون بالاعمال الكتابية ٤٪ والعاملون بالزراعة ١٦٪. ومن الجدير بالذكر ان مهن الدفاع والقوات المسلحة، ومهن الاعمال الكتابية (الاداريين) والزراعة والعاملون بالخدمات قد غطت كافة الوحدات التنموية، في حين ان العاملون في الانتاج والمتخصصون والفنين قد خلت منها كل من وحدات الصالحية، بير الكهف، وام القطيتين، بينما زاد عدد العاملين في الوحدات الأخيرة في مهنة الرعي عن العاملين في الانتاج والمتخصصون والفنين في وحدات القليم المفرق التنموية الأخرى.^٣

ومن حيث نسبة العاملون في مهنة الزراعة فقد شكل العاملون في مهنة الزراعة في وحدة بلعما ١٨٪ من مجموع العاملين في الزراعة في القليم المفرق والبالغة نسبتهم ١١٪ من مجموع العاملين في القليم. والعاملون في الزراعة تمثل النسبة العامة للعاملين في قطاع الزراعة في المملكة ككل.^٤

* هناك (١٨٩) من الآيات غير العاملات منهم (١٣٣) آية (٣٧٥) أسلوب مدخل ضمن هذا الجدول.
** تشمل ربات البيوت والطلبة والإطفال ولا يشمل العاطلين عن العمل.
المصدر: المسح للبيان.

جدول رقم (٥ - ٣)

توزيع السكان حسب الوحدات التنموية ولجميوعات الهيئة في القسم الأفريقي لعام ١٩٦٧

الكتاب الميداني.

٥ - العاطلون عن العمل

اظهرت بيانات المسح الميداني ان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ نحو ٨٣٢ شخصاً في مختلف الوحدات التنموية في اقليم المفرق مقابل ٢٠٥٨ عاملة في الاقليم. وهناك (٤٧٣) عاطلاً عن العمل من الاناث و (٣٥٩) عاطلاً عن العمل من الذكور اي ان نسبة العاطلين عن العمل الى مجمل القوى العاملة (معدل البطالة) قد بلغت ٢٤٪ من القوى العاملة كان معظمهم من العمال غير المهرة والذين يمكن ان يعملوا في اي مهنة غير مصنفة، وانا ما تم الاخذ بعد الباحثين عن عمل كمعدل للبطالة فان النسبة تتناقص الى ١١٪ من القوى العاملة حيث بلغ عدد الباحثين عن عمل (٣٩٢) شخصاً. وعند السؤال عن المهنة المتوقعة والتي يمكن للعاطلين عن العمل ان يعملوا او يستغلوا بها اذا ما توفرت لهم الفرصة توزعت اجاباتهم بين المهن المختلفة كما هو في الجدول (٥ - ٤)، مهن غير مبنية ٦٧٪ مهن غير مصنفة ٨٪، الاعمال الانتاجية ٦٪، اعمال زراعية ٤٪ اعمال بالخدمات ١٪ وتوزعت النسب الباقية بين المهن الأخرى كما هو موضح في الجدول (٥ - ٤).

وتشير بيانات جدول رقم (٥ - ٤) الى ان أعلى معدل للبطالة بين المجموعات المهنية قد سجل بين العاملون في مهن الخدمات ٢٧٪ يليهم مهن غير مصنفة ٢٥٪ والعاملين بمهن الانتاج ١٠٪ ثم مهن الاعمال الكتابية ١٢٪ من مجمل العاطلين اما الذين انهوا الخدمة من القوات المسلحة ويبحثون عن عمل فقد سجل معدل البطالة بينهم ٦٪ وفي الزراعة ٨٪ من مجموع العاطلين. وكانت أدنى معدلات البطالة بين العاملين بالبيع ٢٪ والفنين ٣٪، وأخيراً العاملين بالرعى ١٪ من مجموع العاطلين.

٥ - ٣ - البطالة والمشاركة الاقتصادية:

وفيما اذا حسبنا معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة حسب الوحدة التنموية كما يوضحها الجدول (٥ - ٥) يتضح ان أعلى معدلات البطالة قد سجلت في الحمراء ١٩٪، ثم الباعج حيث بلغت ٦٪ من مجموع العاطلين، يلي ذلك سما السرحان ٦٪.

اما بالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية الاجمالى للسكان في القوى العاملة اي في مجمل الوحدات التنموية في اقليم المفرق فقد بلغ نحو ٥٪ وهو معدل مشاركة أقل من معدل المشاركة في الاردن ككل. وقد بلغ معدل المشاركة الاقتصادية الكلى للإناث نحو ٥٪ وللذكور نحو ٣٪ كما هو مبين في الجدول رقم (٥ - ٥). ويبدو ان هذا المعدل يقارب الى حد كبير مع معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في المناطق الريفية الأخرى في الاردن حيث بلغت النسبة مشاركة النساء ما بين ٣٥ - ٤٠٪ من مجموع المشاركة الاقتصادية. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، اي نسبة النشطيات الاقتصادية الى جملة القوى العاملة في اقليم المفرق نحو ٤٪ وهي أقل من نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الاردن والتي تقدر بنحو ١٣٪ عام ١٩٨٦.

وبشكل عام فقد اظهرت نتائج المسح معدلات بطالة عالية نسبياً في غالبية وحدات اقليم المفرق، الأمر الذي يستدعي التوسيع في اقامة المشاريع الاقتصادية للحد من امكانية تفاقم ظاهرة البطالة في تلك الوحدات التنموية.

ومن حيث معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة فقد سجلت أعلى معدلات في وحدات الحمراء ودير الكهف، بينما المعدل العام للمشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة في قرى اقليم المفرق

جدول رقم (٤-٥)
العاطلون عن العمل حسب المهنة المتوقعة والمهنة السابقة

المهنة السابقة النسبة	العدد	المهنة	المهنة المتوقعة		المهنة النسبة	العدد
			المهنة	النسبة		
٢٤	٢٠	عمل غير مصنف	٨٥	٧١	عمال غير مصنفين	
١٠	٨	عمل في الزراعة	٤١	١٢	مزارعين	
١٤	١٢	عمل انتاجية	٦٤	٣٨	عاملون بالانتاج	
٥	٤	اعمال فنية	١١	٩	متخصصون فنيون	
١٦	١٣	رعى	٤	٣	رعسي	
٨	٧	اعمال كتابية	٥٠	٤٢	اعمال كتابية	
٦	٥	بيع	١٢	١٣	عاملون بيع	
٢٤	٢٠	الخدمات	٧١	٥٦	عاملون بالخدمات	
٧١	٥٩	الدفاع	٢٤	٢٠	الدفاع	
٧٧٠	٦٤٢	باحثون عن عمل لاول مرة	٦٧٧	٥٦٣	باحثون عن عمل لاول مرة	
%١٠٠	٨٣٢	المجموع	%١٠٠	٨٣٢	المجموع	

المصدر: المسح الميداني.

جدول رقم (٥-٥)
معدلات البطالة المشاركة الاقتصادية للسكان حسب الوحدة التنموية

الوحدة التنموية	العاطلون عن العمل	العاملون	القوى العاملة	نسبة البطالة	معدل المشاركة**	الاقتصادية
المفرق	٧٠	١٦٥	٢٣٥	٢٩٨٠	٢٤٨٠	
المنشية	٤٥	٢٢٢	٢٦٧	١٦٩٠	٢٦٢٠	
روحاب	٦٢	٢٢٥	٢٨٧	٢١٦٠	٢٣٤٠	
بلعما	٥٦	٢٢٤	٢٨٠	٢٠٣٠	٢٨٣٠	
الحمراء	١٢٦	٤٠٢	٥٢٨	٢٣٩٠	٢٨٠٢	
سما السرحان	١٢٥	٣٢١	٤٤٦	٢٨٠٢	٢٩٤٠	
الباعج	١٢٥	٢٨٩	٤١٤	٣٠٢٠	٢٩٢٠	
ام الجمال	٣٨	١٣١	١٦٩	٢٢٥٠	٢٩٢٠	
صيحا	٦٢	٢٠٥	٢٧٧	٢٢٤٠	٢٤٠٢	
ام القطين	٢١	١٢٨	١٤٩	١٤١٠	٢٤٨٠	
دير الكهف	١٤	٥٣	٦٧	٢٠٩٠	٢٤٠١	
الصالحية	٥٤	١٤٣	١٧	٢٢١٠	٣٩٧٠	
الروبيشد	٣٣	٦٠	٩٣	٣٥٥	٣٤٤	
الآخر	-	-	-	-	-	
المجموع	٨٣٢	٢٥٦٨	٣٤٠٠	٢٤٥٠	٢٧٦٠	

* هناك (٤٩) عامل من مجموع العاملين غير مبين و(٧) غير مصنفين.

** احتسب معدل المشاركة الاقتصادية بقسمة عدد القوى العاملة على مجموع السكان في الوحدة × ١٠٠٪.

يقل عن نظيره في الأردن، مما يعني ارتفاع نسبة الاعالة إلى (٥:١) أي ان كل فرد في القوى العاملة يعيل ٥ أفراد من السكان.^٨ و يمكن اعادة أسباب تدني معدل المشاركة الاقتصادية في منطقة اقليم المفرق الى أسباب عديدة منها:

١. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية النشطة للإناث ٦٤٪ كما سبق ذكره.
٢. ارتفاع نسبة صغار السن من مجمل السكان، حيث تشكل فئة العمر أقل من ١٥ سنة حوالي ٥٤٪ من جملة السكان.
٣. الانخفاض النسبي في متوسط دخول الأفراد مما يقلل من فرص الاستثمار.
٤. عدم توفر فرص عمل في الأقليم. حيث أشار (١٩٧) عاطلا عن العمل أي ما نسبته ٣٧٪ من الباحثين عن عمل الى ان عدم وجود فرص عمل هي السبب في بطالتهم^٩.

٥ - ٢ - فترة البطالة:

تدل النتائج الواردة في الجدول رقم (٥ - ٧) على ان عدداً كبيراً من العاطلين تقارب فترة تعطّلهم السنة حيث بلغ عدد هؤلاء ٧٦٥ فرداً من مجمل العاطلين وترتفع هذه النسبة بين الأفراد الذين عملوا سابقاً في الخدمات، وهي أعلى نسبة حيث بلغت ٣٧٪ يليهم العاملون بالأعمال الكتابية ١٢٪ ثم العاملون في الانتاج بينما اقتصرت الزراعة على ما نسبته ٣٪ مما يخالف بعض الاعتقادات السائدة. وتبيّن من نتائج التعداد ان حوالي ٧٥٪ من المتعطلين لم تزد فترة تعطّلهم عن نصف سنة.^{١٠}

٥ - ٣ - أسباب عدم الحصول على عمل:

هناك مجموعة من العوامل تؤدي الى عدم حصول الفرد على عمل. وبعض هذه الأسباب تتعلق بالفرد كالمستوى التعليمي والشخص وعدم الرغبة في العمل وبعضها الآخر يتعلق بالوضع الاقتصادي ودرجة قدرته على استيعاب الباحثين عن عمل وتوفير فرص عمل لهم.

وسنعرض في هذه الدراسة الى أسباب البطالة من وجهة نظر الباحثين عن عمل حيث تدل نتائج التعداد ان (١٩٧) شخص أي ما نسبته ٣٧٪ من الباحثين عن عمل لم يجدوا أي عمل رغم توفر كل الشروط المطلوبة منهم.^{١١} ويبين الجدول رقم (٥ - ٦) ان الأهمية التالية لأسباب البطالة من وجهة نظر الباحثين عن عمل هي المانعة من قبل العمال الأجانب حيث بلغت النسبة حوالي ١٦٪ يلي ذلك عدم وجود شهادة علمية ١٢٪ وعدم توفر المهارة ٧٪ بينما شكل سبب عدم ملائمة العمل المعروض ٥٪ وعدم الرغبة في العمل ١٢٪. وقد تبيّن من الدراسة ان عدد العائلات التي تستخدم العمال الأجانب في المنطقة بلغ ٤٨ عائلة منها ٣٣ عائلة تستخدم عمالاً مصريي الجنسية و ١٥ عائلة تستخدم عمالاً سورياً الجنسية جدول (٥ - ٨). وتشير الدلائل السابقة لأسباب البطالة ان عدم توفر العمل ومنافسة العمال الأجانب وعدم توفر التدريب والشهادة هي أسباب رئيسية للبطالة بينما شكلت مجمل الأسباب السلوكية كعدم ملائمة العمل المعروض وعدم الرغبة في العمل نسبة ١٨٪ من مجمل الأسباب وهذا يدل على وجود بطالات احتكارية ويرفض فكرة البطالة السلوكية.^{١٢}

توزيع المطلعين عن العمل حسب أسباب العطالة وحسب الوحدات التموية

المصدر: المسج العيداني

يتبين من الجدول رقم (٥-٦) بيان منطقة البقاع تماًنٰ من البطالة أكثر من غيرها من المناطق التموية، حيث بلغت النسبة (١٤١٪) من مجموع العاطلين عن العمل في إقليم المفرق التنموي، بينما كانت النسبة متنامية في وحدة ام القطفين حيث بلغت (٧٠٪).

ومن ذلك صلاحيّة جديرة بالاهتمام الا وهي ان السبب الرئيسي للبطالة في منطقة البقاع هي عدم وجود عمل حيث تشكّل النسبة لهذا السبب (٥٠٪) من مجموع العاطلين عن العمل في تلك المنطقة وعددهم ٧٦ عاطل.

جدول رقم (٥ - ٧)
فترة البطالة بالأشهر للعاطلين في الأقليم المفرق لعام ١٩٨٧

المجموع	١٣ - فاكثر	١٢ - ٧	٦ - أشهر
٨١٤	٤٩	٣١	٧٣٤

٥ - ٣ - أماكن البحث عن عمل:

يظهر من الجدول (٥ - ٦) أن عدد الذين يبحثون عن أماكن عمل في مدينة المفرق بلغ ٢١٣ شخصاً من مجموع عدد الباحثين عن عمل خارج أماكن سكناهم أو وحداتهم التنموية والبالغ عددهم ٨٣٢ عاطل بينما بلغ عدد الذين يبحثون عن عمل في العاصمة ٦٥ شخصاً وفي مناطق أخرى من الأردن ٨٣ شخصاً. أما الباحثون عن عمل خارج الأردن فقد بلغ ٢١ فرداً. وهذا يظهر أن معظم الباحثين عن عمل يفضلون مناطق قرية من أماكن سكناهم. وضمن الأقليم التنموي.

جدول رقم (٥ - ٨)
عدد العائلات التي تستعمل عمالة غير أردنيين حسب جنسياتهم في
محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

%	البيان	عدد العائلات
٢١	سوري	٣٣
٩	مصري	١٥
٩٧	لا تستعمل عمالة أجنبية	١٥٤٠
١٠٠		١٥٩٠

٥ - ٢ - العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي:

من البيانات الموضحة في الجدول (٥ - ١٠) نستنتج أن أكبر نسبة من العاطلين عن العمل هي من الإناث، حيث بلغت النسبة (٥٧%). أما بخصوص المستوى التعليمي فإن نسبة الأميين العاطلين عن العمل هي حوالي (٢٨%) وبذلك يشكل الأميون أعلى نسبة بين العاطلين. بينما نجد أن نسبة العاطلين عن العمل بين خريجي الجامعات والشهادات العليا متعددة حيث تتراوح ما بين (٠٧%) و (١١%) على التوالي. بينما تبلغ نسبة البطالة بين خريجي الجامعات وكليات المجتمع على مستوى المملكة (٤٠%) من مجموع العاطلين الكلي. كذلك فإن نسبة البطالة على مستوى المملكة بين الذكور هي أعلى منها في الإناث حيث بلغ عدد الذكور العاطلون عن العمل ٢٢٠ متعطل لكل ١٠٠ اثنى. على العكس من ذلك في الأقليم التنموي فقد كانت

* ٦٥٣ من هؤلاء يبحثوا عن عمل لأول مرة والغالب انهم تخرجوا من المدارس وللعاشر والجامعات حيث.
** هناك (١٨) شخصا لم يبيّنو فترة عطّلهم.

الطباطبائي

عدد الأفراد البالغين عن عمل في الوحدات التنموية وأماكن البحث عن عمل (العاصمة لقرقش، الأردن، خارج البلاد)

ويبلغ عدد الجرارات (التراكتورات) ٢٩١ تراكتور اما عدد الغراس التي وُزعت في محافظة المفرق فهو ٣٥٠ غرسه خلال عام ١٩٨٧. وقد أظهر التعداد للواقع الزراعي المساحات المملوكة والمزروعة كما يلي:

١. الحبوب:

مساحة الملكية بالدونم	نسبة العائلات المالكة
٤٧ - ١	% ٦٨٦
٩٨ - ٥٠	% ١١٨
٦٠٠ - ١٠٠	% ١١٢
لا يملكون	% ٥٨٤

٢. الخضروات:

٥٠ - ١	% ٢٩
٢٠٠ - ٥٠	% ١٦
لا يملكون	% ٩٥٥

٣. الفواكه:

٧٠٠ - ١	% ١٢
لا يملكون	% ٩٨٢

نلاحظ من ذلك ان غالبية العائلات المالكة للأراضي يعملون في زراعة الحبوب حيث يظهر ان اكبر نسبة من الاراضي هي تلك المزروعة بالحبوب.

يعتمد ٩٣٦٪ من عائلات سكان محافظة المفرق العاملة في الزراعة على مياه الأمطار في ري محاصيل الحبوب، في حين يعتمد فقط ٧١٪ على الري للحصص اما الخضروات فنجد ان ٦٢٪ منهم يعتمدون على مياه الري و ١١٪ منهم يعتمدون على مياه الأمطار لري الخضروات، وبالنسبة للفواكه نجد ان ١٪ من السكان يعتمدون على الري و يعتمد فقط ٤٪ على مياه الأمطار.

وبالسؤال عن سبب عدم استغلال الاراضي غير المستغلة ان وجدت عند بعض السكان وجدنا ان ٦٪ من العائلات المالكة يعزو عدم استغلال الاراضي لقلة الأمطار وان هذه الاراضي لا يمكن استغلالها اما من اشار الى قلة الأمطار كسبب لعدم الاستغلال الكلي شكلوا ٥٪ فقط، بينما شكل عدم توفر رأس المال كسبب اخر ما نسبته ٣٪ من السكان في المحافظة.

٦- ٢ القروض الزراعية في اقليم المفرق:

تناقش في الصفحات التالية بعض اوجه نشاط مؤسسة الاقراض الزراعي حسب واقع عمل نشرات مؤسسة الاقراض الزراعي فرع المفرق، وللمملكة.

يتبيّن من الجدول رقم (٦ - ١١) ان نسبة الاقراض لمجال تحسين الاراضي المروية وتطویر مصادر المياه في المفرق الى الأردن تزداد بشكل مستمر حيث وصل الفرق بين نسبة ما اقرض عام ١٩٧٩ - ١٩٨٧ الى ٢٠٪ حيث بلغت الزيادة ٢٥٪ في السنة الواحدة الاردن في هذا المجال.

جدول (٦ - ١)
قيمة ونسبة القروض في الأردن والمفرق
في السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٣، ١٩٧٩

السنوات	مجال القرض	تنمية وتطوير الاراضي الوعية	تحسين الاراضي المروية	الابنية الزراعية (والريفية)	الآلات والمعدات الزراعية	تنمية وتطوير الثروة الحيوانية	مستلزمات الانتاج الزراعي
١٩٧٩	الأردن المفرق %	٩٩٧٥٥ ١٠٢٧٥ ٪١٠	٤٤٤٧٢ ٤١٥١٥ ٪٨٣	٨٤٧٠ ٢٠٠٠ ٪٢٤	٩٣٩٩٣ ٩٧٠٠ ٪٦٠	٦٩٧٣٥٦ ٧٨٧٥٠ ٪١١	-
١٩٨٣	الأردن المفرق %	٥٦٦٥٩٥ ٢٣١٤٥٠ ٪٦١	٣٦٤٨٩٧٨ — —	٢٩٦٤٦٢ ٣١١٩٠ ٪١١	٢١٧٣٥٥ ٢٠٥٢٠ ٪٦٩	٥٥٩٥٧٥ ٥٢٩٠٠ ٪٩	١٣١٩٤٧٠ ٢٢٧٢٥٠ ٪١٧
١٩٨٧	الأردن المفرق %	١٠٧٧١٨٢ ٧٩٠٤٠ ٪٢٧	١٥٧٢٨٠٦ ٣٧٦١٠٠ ٪٦٣	٢٩٠٧٩٥ ٢٩١٠٠ ٪٧٥	٣٧٤٤٥٠ ٣٥٦٠٠ ٪٦٠	٣٨٠٨٧٠ ٤٩٢٠٠ ٪١٢	١٣٥٢٩٢٠ ١٩٩٣٠٠ ٪١٥

المصدر:
التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي للسنوات ١٩٨٧، ١٩٨٣، ١٩٧٩.

يبين الجدول رقم (٦ - ١) ان الاستثمارات في مجال تنمية وتطوير الاراضي الزراعية قد تناقص بما مقداره ٥٤% عن نسبته الى معدل الاستثمار الكلي في هذا المجال في السنة الماضية اي ان سنة ١٩٨٧ ظهرت فيها قروض لهذا الاستثمار اقل من السنة الماضية بالمقارنة مع الاردن.^١ وزاد الاقتراض عن سنة ١٩٨٦ في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه بمقدار ٨% وكذلك زاد في مجال شراء الآلات الزراعية في حين تلاحت تناقص في الاقتراض للاستثمار في مجال مشاريع التنمية لتقويم الثروة الحيوانية بمقدار ٧% عن السنة الماضية ١٩٨٦، وكذلك في مجال شراء مستلزمات الانتاج الزراعي حيث كانت نسبة ما استثمر من قروض في المفرق الى نسبة ما استثمر في الاردن لهذا المجال في سنة ١٩٨٦ ١٩٨٦ ١٩٨٧% وأصبحت في سنة ١٩٨٧ تتساوي فقط ١٥% ويحمل هذا دلالة واضحة على زيادة الاستثمار في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في المفرق بشكل خاص.

ومن المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة الاقراض الزراعي يمكن ملاحظة التزايد في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في محافظة المفرق حيث تصل نسبة القروض لهذا المجال ٤٩% من مجموع القروض الكلية لمحافظة المفرق^٢ في عام ١٩٨٧. في حين ان الاستثمار في مجال تنمية وتطوير الاراضي الزراعية يتناقص في المفرق في نفس الوقت الذي يزداد فيه على مستوى المملكة وهذا يدل ان المفرق وصلت الى استثمار اراضي كافية لها في حين يحتاج الاردن الى تطوير اراضي زراعية جديدة ولذلك يزداد الانفاق على هذا المجال. وكذلك الأمر بالنسبة الى شراء مستلزمات للإنتاج الزراعي.

جدول رقم (٦ - ١٢)
قيمة القروض بسندات للمفرق والاردن لعام ١٩٨٦

النسبة المئوية	المفرق	النسبة المئوية	الاردن	أنواع القروض حسب آجالها
%٣٠	٢٦٦٥٠٠	%٢٤	١٣٧٠٧٨٠	١. القروض الموسمية
%٦	١٣٠٠٠	%٣	١٨٩٢٥٠	٢. القروض قصيرة الأجل
%٥٠	١٥٣٢٠٠	%٥٠	٢٨٢٨٦٢٨	٣. القروض متوسطة الأجل
%١٨	١٥٣٢٠٠	%٢٣	١٢٩١٩٨٠	٤. القروض طويلة الأجل
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٥٦٨٢٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يظهر من الجدول (٦ - ١٢) ان ٥٠% من مجمل القروض المتنوعة كانت ضمن القروض متوسطة الأجل. وتزيد نسبة القروض الموسمية في المفرق عن نسبتها في الاردن في حين تقل القروض طويلة الأجل في المفرق عن النسبة في الاردن وهذا مؤشر الى اعتماد الاقراض على الموسم الزراعية وفيه دلالة على عدم وجود مشاريع زراعية كبيرة الحجم ينظر منها الانتاج الأفضل في المستقبل.

جدول رقم (٦ - ١٢)
قيمة الديون حسب الملكية الزراعية للمقترضين لسنة ١٩٨٦ في الاردن والمفرق

النسبة المئوية	الاردن المئوية	النسبة	الاردن	الرقم المساحة
%٥	٤٤٥٠٠	%١٤	٨٠٩٧١٤	١. ١٠ - ٠٠١ دونمات
%١٣	١١٥٠٥٠	%٣٥	١٩٥٨٨٤٧	٢. ٣٠ - ٠١١ دونم
%٦	١٣٣٩٠٠	%١٩	١٠٧١٥١٥	٣. ٣١ - ٦٠ دونم
%٨	٦٥٠٠٠	%١٠	٥٨٧٣٤٢	٤. ٦١ - ١٠٠ دونم
%٢٥	٢١٦٥٥٠	%٩	٥٠٧٥٧٥	٥. ١٠١ - ٢٠٠ دونم
%٣٣	٢٨٩٩٠٠	%١٣	٧٤٧٣٤٥	٦. أكثر من ٢٠٠ دونم
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٥٦٨٢٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يبين الجدول وجود ملكيات كبيرة تزيد على ٢٠٠ دونم في المفرق وان هذه الملكيات تحتاج لقروض لتفطية نفقاتها، وكذلك الحال بالنسبة للملكيات بين ١٠٠ - ٢٠٠ دونم، اما القروض للملكيات الصغيرة المساحة، أقل من عشرة دونمات فان نسبة الاقراض لها تقل عن النسبة لها في المملكة وهذا دليل على ان المواطن في المفرق يقوم بزراعة مثل هذه المساحات بجهده وينفق عليها من تعبه في الغالب ولا يحتاج لقروض كثيرة حتى يغطي نفقاتها، وهذا ينطبق على المساحات حتى ستون دونماً، كما يظهر من الجدول ٦ - ١٢.

ويظهر كذلك انه كلما ازدادت مساحة الارض تزداد الحاجة للقروض و يبدو كذلك ان الاشخاص الذين يملكون فوق المئة دونم من الاراضي ومقترضين ليسوا كثيرون، ذلك لأن القروض لهم ليست كثيرة العدد وأنما كبيرة القيمة.

جدول رقم (٦ - ١٤)

قروض الانتاج الزراعي والحيواني في الاردن ككل والمفرق لعام ١٩٨٦

نوعية الانتاج	الاردن القيمة بالدينار	المفرق القيمة بالدينار	النسبة المئوية %
١. الانتاج النباتي	٤٤٩٣٦٠٨	٥٨٨٣٥٠	%٦٨
٢. الانتاج الحيواني	١١٨٩٠٣٠	٢٧٧١٠٠	%٣٢
المجموع	٥٦٨٢٦٦٢٨	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠

المصدر: مديرية زراعة المفرق ١٩٨٦

يبين الجدول (٦ - ١٤) قيمة ونسبة القروض للإنتاج الزراعي ثم الانتاج الحيواني الى مجموع القروض الكلية في المملكة ومن ثم نفس النسب حول القروض في محافظة المفرق. ويشير الى ان نسبة القروض للإنتاج الزراعي في المفرق أقل من نفس النسبة للمملكة ويتجه الزائد في نسبة القروض الى الانتاج الحيواني في المفرق، وهذا دليل على توجه السكان بـ ملائمة الطبيعة بمنطقة المفرق وضرورة ملائمة الانتاج الزراعي والحيواني للظروف البيئية المحيطة.

٦ - ٣ الثروة الحيوانية:

تشير المعلومات المتوفرة أن إقليم المفرق يستحوذ على ثروة حيوانية لا بأس بها، ويعتبر الضأن المكون الرئيسي في هذه الثروة الحيوانية الكلية، يلي ذلك في الأهمية الماعز والدجاج البياض واللام، بينما تقل أهمية الابقار عن الضأن والماعز.

وتعود أهمية الضأن والماعز الى طبيعة المنطقة الصحراوية الرعوية، وتنميتها يساعد السكان في تنوع مصادر الدخل بشكل عام و يؤدي وبالتالي الى رفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه ان التنمية للثروة الحيوانية والزرعية تشكل جزءاً رئيسياً من الخطط والسياسات الاقتصادية في تلك المنطقة.

أ. الماعز والضأن (المواشي):

بلغ مجموع المواشي في إقليم المفرق (٢٨٦٠٦٠) رأساً تشكل ما نسبته ٦١٥٪ من مجموع المواشي في الاردن والتي بلغت ١١٦٢٠٠٠ رأساً في عام ١٩٨٦. وقد بلغ عدد الضأن في إقليم عام ١٩٧٧ (١٥٨٠٠) رأس بينما الماعز البلدي ٢٣٠٠٠ والماعز الشامي ٦٠ رأساً وقد ازدادت أعداد الثروة الحيوانية خاصة الماعز والضأن في عام ١٩٨٦ زيادة كبيرة بحيث أصبحت ثروة اقتصادية وغذائية هامة في إقليم المفرق. فقد ارتفع أعدادها في السنوات الأخيرة من ١٥٨٠٠٠ رأس في عام ١٩٧٧ الى ان وصلت الى ٢٦٢٠٠٠ رأس في عام ١٩٨٧ وكما يظهر من الجدول رقم (٦ - ١٥) فإن أعداد الضأن قد تتضاعف عددها بثلاث أمثال عددها عن عام ١٩٧٧.

بـ. الأبقار:

بلغ مجموع الأبقار بأنواعها الهولندية والهجين والبلدي في إقليم المفرق (١١٨٣) رأساً في عام ١٩٨٧ و تستحوذ الأبقار الهولندية على نصيب الأسد حيث بلغت (١٢٥) رأساً في عام ١٩٨٧ وقد ازدادت بشكل قياسي عما كانت عليه عام ١٩٧٧ حيث كانت أعدادها لا تزيد عن ٣٣ رأساً. في حين تناقصت أعداد الأبقار البلدية ولربما كان السبب قلة مردودها الاقتصادي مقابل الأبقار الهولندية، بينما بقيت أعداد الأبقار الشامية كما هي عليه منذ عام ١٩٧٧ بينما بلغ مجموع الأبقار بأنواعها في المملكة ٣١٠٠ رأس عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٦-١٥)
أعداد الثروة الحيوانية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

الثروة الحيوانية	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧
ضأن	١٥٨	١٧٥٣٣٠	٢٠٠٠٠٠	٢٦٢
ماعز بلدي	٢٣	٢٥٧٧٠	٨٠٠٠	٧٢٤
ماعز شامي	٦٠	٦٠٠٠	١١٠٠٠	١٥٠٠
أبقار بلدية وهجين	٩٨	١٠٢٠٠٠	٥٣٠٠٠	٥٨
أبقار هولندية	٣٣	٢٨٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١١٢٥
جمال	١٦٩	١٢١٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠
الدجاج البياض	١٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٦٠	
الصيغان اللاحم	٤٠٠	٧٠٠٠٣٠	١٤٠٠	

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

الدجاج:

تدل الإحصاءات المتوفرة أن عدد مزارع الدجاج في المفرق بلغ (١٥٦) مزرعة منها (١١٨) مزرعة للدجاج اللحم و (٣٨) مزرعة للدجاج البياض. وقد بلغت أعداد الدجاج البياض عام ١٩٨٦ حوالي (٤٦٠) ألف بينما الدجاج اللحم ٤٠٠ ألف طير وكما يظهر من الجدول رقم (٦-١٦). وقد تزايدت أعداد المزارع للدجاج بنوعها اللحم فيما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٥ بينما زادت أعداد الدجاج البياض فيما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٣، بعدها بدأت أعداد مزارع الدجاج تتلاشى، والفترقة التي ازداد فيها أعداد المزارع هي فترة ازدياد كلي في أعدادها على مستوى الأردن ككل حيث بلغت أعداد المزارع في الأردن (١٤٠٣) للدجاج اللحم و (١٥٥) مزرعة للدجاج البياض في عام ١٩٨٦. وقد بلغت نسبة أعداد الدجاج في محافظة المفرق ١٢٪ من الأعداد الكلية في الأردن.

جدول رقم (٦ - ١٦)
أعداد مزارع الدجاج في أقليم المفرق لعام ١٩٨٧

السنة	عدد مزارع الدجاج اللامح	عدد مزارع الدجاج البياض
١٩٧٦	٥٦	١٢
١٩٧٧	١١٣	١٨
١٩٧٨	١٣٨	٣٦
١٩٧٩	١١٨	٣٨
١٩٨٠	١١٨	٣٨
١٩٨١	١١٨	٤٢
١٩٨٢	١٤١	٤٢
١٩٨٣	١٤١	٢٤
١٩٨٤	١٤٧	٣٤
١٩٨٥	١٤٧	٣٥
١٩٨٦	١٠٣	٣٨
١٩٨٧	١١٨	

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

هواشش الفصل السادس

١. دائرة الاحصاءات العامة، التشرعة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.
٢. دائرة الاحصاءات العامة، التشرعة الاحصائية السنوية ١٩٨٦.
٣. مديرية زراعة محافظة المفرق، أبيانات غير منشورة ١٩٨٧.
٤. وزارة الزراعة، الكراس الاحصائي الزراعي لسنة ١٩٨٦.
٥. استندت هذه المعلومات من سجلات مديرية الزراعة في محافظة المفرق ١٩٨٧.
٦. مؤسسة الاقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، ١٩٧٦، ١٩٨٧.
٧. المصدر السابق.

الفصل السابع

المشاريع التنموية المنفذة والقائمة في أقليم المفرق

المشاريع التنموية المنفذة والقائمة حالياً

سنحاول في هذا الفصل بحث المشاريع التنموية التي تم تنفيذها وتلك التي تحت التنفيذ. وسيتم تقسيمها إلى:

٧-١ مشاريع البنية التحتية:

١. المواصلات:

المشاريع المنفذة: تم ايصال الخدمة البريدية في محافظة المفرق مع نهاية عام ١٩٨٧ لـ (٦٤) تجتمعاً سكانياً يشكلون ما نسبته (٤٣٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظات بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٧٣٦٤٦) نسمة أي ما نسبته (٧٩٪) من مجموع سكان المحافظة، أما بالنسبة إلى خدمة البريد فتغطي هذه الخدمة (٣٤) تجتمعاً سكانياً يشكلون ما نسبته (٢٢٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم هذه الخدمة (٦٣٩٧١) نسمة أي ما نسبته (٥٪) من مجموع سكان المحافظة، أما بالنسبة إلى خدمات الهاتف فتصل إلى (٦٥) تجتمعاً سكانياً يشكلون (٨٣٪) من سكان المحافظة، ويبلغ عدد المشتركين في الوحدات التنموية (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمعاً سكانياً نسبة سكانها إلى سكان المحافظة (٨٣٪) ويبلغ عدد المشتركين (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمعاً سكانياً لا تصلهم الخدمة ويبلغ عدد سكانها (٧٧٦٢) نسمة ويشكلون ما نسبته (١٧٪) من مجموع سكان المحافظة.^١

المشاريع القائمة: أما بالنسبة إلى المشاريع القائمة بهذا القطاع فتتلخص في احداث مكاتب ووكالات بريد وانشاء مقسم الكتروني جديد بالإضافة إلى مشاريع تحديث الخدمة البريدية الأولية، حيث ان كلفة هذه المشاريع تبلغ (١٣) مليون دينار.

٧-٢ المياه:

المشاريع المنفذة: يبلغ عدد التجمعات السكانية التي تصلها المياه أما عن طريق شبكة سلطة المياه او عن طريق شبكة البلدية (١٠٨) تجمعات سكانية يشكلون ما نسبته (٧٠٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٨٩١٦٨) نسمة أي ما نسبته (٩٣٪) من مجموع سكان المحافظة والباقي (٧٪) يستخدمون صهاريج المياه ووسائل أخرى. الا ان نسبة الذين تصلهم المياه

باستمرار لا تتعدي (٥٩٪) من مجموع السكان الذين تصلهم الخدمة بالشبكة.
المشاريع القائمة: أما بالنسبة إلى المشاريع تحت التنفيذ فتشمل مشاريع إنشاء شبكات للصرف الصحي تخدم مدينة المفرق وإنشاء محطة زراعية تجريبية وكذلك تحديث وتوسيع ومد شبكات المياه للتجمعات القروية بالإضافة إلى مشاريع إنشاء السدود الصحراوية وحفر آبار ارتوازية حيث قدرت قيمة الاستثمار في هذا القطاع (٧٠٧) مليون دينار.

جدول رقم (١-٧)
الآبار المكتشفة في محظة المفرق للعام ١٩٨٧

الرقم	اسم البئر	العدد
.١	آبار الزعترية	١٩ بئرا
.٢	آبار سيماء	٦ آبار
.٣	آبار الفليل	٣ آبار
.٤	آبار صبحا وسويلة وابوقرضى	٣ آبار
	المجموع	٣٢ بئرا

المصدر: سلطة المياه، تقرير غير منتشر ١٩٨٧.

مشاريع الوحدات التنموية^٢

هناك عدد من المشاريع المائية الخاصة في المحافظة كالمياه ومشاريع الصرف الصحي والتي عادة ما تتضم إليها أكثر من وحدة تنموية. إضافة لذلك هناك مشاريع مياه خاصة بالوحدات التنموية وتشمل هذه المشاريع معظم الوحدات التنموية كالرويشد ورحاب والمنشية وبعلما كما تظهر في الجدول رقم (٧-٢).

جدول رقم (٧-٢)
تكليف مشاريع مياه الوحدات التنموية خلال الأعوام من ١٩٨٦ - ١٩٩٠

المنطقة	التكلفة ١٩٩٠ - ١٩٨٦	المنطقة	التكلفة ١٩٩٠ - ١٩٨٦
١. الرويشد	٣٠٦٠٠٠ دينار	٧. البااج	٢١٣٠٠٠ دينار
٢. رحابا	٥٥٠٠٠ دينار	٨. صبحا	٣٤٢٠٠٠ دينار
٣. منشية بني حسن	٢١٣٠٠٠ دينار	٩. بئر الكهف	١٧١٠٠٠ دينار
٤. أم القطين	٣٦٥٠٠٠ دينار	١٠. سما السرحان	١٧٨٠٠٠ دينار
٥. بعلما	٣٢٩٠٠٠ دينار	١١. الخالدية	١٥٠٠٠ دينار
٦. الصالحية	٢٧٠٠٠ دينار	١٢. روضة الأميرة بسمة	٢٥٠٠٠ دينار

المصدر: خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

جدول رقم (٣ - ٧)

مخصصات استثمارات مشاريع المياه والشرب والانفاق الفعلى على مشاريع المياه للأعوام ١٩٨٦/٨٦ (بالملايين)

السنة	المخصصات	الانفاق الفعلى
١٩٨٦	١٦٢٠٠٠ روپا	٤٧٨٠٠٠ روپا
١٩٨٧	٤٩٧٠٠٠ روپا	٣٠٣٠ روپا

المصدر: تقرير غير منشور، محافظة المفرق.

يظهر من الجدول (٣ - ٧) ان حجم الانفاق الفعلى على مشاريع المياه والشرب لعام ١٩٨٦ يزيد على ما هو مخصص له بمقدار ٣١٦٠٠ روپا دينار، بينماقل حجم الانفاق الفعلى على هذه المشاريع على ما هو مخصص لها في الخطة الخمسية بمقدار ٤٦٧٠٠٠ روپا ألف فقط.

٧ - الكهرباء:

- المشاريع المنفذة: تصل الكهرباء الى (٦٠) تجمعاً سكانياً يشكون ما نسبته (٤٠٪) من مجموع التجمعات السكنية في المحافظة والبالغة (١٤٩) تجمعاً سكانياً، ويبلغ عدد السكان الذين تغطيهم هذه الخدمة (٦٧٨٢٣) نسمة، أي ما نسبته (٢٪) من مجموع سكان المحافظة.

- المشاريع القائمة: أما بالنسبة الى التجمعات التي يجري العمل حالياً على ايصال التيار الكهربائي اليها فيصل الى (٢٦) تجمعاً سكانياً يبلغ عدد سكانها (١٢٩٥٦) نسمة، أي ما نسبته (١٤٪) من مجموع سكان المحافظة. وبذلك تصل النسبة مع نهاية عام ١٩٨٧ الى حوالي ٩٠٪ من السكان في المحافظة، حيث يلاحظ تفاوت كبير في تغطية هذه الخدمة ما بين منطقة المفرق ومنطقة البدية، واذا ما أخذت كل منطقة على حده، نجد انه بالنسبة الى منطقة المفرق تبلغ نسبة السكان الذين تصلهم خدمة الكهرباء فعلياً (٨٣٪) من مجموع سكان المنطقة بينما لا تتعدي هذه النسبة (٥٢٪) من مجموع سكان منطقة البدية وذلك بسبب تباعد وتبعد تجمعاتها السكانية. أما بالنسبة الى المشاريع في هذا القطاع فتشمل مشاريع توسيعات في الشبكات الحالية وكذلك استكمال مشروع محطة رحاب واستكمال تطوير شبكة المفرق وايصال التيار الكهربائي الى (٧٤) تجمعاً سكانياً، كل هذه المشاريع بكلفة (٣٥) مليون دينار.

٤. الصرف الصحي: لا تتوفر حالياً شبكة مجاري عامة في المحافظة والنقطة المسئولة هو استعمال الحفر الامتصاصية، ويجري العمل حالياً على اقامة شبكة مجاري لمدينة المفرق ويبلغ عدد التجمعات السكانية التي تستخدم هذه الطريقة (الحفر) ٧٩ تجمعاً سكانياً وتغطي (٨١٩٢٢) نسمة، أي ما نسبته (٨٨٪) من مجموع سكان المحافظة، واذا ما أخذت هذه النسبة لمنطقة البدية والمفرق كلا على حده نجد ان (٩٥٪) من سكان المفرق يستخدمون الحفر الامتصاصية ولا تتعدي نسبة من يستخدمون الحفر الامتصاصية (٧٣٪) من سكان منطقة البدية.

الطرق القروية والزراعية: يبلغ عدد التجمعات السكانية في المحافظة المخدومة بطرق جيدة (٣١) تجمعاً سكانياً وبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٤٥٧٦) نسمة، أي ما نسبته (٤٩٪) من مجموع سكان المحافظة، بينما بلغ عدد التجمعات التي تعاني من طرق سيئة او غير صالحة أكثر من (١٠٤) تجمعاً

سكنانية يقطنها (٤٦٦٢٠) نسمة اي ما نسبته (٥٠٪) من مجموع سكان المحافظة، اما في منطقة البدارية الشمالية فنجد ان الوضع اسوأ بكثير من ذلك اذ لا يتجاوز عدد السكان المخدومين بطرق جيدة (٢٩٦١) نسمة اي ما نسبته (٦٥٪) من مجموع السكان المخدومين وما يعادل (١٠٪) من مجموع سكان المنطقة.

اما بالنسبة الى مشاريع الطرق فتتضمن مشاريع انشاء طرق جديدة ومشاريع تحسين طرق قائمة حيث قدرت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع (١٨) مليون دينار.

٦. النفايات: تقوم المجالس المحلية حالياً بجمع النفايات في (٢٢) تجمعاً سكانياً فقط، وتشكل نسبة السكان الذين تغطيهم الخدمة، ليقارب (٦٠٪) فقط من مجموع سكان المحافظة وتصل التنطية في منطقة المفرق وحدها حوالي (٧٠٪) من مجموع سكانها.

المشاريع التي نفذت في عامي ١٩٨٧/١٩٨٦

بدأ العمل بمشاريع خطة تنمية اقليم المفرق في عام ١٩٨٦، وقد باشرت الأجهزة التنفيذية جهودها لتنفيذ خطة تنمية الأقاليم ١٩٨٦ - ١٩٩٠، وقد بوشر العمل بالخطبة في بداية عام ١٩٨٦ بعدد من المشاريع الا انها لم تتجزء في نفس العام واستمرت تتنفيذها حتى عام ١٩٨٧، كما يتضح من الملحق رقم (٧ - ٢).

ومن الملاحظ ان معظم المشاريع التنموية مخصصة للمحافظة باكملها وليس مجزأة على الوحدات التنموية حيث بلغ حجم الانفاق الفعلي لمشاريع وزارة التربية والتعليم ٣٤٨٣٠ ألف دينار في حين كان المخطط للانفاق هو (٩١) ألف دينار اي بزيادة ٤٤٪ عن المخطط لتلك المشاريع على مستوى المحافظة.

اما بالنسبة لقطاع النقل وانشاء الطرق فقد بلغ حجم الانفاق الفعلي مليون ونصف دينار بينما قادر الانفاق المخطط بـ (٢) مليون دينار، ونلاحظ ان الانفاق الفعلي في قطاع الصحة بلغ ٢٥ ألف دينار فقط من اصل مليون و (٧) آلاف دينار مخصصة للانفاق على قطاع الصحة.

اما قطاع المياه والري فقد بلغ الانفاق الفعلي ١٦٦١ دينار مقابل ١١٢ ألف دينار كمخطط فعلي للانفاق مما يدل على زيادة كبيرة في حجم الانفاق على الطرق من الانفاق الفعلي على مشاريع قطاع المياه والري مقابل ما خطط له.

اما قطاع الزراعة فنلاحظ نقصاً في الانفاق الفعلي عن ذلك المخطط له بموجب خطة التنمية حيث بلغ الانفاق الفعلي ١١٣٥ ألف دينار بينما بلغ المخطط للانفاق (٥١) ألف دينار رغم كونه قطاعاً مهماً في المحافظة.

من هنا نلاحظ الفارق بين حجم المخطط له في خطة تنمية اقليم المفرق وبين حجم الانفاق الفعلي مما يدل على ضعف الأجهزة التنفيذية في قدرتها على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الأقليمية، اضافة الى القصور في التبرؤ للأجهزة لخطيبية بحجم الإنفاق الفعلي. من جهة أخرى نلاحظ أيضاً وجود فائض في المخطط له في بعض القطاعات كالصحة والاسكان، حيث بلغ ما خطط لاتفاقه في الاسكان والأبنية (٥٦) ألف دينار بينما كان الانفاق الفعلي ٣٢٣ ألف دينار، وقطاع الصحة ١٠٧ ألف دينار تم اتفاق ٢٥ ألف دينار فعلياً. بينما تم اتفاق ٣٧ ألف دينار لقطاع المواصلات والتي لم يكن لها وجود في الخطة التنموية، ويمكن ان نعزّز ذلك اما الى عدم تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها كاملاً بدليل انها لم تتجزء في عام ١٩٨٦ واستمرت الى عام ١٩٨٧، او وجود أخطاء في حجم تقديرات النفقات المخطط لها حين وضع الخطة التنموية.

٧- مشاريعنفذت عام ١٩٨٧ لم تكن في الخطة لنفس العام:

تم تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التنموية والتي لم تكن موجودة في خطة تنمية اقليم المفرق عام ١٩٨٧ وشملت هذه المشاريع مختلف القطاعات الاجتماعية والخدمية والاتاجية اضافة لقطاع البناء التحتية. وعلى الرغم من ان نصيب مدينة المفرق كان له حصة الاسد من هذه المشاريع الا انها توزعت ايضا على الوحدات التنموية وباحجام اتفاق مختلفة. فقد تم تنفيذ مشروعين زراعيين في الخناصري بمبلغ ١٢٨٠٠ دينار في عام ١٩٨٧ واستحوذ قطاع المواصلات (البريد والهاتف) على ٤٤ الف دينار في المنشية و ٢٠ الف دينار في ام القطرين و ٢٠ الف في سما السرحان ورحايا ٢١ الف وبعلما ٢٦ الف دينار. وفي قطاع الصحة تم احداث مراكز صحية في ام السرب ودير الكهف والمنشية ودير السعن بمبلغ ١٤ الف دينار وتم تجيز مستشفى الرويشد بسبعة الاف دينار اما قطاع الشباب فقد بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في عام ١٩٨٧ والتي من ضمنها انشاء نادي في المنشية بتكلفة ٦ الاف دينار وتحسين نادي سما السرحان بثلاثة الاف دينار. ويلي ذلك قطاع الزراعة والتعاون من حيث انشاء عيادة بيطرية في سما السرحان بتكلفة ٣٠ الف دينار. وفي قطاع الصناعة تم اقامة مصنع البولسترين في صباحا بتكلفة ٣٠٠ الف دينار وهو النشاط التصنيعي الوحيد الذي وجد في عام ١٩٨٧

٧-٦: مشاريع قيد التنفيذ لنهائية ١٩٨٧:

ما زال هناك بعض المشاريع الواردة في خطة التنمية الاقليمية لمحافظة المفرق قيد التنفيذ في مختلف القطاعات حيث بلغ مجموع الانفاق الفعلى للمشاريع قيد التنفيذ ١١٨٨١ الف دينار من المخطط للانفاق والبالغ ٣٧٦١ الف اي بنسبة ٤٢٪ من الانفاق المخطط. وقد استحوذ قطاع الزراعة على الأهمية الاولى حيث اتفق (٢١١) الف دينار من اصل المخطط للانفاق (٤٣٥) دينار ويلي ذلك قطاع الري والمياه بواقع ١٤٢٣ الف دينار من اصل (٢٥) الف دينار مخصصة للانفاق في هذا المجال. ويلي في الأهمية الثالثة قطاع الاسكان والبنية الحكومية حيث اتفق ما مجموعه ١٣١٨ الف دينار من اصل (١٥٠) الف دينار و يأتي قطاع المواصلات في الموقع الرابع بين القطاعات المختلفة من حيث الأهمية في الانفاق الفعلى حيث اتفق ما مجموعه (٣٥) الف دينار خصصت لاصلاح شبكات هاتفية وشبكة بريدية. وفيما يلي تفصيل للمشاريع وتكلفتها الفعلية والمخططة حسب القطاعات

١. المشاريع الزراعية:

تم اتفاق (٢١١) الف دينار على قطاع الزراعي وبلغ ما اتفق على تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة ١٩٠ الف دينار في كافة المناطق علماً بأن الانفاق المخطط لتطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة كان ٤٣٥ الف دينار وبذلك تكون نسبة الانفاق الفعلى ٤٢٪ مما هو مخطط له. وقد تم اتفاق - لغاية الان - ١٦ الف دينار على مشروع التحرير الوطني و (٥) الف دينار على مسح الاراضي وتصنيف التربة.

٢. مشاريع الري:

تم اتفاق ما مجموعه ١٢٧٣ الف دينار على مشاريع حفر آبار جديدة في البناء وصرف مبلغ ١٤ الف

دينار على صيانة بئر صبحا المائي اما تهديد وتوسيع شبكات المياه ومد شبكات مياه جديدة فقد بلغ الانفاق عليهما (٤٦) ألف دينار كان أكثرها كلفة تهديد وتوسيع شبكة مياه الرويشد بـ (٢٢) ألف دينار.

٣. مشاريع الابنية والاسكان الحكومية:

جرى تنفيذ مشروع بناء مديرية الشرطة في المفرق وانفق على المشروع ٨٨,٨ ألف دينار، كما واقيم مخفر للشرطة في سما السرحان بـ ٤٣ ألف دينار ولا زال العمل قائماً بانشاء مركزى حدود في الرويشد وجابر وبكلفة ٢٠٠ ألف دينار لكل منها.

٤. مشاريع المواصلات:

بدء تنفيذ ايصال خطوط واصال تهديد خط حبيان ويبلغ الانفاق ٢٠ ألف دينار كما تم اكمال تهديد الشبكة الهاتفية في ام القطين وبكلفة ٣ الاف دينار اضافة الى تنفيذ شب بريدي في الرفاعيات حيث بلغ الانفاق الفعلى ١٢ ألف دينار.

٥. مشاريع النقل:

ومن المشاريع قيد التنفيذ، مشروع تحسين طريق الأزرق، الصفاوي الحدود العراقية وقد قدرت الكلفة الفعلية للمشروع بمبلغ (٨٠٠) ألف دينار.

٦. مشاريع السياحة والآثار:

ومن المشاريع قيد التنفيذ في عام ١٩٨٧ مشروع ترميم وصيانة الأماكن الأثرية وتطوير المناطق بكلفة ٢٦ ألف دينار.

٧-٧ مشاريع التأهيل المهني:

تم تنفيذ العديد من مشاريع التأهيل المهني في اقليم المفرق، وقد توزعت هذه المشاريع على عدد من الوحدات التنموية. ومن الملاحظ ان معظم المشاريع المهنية تركزت في المشاريع الزراعية وخاصة تربية الأغنام اضافة الى المشاريع التجارية الصغيرة وكان نصيب وحدة المفرق هو الأعلى، يلي ذلك مغير السرحان وبلوعا والزعترى كما يوضحها الجدول رقم (٧ - ٤).

جدول رقم (٤-٧)
مشاريع التاهيل للأسر، وتكليفها في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

القرية	عدد الأسر التي تم تاهيلها بمشاريع مهنية	تكليف المشاريع المهنية (بالدينار)	أنواع المشاريع المهنية
المفرق	٢٥	١٩٢٠٠	بقالات - مطاعم - مخابز - نوافته، ملابس نوافته، احدية، مرطبات - محلات دواجن زراعي (الغنام)
	١	٣٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
	٤٨	١٣٥٨٠	زراعي (الغنام)
	١	١٠٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
	٣	٢٦٠٠	تجاري (بقالات)
	١٠	٩٢٠٠	تجاري (بقالات وادوات منزليه)
	٨	٤٦٠٠	تجاري (بقالات وزراعي (دواجن))
	١٨	٩٠٠٠	زراعي (الغنام)
	١	٤٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
	٧	٢٢٠٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)
عين والمغاربة	٢	١٥٠٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)

المصدر: تقرير لجنة متابعة خطة تنمية المفرق ١٩٨٧

٧-٨: المشاريع التي لم تنجذب في عام (١٩٨٦) والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بالآلاف دينار

إقليم المفرق:

ال مشروع	الموقع	الوقوع	الانفاق المخطط الفعلي	الانفاق المخطط الفعلي
١. الشباب	المجتمع الرياضي	المفرق	٢٥٠	٢٥
٢. الصحة	تطوير مستشفى المفرق	المفرق	١٠٧٠	١٠٧٠
٣. التربية والتعليم	أبنية التعليم الازامي	المحافظة	٥٣٩١	٣٨٢
	أبنية التعليم الثانوي	المحافظة	٥٢٥٧	٣٠٩
	مرافق تعليمية	المحافظة	٢٨٣٧	٢٢١
٤. الاسكان والبنية التعليمية	الاسكان الوظيفي للعاملين في التربية	المحافظة	٢٢٣	٥٦
٥. النقل	طريق الزرقاء - المفرق - الحدود السورية	وطني	٨٠٠٠	١٠٠٠
	طريق الهاشمية - رحاب - جامعة اليرموك	وطني	٢٠٠٠	٥٠٠
	طريق الزرقاء - دحل - جرش	وطني	٥٠٠	٥٠٠

٣٠	-	العاقب	فتح شعب بريدية	٦. المواصلات
٢٧٠	-	منشية بني حسن	بناء مكتب بريد	
	٧٠	ام بطيمه/	تنفيذ شعب بريدية	
			هو بشان	
٢٣٨	٥٠	الحمراء	تحديث وتوسيع شبكات مياه	٧. المياه والري
٩٤٥	-	السعديه	استغلال آبار جديدة	
١٥٠	-	تحسين وصيانة محطات ضخ البشرية البشرية		
١٤٩٢٠	١٠٦٢	المفرق	شبكات مجاري ومحطة تنقية	
٣٠٨	-	المفرق	تحديث وتوسيع شبكات مياه	
٣٣٥	٥١	جوانب الطرق	التحريج السنوي	٨. الزراعة
		صباحا - هذه		
		-نادرة		
٨٠	١٠٠	الصرة	إنشاء محجر بيطرى	

ومن الملاحظ على المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ أن معظمها نفذت في المفرق على مستوى المحافظة يلي ذلك المشاريع ذات الصبغة الوطنية المتمثلة بالنقل والطرق حيث كان نصيبها من الإنفاق حوالي ١٥ مليون دينار، أما من حيث القطاعات ف يأتي التعليم في المرتبة الثانية بعد النقل، واحتل قطاع المياه والري المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق الفعلى.

٧-٩: المشاريع غير المخطط لها والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بـ(١٠٠) ألف دينار.

على مستوى المحافظة

التكلفة	الموقع	المشروع	
٧٦٠٠	المحافظة	صيانة مدارس	١. التربية والتعليم
٢١٠	المحافظة	تركيب حديد حماية لمجموعة مدارس	
٨٠٣	المحافظة	تركيب درابزين لمجموعة مدارس	
٣٣١	المفرق	صيانة المديرية	
٧٢٠٠	المفرق	مبني مديرية الدفاع المدني	٢. الاسكان والآبنية
٧٦٠٠	المفرق	محطة الخناصري ومستودعات الاعلاف الخناصري	٣. الزراعة
٦٢٠٠	الخناصري	تطوير المراهي المحمية	

على مستوى الوحدة التنموية:

المفرق:

٢٨٠٠	المفرق	تسبيح مدينة الفدين	١. السياحة والآثار
٣٠٠	المفرق	بناء سور لمكتب بريد	٢. المواصلات
٩٠٠	المفرق	إنشاء صور ورصيف للعيادة البيطرية	٣. الزراعة والتعاون

ويبلغ عدد الجرارات (التراكتورات) ٢٩١ تراكتور اما عدد الغراس التي وزعت في محافظة المفرق فهو ٣٥٠ غرسة خلال عام ١٩٨٧. وقد أظهر التعداد للواقع الزراعي المساحات المملوكة والمزروعة كما يلي:

١. الحبوب:

مساحة الملكية بالدونم	نسبة العائلات المالكة
٤٧ - ١	%١٨
٩٨ - ٥٠	%١١
٦٠٠٤ - ١٠٠	%١١٢
لا يملكون	%٥٨

٢. الخضروات:

٥٠ - ١	%٢٩
٢٠٠٠ - ٥٠	%٦
لا يملكون	%٩٥

٣. الفواكه:

٧٠٠ - ١	%٨
لا يملكون	%٩٨

نلاحظ من ذلك ان غالبية العائلات المالكة للأراضي يعملون في زراعة الحبوب حيث يظهر ان أكبر نسبة من الاراضي هي تلك المزروعة بالحبوب.

يعتمد ٣٦% من عائلات سكان محافظة المفرق العاملة في الزراعة على مياه الأمطار في ري محاصيل الحبوب، في حين يعتمد فقط ٧٪ على الري للحبوب اما الخضروات فنجد ان ٦٪ منهم يعتمدون على مياه الري و ١٪ منهم يعتمدون على مياه الأمطار لري الخضروات، وبالنسبة للفواكه نجد ان ١٪ من السكان يعتمدون على الري و يعتمد فقط ٤٪ على مياه الأمطار.

وبالسؤال عن سبب عدم استغلال الاراضي غير المستغلة ان وجدت عند بعض السكان وجدنا ان ١٣٪ من العائلات المالكة يعزون عدم استغلال الاراضي لقلة الأمطار وان هذه الاراضي لا يمكن استغلالها اما من اشار الى قلة الأمطار كسبب لعدم الاستغلال الكلي شكلوا ٥٪ فقط، بينما شكل عدم توفر رأس المال كسبب آخر ما نسبته ٣٪ من السكان في المحافظة.

٦ - القروض الزراعية في اقليم المفرق:

نناقش في الصفحات التالية بعض اوجه نشاط مؤسسة الاقراض الزراعي حسب واقع عمل شهادات مؤسسة الاقراض الزراعي فرع المفرق، وللمملكة.

يتبيّن من الجدول رقم (٦ - ١١) ان نسبة الاقراض لمجال تحسين الاراضي المروية وتطوير مصادر المياه في المفرق الى الأردن تزداد بشكل مستمر حيث وصل الفرق بين نسبة ما اقرض عام ١٩٧٩ - ١٩٨٧ الى ٢٠٪ حيث بلغت الزيادة ٢٥٪ في السنة الواحدة الاردن في هذا المجال.

جدول (٦ - ١١)
قيمة ونسبة القروض في الأردن والمفرق
في السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٣، ١٩٧٩

السنوات	مجال القرض	% المفرق	الأردن	% المفرق	الأردن	% المفرق	تنمية وتطوير الأراضي الزراعية (والريطية)	الآلات والمعدات الزراعية	الثروة الحيوانية	تنمية وتطوير الزراعية	مستلزمات الانتاج الزراعي
١٩٧٩	الأردن	١٠٢٧٥	٩٩٧٥٥	٦٩٧٣٥٦	-	-	٩٣٩٩٣	٨٤٧٠	٤٤٤٦٧٢	٩٩٧٥٥	-
١٩٨٣	الأردن	٢٣١٤٥٠	٥٧٩٠	٢٢٧٤٥٠	١١٣٩٧٠	٦٦٧	٩٧٠	٢٠٠٠	٣٩٤٦٦٢	٣٦٤٨٨٧٨	٥٦٦٥٩٥
١٩٨٧	الأردن	٧٩٠٤٠	٦١٣	١٣٥٢٩٢٠	١٩٩٣٢٠	٦١٥	٧٦٠	٣٧٤٥٠	٣٩٠٧٩٥	٣٧٦٦٠	٥٢٩٠

المصدر:

التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي للسنوات ١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٧.

يبين الجدول رقم (٦ - ١١) ان الاستثمارات في مجال تنمية وتطوير الأراضي الزراعية قد نقص بما مقداره ٥٤% عن نسبة الى معدل الاستثمار الكلي في هذا المجال في السنة الماضية اي ان سنة ١٩٨٧ ظهرت فيها قروض لهذا الاستثمار أقل من السنة الماضية بالمقارنة مع الأردن.^١ وزاد الاقتراض عن سنة ١٩٨٦ في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه بمقدار ٨% وكذلك زاد في مجال شراء الآلات الزراعية في حين نلاحظ تناقص في الاقتراض للاستثمار في مجال مشاريع التنمية لتطوير الثروة الحيوانية بمقدار ٧% عن السنة الماضية ١٩٨٦ وكذلك في مجال شراء مستلزمات الانتاج الزراعي حيث كانت نسبة ما استثمر من قروض في المفرق الى نسبة ما استثمر في الأردن لهذا المجال في سنة ١٩٨٦ ٢٠% وأصبحت في سنة ١٩٨٧ تساوي فقط ١٥% ويحمل هذا دلالة واضحة على زيادة الاستثمار في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في المفرق بشكل خاص.

ومن المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة الاقراض الزراعي يمكن ملاحظة التزايد في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في محافظة المفرق حيث تصل نسبة القروض لهذا المجال ٤٩% من مجموع القروض الكلية لمحافظة المفرق^٢ في عام ١٩٨٧. في حين ان الاستثمار في مجال تنمية وتطوير الأراضي الزراعية يتناقص في المفرق في نفس الوقت الذي يزداد فيه على مستوى المملكة وهذا يدل ان المفرق وصلت الى استثمار اراضي كافية لها في حين يحتاج الاردن الى تطوير اراضي زراعية جديدة ولذلك يزداد الانفاق على هذا المجال. وكذلك الأمر بالنسبة الى شراء مستلزمات للإنتاج الزراعي.

جدول رقم (٦-١٢)
قيمة القروض بحسب المفرق والأردن لعام ١٩٨٦

النسبة المئوية	المفرق	النسبة المئوية	الأردن	أنواع القروض حسب آجالها
%٣٠	٢٦٦٥٠	%٢٤	١٣٧٧٨٠	١. القروض الموسمية
%١	١٣٠٠	%٢	١٨٩٢٥٠	٢. القروض قصيرة الأجل
%٥٠	١٥٣٢٠٠	%٥	٢٨٢٨٦٢٨	٣. القروض متوسطة الأجل
%١٨	١٥٣٢٠٠	%٢٣	١٢٩٣٩٨٠	٤. القروض طويلة الأجل
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٥٦٨٢٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يظهر من الجدول (٦-١٢) ان ٥٠٪ من مجمل القروض المتناولة كانت ضمن القروض متوسطة الأجل. وتزيد نسبة القروض الموسمية في المفرق عن نسبتها في الأردن في حين تقل القروض طويلة الأجل في المفرق عن النسبة في الأردن وهذا مؤشر الى اعتماد الاقراض على المواسم الزراعية وفيه دلالة على عدم وجود مشاريع زراعية كبيرة الحجم ينظر منها الانتاج الأفضل في المستقبل.

جدول رقم (٦-١٢)
قيمة الديون حسب الملكية الزراعية للمقترضين لسنة ١٩٨٦ في الأردن والمفرق

النسبة المئوية	الأردن المئوية	النسبة	الأردن	الرقم المساحة
%٥	٤٤٥٠٠	%١٤	٨٠٩٧١٤	.١ ١٠ - ٠٠١ دونمات
%١٣	١١٥٠٥	%٣٥	١٩٥٨٨٤٧	.٢ ٣٠ - ٠١١ دونم
%١٦	١٣٣٩٠٠	%١٩	١٠٧١٠١٥	.٣ ٦٠ - ٣١ دونم
%٨	٦٥٠٥٠	%١٠	٥٨٧٨٤٢	.٤ ٦١ - ١٠٠ دونم
%٢٥	٢١٦٥٥٠	%٩	٥٠٧٥٧٥	.٥ ١٠١ - ٢٠٠ دونم
%٣٣	٢٨٩٩٠٠	%١٣	٧٤٧٦٤٥	.٦ اكتر من ٢٠٠ دونم
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٥٦٨٢٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يبين الجدول وجود ملكيات كبيرة تزيد على ٢٠٠ دونم في المفرق وان هذه الملكيات تحتاج لقروض لتفطية نفقاتها، وكذلك الحال بالنسبة للملكيات بين ١٠٠ - ٢٠٠ دونم، اما القروض للملكيات الصغيرة المساحة، أقل من عشرة دونمات فأن نسبة الاقراض لها تقل عن النسبة لها في الملكة وهذا دليل على ان المواطن في المفرق يقوم بزراعة مثل هذه المساحات بجهده وينفق عليها من تعبه في الغالب ولا يحتاج لقروض كثيرة حتى يغطي نفقاتها، وهذا ينطبق على المساحات حتى ستون دونماً، كما يظهر من الجدول (٦-١٢).

ويظهر كذلك انه كلما ازدادت مساحة الأرض تزداد الحاجة للقروض ويبدو كذلك ان الأشخاص الذين يملكون فوق المائة دونم من الاراضي ومقرضين ليسوا كثيرون، ذلك لأن القروض لهم ليست كثيرة العدد وإنما كبيرة القيمة.

جدول رقم (٦ - ١٤)
قروض الانتاج الزراعي والحيواني في الاردن ككل والمفرق لعام ١٩٨٦

نوعية الانتاج	الاردن القيمة بالدينار	المفرق القيمة بالدينار	النسبة المئوية	% النسبة المئوية
١. الانتاج النباتي	٤٤٩٣٦٠٨	٥٨٨٣٥٠	%٧٩	%٦٨
٢. الانتاج الحيواني	١١٨٩٠٣٠	٢٧٧١٠٠	%٢١	%٣٢
المجموع	٥٦٨٣٦٣٨	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: مديرية زراعة المفرق ١٩٨٦

يبين الجدول (٦ - ١٤) قيمة ونسبة القروض للإنتاج الزراعي ثم الانتاج الحيواني الى مجموع القروض الكلية في المملكة ومن ثم نفس النسب حول القروض في محافظة المفرق. ويشير الى ان نسبة القروض للإنتاج الزراعي في المفرق أقل من نفس النسبة للمملكة ويتجه الزائد في نسبة القروض الى الانتاج الحيواني في المفرق، وهذا دليل على توجه السكان بملائمة الطبيعة بمنطقة المفرق وضرورة ملائمة الانتاج الزراعي والحيواني للظروف البيئية المحلية.

٦ - ٣ الثروة الحيوانية:

تشير المعلومات المتوفرة أن إقليم المفرق يستحوذ على ثروة حيوانية لا بأس بها، ويعتبر الضأن المكون الرئيسي في هذه الثروة الحيوانية الكلية، يلي ذلك في الأهمية الماعز والدجاج البياض واللام، بينما تقل أهمية الأبقار عن الضأن والماعز.

وتعد أهمية الضأن والماعز الى طبيعة المنطقة الصحراوية الرعوية، وتميتها يساعد السكان في تنويع مصادر الدخل بشكل عام ويعود بالتالي الى رفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه ان التنمية للثروة الحيوانية والزرعية تشكل جزءاً رئيسياً من الخطط والسياسات الاقتصادية في تلك المنطقة.

أ. الماعز والضأن (المواشي):

بلغ مجموع المواشي في إقليم المفرق (٢٨٦٦٠) رأساً تشكل ما نسبته ١٥٪ من مجموع الماشي في الاردن والتي بلغت ١٦٢٠٠٠ رأساً في عام ١٩٨٦. وقد بلغ عدد الضأن في الإقليم عام ١٩٧٧ (١٥٨٠٠) رأس بينما الماعز البلدي ٢٣٠٠٠ رأساً والماعز الشامي ٦٠ رأساً وقد ازدادت اعداد الثروة الحيوانية خاصة الماعز والضأن في عام ١٩٨٦ زيادة كبيرة بحيث أصبحت ثروة اقتصادية وغذائية هامة في إقليم المفرق. فقد ارتفع اعدادها في السنوات الأخيرة من ١٥٨٠٠٠ رأس في عام ١٩٧٧ الى ان وصلت الى ٢٦٢٠٠٠ رأس في عام ١٩٨٧ وكما يظهر من الجدول رقم (٦ - ١٥) فإن اعداد الضأن قد تضاعف عددها بثلاث أمثال عددها عن عام ١٩٧٧.

بـ. الأبقار:

بلغ مجموع الأبقار بأنواعها الهولندي والهجين والبلدي في قليم المفرق (١١٨٣) رأساً في عام ١٩٨٧ وتحسنت الأبقار الهولندية على نصيب الأسد حيث بلغت (١١٢٥) رأس في عام ١٩٨٧ وقد ازدادت بشكل قياسي مما كانت عليه عام ١٩٧٧ حيث كانت أعدادها لا تزيد عن ٣٣ رأساً. في حين تناقصت أعداد الأبقار البلدية ولربما كان السبب قلة مردودها الاقتصادي مقابل الأبقار الهولندية، بينما بقيت أعداد الأبقار الشامية كما هي عليه منذ عام ١٩٧٧ بينما بلغ مجموع الأبقار بأنواعها في المملكة ٣١٠٠ رأس عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٦-١٥)
أعداد الثروة الحيوانية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

الثروة الحيوانية	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٧٧
ضأن	٢٦٢	٢٠٠٠٠٠	١٧٥٣٣٠	١٥٨
ماعز بلدي	٧٢٤	٨٠٠٠٠	٢٥٧٧٠	٢٣
ماعز شامي	١٥٠٠	١١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠
أبقار بلدية وهجين	٥٨	٥٣٠٠٠	١٠٢٠٠٠	٩٨
أبقار هولندية	١١٢٥	١١٠٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٣
جمال	٢٤٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢١٠٠٠	١٦٩
الدجاج البياض		٤٦٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٠
الصيصان اللاحم		١٤٠٠	٧٠٠٠٠٠	٤٠٠

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

الدجاج:

تدل الإحصاءات المتوفرة أن عدد مزارع الدجاج في المفرق بلغ (١٥٦) مزرعة منها (١١٨) مزرعة للدجاج اللاحم و (٢٨) مزرعة للدجاج البياض. وقد بلغت أعداد الدجاج البياض عام ١٩٨٦ حوالي (٤٦٠) ألف بينما الدجاج اللاحم ١٤٠٠ ألف طير وكما يظهر من الجدول رقم (٦-١٦). وقد تزايدت أعداد المزارع للدجاج بنوعها اللاحم فيما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٥ بينما زادت أعداد الدجاج البياض فيما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٢، بعدها بدأت أعداد مزارع الدجاج تتلاشى، والفترقة التي ازداد فيها أعداد المزارع هي فترة ازدياد كلي في أعدادها على مستوى الأردن ككل حيث بلغت أعداد المزارع في الأردن (١٤٠٣) للدجاج اللاحم و (١٥٥) مزرعة للدجاج البياض في عام ١٩٨٦. وقد بلغت نسبة أعداد الدجاج في محافظة المفرق ١٢٪ من الأعداد الكلية في الأردن.

جدول رقم (٦-١٦)
أعداد مزارع الدجاج في أقليم المفرق لعام ١٩٨٧

السنة	عدد مزارع الدجاج اللاحام	عدد مزارع الدجاج البياض
١٩٧٦	٥٦	١٢
١٩٧٧	١١٣	١٨
١٩٧٨	١٣٨	٣٦
١٩٧٩	١١٨	٢٨
١٩٨٠	١١٨	٢٨
١٩٨١	١١٨	٢٨
١٩٨٢	١٤١	٤٢
١٩٨٣	١٤١	٤٢
١٩٨٤	١٤٧	٣٤
١٩٨٥	١٤٧	٣٤
١٩٨٦	١٠٣	٣٥
١٩٨٧	١١٨	٣٨

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

هوماوش الفصل السادس

١. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.
٢. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٦.
٣. مديرية زراعة محافظة المفرق، بيانات غير منشورة ١٩٨٧.
٤. وزارة الزراعة، الكراس الاحصائي الزراعي لسنة ١٩٨٦.
٥. استمدت هذه المعلومات من سجلات مديرية الزراعة في محافظة المفرق ١٩٨٧.
٦. مؤسسة الاقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، ١٩٧٦.
٧. المصدر السابق.

الفصل السابع

**المشاريع التنموية المنفذة والقائمة
في أقليم المفرق**

المشاريع التنموية المنفذة والقائمة حاليا

سنحاول في هذا الفصل بحث المشاريع التنموية التي تم تنفيذها و تلك التي تحت التنفيذ. وسيتم تقسيمها الى:

٧-١ مشاريع البنية التحتية:

١. المواصلات:

المشاريع المنفذة: تم ايصال الخدمة البريدية في محافظة المفرق مع نهاية عام ١٩٨٧-١٤ (٦٤) تجتمعا سكانياً يشكلون ما نسبته (٤٣٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظات بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٧٣٦٤٦) نسمة اي ما نسبته (٧٩٪) من مجموع سكان المحافظة، اما بالنسبة الى خدمة البريد فتغطي هذه الخدمة (٣٤) تجتمعا سكانياً يشكلون ما نسبته (٢٣٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم هذه الخدمة (٦٣٩٧) نسمة اي ما نسبته (٦٨٥٪) من مجموع سكان المحافظة. اما بالنسبة الى خدمات الهاتف فتصل الى (١٥) تجتمعا سكانياً يشكل سكانها (٨٣٪) من سكان المحافظة. ويبلغ عدد المشتركين في الوحدات التنموية (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمعا سكانياً نسبة سكانها الى سكان المحافظة (٨٣٪) ويبلغ عدد المشتركين (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمعا سكانياً لا تصلهم الخدمة ويبلغ عدد سكانها (٧٦٢) نسمة و يشكلون ما نسبته (١٧٪) من مجموع سكان المحافظة.^١

المشاريع القائمة: اما بالنسبة الى المشاريع القائمة بهذا القطاع فتتلخص في احداث مكاتب ووكالات بريد وانشاء مقسم الكتروني جديد بالإضافة الى مشاريع تحديث الخدمة البريدية الأولية، حيث ان كلفة هذه المشاريع تبلغ (٣١) مليون دينار.

٧-٢ المياه:

المشاريع المنفذة: يبلغ عدد التجمعات السكانية التي تصلها المياه اما عن طريق شبكة سلطة المياه او عن طريق شبكة البلدية (١٠٨) تجمعات سكانية يشكلون ما نسبته (٧٠٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٨٩١٦٨) نسمة اي ما نسبته (٩٣٪) من مجموع سكان المحافظة والباقي (٧٪) يستخدمون صهاريج المياه ووسائل أخرى. الا ان نسبة الذين تصلهم المياه

باستمرار لا تتعذر (٥٩٪) من مجموع السكان الذين تصلهم الخدمة بالشبكة. المشاريع القائمة: أما بالنسبة إلى المشاريع تحت التنفيذ فتشمل مشاريع إنشاء شبكات للصرف الصحي تخدم مدينة المفرق وإنشاء محطة زراعية تجريبية وكذلك تحديث وتوسيع وتمديد شبكات المياه للتجمعات القروية بالإضافة إلى مشاريع إنشاء السدود الصحراوية وحفر آبار ارتوازية حيث قدرت قيمة الاستثمار في هذا القطاع (٦٣) مليون دينار.

جدول رقم (٧ - ١)
الآبار المكتشفة في محافظة المفرق للعام ١٩٨٧

الرقم	اسم البئر	العدد
.١	آبار الزعترة	١٩ بئراً
.٢	آبار سهلا	٦ آبار
.٣	آبار الضليل	٣ آبار
.٤	آبار صبحا وسو يلمة وأبو قرضى	٣ آبار ٣٢ بئراً
	المجموع	

المصدر: سلطة المياه، تقرير غير منشور ١٩٨٧.

مشاريع الوحدات التنموية^٢

هناك عدد من المشاريع المائية الخاصة في المحافظة كالمياه ومشاريع الصرف الصحي والتي عادة ما تتضمن فيها أكثر من وحدة تنموية. إضافة لذلك هناك مشاريع مياه خاصة بالوحدات التنموية وتشمل هذه المشاريع معظم الوحدات التنموية كالرويشد ورحاب والمنشية وبعلما كما تظهر في الجدول رقم (٧ - ٢).

جدول رقم (٧ - ٢)
تكليف مشاريع مياه الوحدات التنموية خلال الأعوام من ١٩٨٦ - ١٩٩٠

المنطقة	التكلفة ١٩٩٠ - ١٩٨٦	المنطقة	التكلفة ١٩٩٠ - ١٩٨٦
١. الرويشد	٣٠٦٠٠ دينار	٧. الباعج	٢١٣٠٠٠ دينار
٢. رحاب	٥٥٠٠٠ دينار	٨. صبحا	٣٤٢٠٠ دينار
٣. منشيةبني حسن	٢١٣٠٠٠ دينار	٩. دير الكهف	١٧٦٠٠٠ دينار
٤. أم القطين	٢٦٥٠٠٠ دينار	١٠. سما السرحان	١٧٨٠٠٠ دينار
٥. بعلما	٣٢٩٠٠٠ دينار	١١. الخالدية	١٥٠٠٠ دينار
٦. الصالحية	٢٧٠٠٠ دينار	١٢. روضة الأميرة بسمة	٢٥٠٠٠ دينار

المصدر: خطة التنمية الخميسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

جدول رقم (٢-٧)

مخصصات استثمارات مشاريع المياه والشرب والانفاق الفعلى على مشاريع المياه للاعوام ١٩٨٦/٨٧ (بالألف دينار)

السنة	المخصصات	الانفاق الفعلى
١٩٨٦	١١٢٠٠٠ ر.د	٢٤٧٨٠٠٠
١٩٨٧	١٤٩٧٠٠٠ ر.د	١٠٣٠٠٠ ر.د

المصدر: تقرير غير منشور، محافظة المفرق.

يظهر من الجدول (٢-٧) ان حجم الانفاق الفعلى على مشاريع المياه والشرب لعام ١٩٨٦ يزيد على ما هو مخصص له بمقدار ١٣٦٠٠٠ ر.د دينار، بينما اقل حجم الانفاق الفعلى على هذه المشاريع على ما هو مخصص لها في الخطة الخمسية بمقدار ٤٦٧٠٠٠ ر.د الف فقط.

٧- الكهرباء:

- المشاريع المنفذة: تصل الكهرباء الى (٦٠) تجمعاً سكانياً يشكلون ما نسبته (٤٠%) من مجموع التجمعات السكنية في المحافظة والبالغة (١٤٩) تجمعاً سكانياً، ويبلغ عدد السكان الذين تغطيهم هذه الخدمة (٦٧٨٢٣) نسمة، أي ما نسبته (٧٣%) من مجموع سكان المحافظة.

- المشاريع القائمة: اما بالنسبة الى التجمعات التي يجري العمل حالياً على ايصال التيار الكهربائي اليها فيحصل الى (٢٦) تجمعاً سكانياً يبلغ عدد سكانها (١٢٩٥٦) نسمة اي ما نسبته (١٤%) من مجموع سكان المحافظة. وبذلك تصل النسبة مع نهاية عام ١٩٨٧ الى حوالي ٩٠% من السكان في المحافظة، حيث يلاحظ تفاوت كبير في تغطية هذه الخدمة ما بين منطقة المفرق ومنطقة البدية، واذا ما اخذت كل منطقة على حدة، نجد انه بالنسبة الى منطقة المفرق تبلغ نسبة السكان الذين تصلهم خدمة الكهرباء فعليها (٨٢%) من مجموع سكان المنطقة بينما لا تتعدي هذه النسبة (٥٢%) من مجموع سكان منطقة البدية وذلك بسبب تبعثر تجمعاتها السكانية. أما بالنسبة الى المشاريع في هذا القطاع فتشمل مشاريع توسيعات في الشبكات الحالية وكذلك استكمال مشروع محطة رحاب واستكمال تطوير شبكة المفرق وايصال التيار الكهربائي الى (٧٤) تجمعاً سكانياً، كل هذه المشاريع بكلفة (٣٥) مليون دينار.

٤. الصرف الصحي: لا تتوفر حالياً شبكة مجاري عامة في المحافظة وتنعدم السائد هو استعمال الحفر الامتصاصية، ويجري العمل حالياً على اقامة شبكة مجاري لمدينة المفرق ويبلغ عدد التجمعات السكانية التي تستخدم هذه الطريقة (الحفر) ٧٩ تجمعاً سكانياً وتغطي (٨١٩٢٢) نسمة، أي ما نسبته (٨٨%) من مجموع سكان المحافظة، واذا ما اخذت هذه النسبة لمنطقة البدية والمفرق كلاً على حده نجد ان (٩٥%) من سكان المفرق يستخدمون الحفر الامتصاصية ولا تتعدي نسبة من يستخدمون الحفر الامتصاصية ٧٣% من سكان منطقة البدية.

الطرق القووية والزراعية: يبلغ عدد التجمعات السكانية في المحافظة المخدومة بطرق جيدة (٣١) تجمعاً سكانياً وبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٤٥٥٧١) نسمة، أي ما نسبته (٤٩%) من مجموع سكان المحافظة، بينما بلغ عدد التجمعات التي تعاني من طرق سيئة او غير صالحة أكثر من (١٠٤) تجمعات

سكنية يقطنها (٤٦٦٢٠) نسمة أي ما نسبته (٥٠٪) من مجموع سكان المحافظة، أما في منطقة البدية الشمالية فنجد ان الوضع أسوأ بكثير من ذلك اذ لا يتجاوز عدد السكان المخدومين بطرق جيدة (٢٩٦١) نسمة أي ما نسبته (٦٥٪) من مجموع السكان المخدومين وما يعادل (١٠٪) من مجموع سكان المنطقة. أما بالنسبة الى مشاريع الطرق فتتضمن مشاريع انشاء طرق جديدة ومشاريع تحسين طرق قائمة حيث قدرت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع (١٨) مليون دينار.

٦. النفايات: تقوم المجالس المحلية حالياً بجمع النفايات في (٢٢) تجمعاً سكانياً فقط، وتشكل نسبة السكان الذين تغطيهم الخدمة، ليقارب (٦٠٪) فقط من مجموع سكان المحافظة وتصل التغطية في منطقة المفرق وحدها حوالي (٧٠٪) من مجموع سكانها.

المشاريع التينفذت في عامي ١٩٨٧/١٩٨٦

بدأ العمل بمشاريع خطة تنمية اقليم المفرق في عام ١٩٨٦، وقد باشرت الأجهزة التنفيذية جهودها لتنفيذ خطة تنمية الأقليم ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وقد بوشر العمل بالخطة في بداية عام ١٩٨٦ بعدد من المشاريع الا انها لم تتجز في نفس العام واستمرت تجفيتها حتى عام ١٩٨٧، كما يتضح من الملحق رقم (٧ - ٢).

ومن الملاحظ ان معظم المشاريع التنموية مخصصة للمحافظة باكملها وليس مجرد انتشار على الوحدات التنموية حيث بلغ حجم الانفاق الفعلي لمشاريع وزارة التربية والتعليم (٣٤٨٣٠) ألف دينار في حين كان المخطط للانفاق هو (١١١) ألف دينار اي بزيادة ٤٤٪ عن المخطط ل تلك المشاريع على مستوى المحافظة.اما بالنسبة لقطاع النقل وانشاء الطرق فقد بلغ حجم الانفاق الفعلي مليونين ونصف دينار بينماقدر الانفاق المخطط بـ (٢) مليون دينار، ونلاحظ ان الانفاق الفعلي في قطاع الصحة بلغ ٢٥ ألف دينار فقط من اصل مليون و(٧) ألف دينار مخصصة للانفاق على قطاع الصحة.

اما قطاع المياه والري فقد بلغ الانفاق الفعلي (١١٦١) ديناراً مقابل (١١٢) ألف دينار كمخطط فعلي للانفاق مما يدل على زيادة كبيرة في حجم الانفاق على الطرق من الانفاق الفعلي على مشاريع قطاع المياه والري مقابل ما خطط له.

اما قطاع الزراعة فنلاحظ تناقصاً في الانفاق الفعلي عن ذلك المخطط له بموجب خطة التنمية حيث بلغ الانفاق الفعلي (١١٣٥) ألف دينار بينما بلغ المخطط للانفاق (١٥١) ألف دينار، رغم كونه قطاعاً مهماً في المحافظة.

من هنا نلاحظ الفارق بين حجم المخطط له في خطة تنمية اقليم المفرق وبين حجم الانفاق الفعلي مما يدل على ضعف الأجهزة التنفيذية في قدرتها على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الأقليمية، اضافة الى القصور في التنبؤات للأجهزة للتخطيطية بحجم الانفاق الفعلي، من جهة أخرى نلاحظ أيضاً، وجود فائض في المخطط له في بعض القطاعات كالصحة والاسكان، حيث بلغ ما خطط لانفاقه في الاسكان والأبنية (٥٦) ألف دينار بينما كان الانفاق الفعلي (٣٢٢) ألف دينار، وقطاع الصحة (١٠٧) ألف دينار تم انفاق (٢٥) ألف دينار فعلياً، بينما تم انفاق (٣٧) ألف دينار لقطاع المواصلات والتي لم يكن لها وجود في الخطة التنموية، ويمكن ان نعزى ذلك اما الى عدم تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها كاملاً بدليل انها لم تتجز في عام ١٩٨٦ واستمرت الى عام ١٩٨٧، او وجود أخطاء في حجم تقديرات النفقات المخطط لها حين وضع الخطة التنموية.

٧-٥ مشاريعنفذت عام ١٩٨٧ لم تكن في الخطة لنفس العام:

تم تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التنموية والتي لم تكن موجودة في خطة تنمية اقليم المفرق عام ١٩٨٧ وشملت هذه المشاريع مختلف القطاعات الاجتماعية والخدمية والانتاجية اضافة لقطاع البنية التحتية. وعلى الرغم من ان نصيب مدينة المفرق كان له حصة الأسد من هذه المشاريع الا انها توزعت ايضا على الوحدات التنموية وبأحجام اتفاق مختلفة. فقد تم تنفيذ مشروعين زراعيين في الخناصري بمبلغ ٢٠٠٠ دينار في عام ١٩٨٧ واستحوذ قطاع المواصلات (البريد والهاتف) على ٤٤ ألف دينار في المنشية و ٢٠٠ الف دينار في ام القطين و ٣٠ الف في سما السرحان ورحاب ٢١ ألف وبعدها ٢٦ ألف دينار. وفي قطاع الصحة تم احداث مراكز صحية في ام السرب ودير الكهف والمنشية ودير السعن بمبلغ ١٤ ألف دينار وتم تجهيز مستشفى الرو يشد بسبعة آلاف دينار.اما قطاع الشباب فقد بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في عام ١٩٨٧ والتي من ضمنها انشاء نادي في المنشية بتكلفة ٦ آلاف دينار وتحسين نادي سما السرحان بثلاثة آلاف دينار. ويلي ذلك قطاع الزراعة والتعاون من حيث انشاء عيادة بيطرية في سما السرحان بتكلفة ٣٠ ألف دينار. وفي قطاع الصناعة تم اقامة مصنع البولسترين في صباحا بتكلفة ٣٠٠ ألف دينار وهو النشاط التصنيعي الوحيد الذي وجد في عام ١٩٨٧.

٧-٦: مشاريع قيد التنفيذ لنهائية ١٩٨٧

ما زال هناك بعض المشاريع الواردة في خطة التنمية الاقليمية لمحافظة المفرق قيد التنفيذ في مختلف القطاعات حيث بلغ مجموع الانفاق الفعلى للمشاريع قيد التنفيذ ١١٥٨٨١ ألف دينار من المخطط للانفاق والبالغ ١٣٧٦ ألف اي بنسبة ٤٢٪ من الانفاق المخطط.

وقد استحوذ قطاع الزراعة على الأهمية الاولى حيث انفاق (٢١١) ألف دينار من اصل المخطط للانفاق (٤٣٥) دينار ويلي ذلك قطاع الري والمباهب الواقع ١٤٢٣ ألف دينار من اصل (٢٥) ألف دينار مخصصة للانفاق في هذا المجال. ويلي في الأهمية الثالثة قطاع الاسكان والأبنية الحكومية حيث انفاق ما مجموعه ١٢١٨ ألف دينار من اصل (٥٠) ألف دينار و يأتي قطاع المواصلات في الموضع الرابع بين القطاعات المختلفة من حيث الأهمية في الانفاق الفعلى حيث انفاق ما مجموعه (٣٥) ألف دينار خصصت لكمال شبكات هاتفية وشبكة بريدية.

وفيمما يلي تفصيل للمشاريع وتلتفتها الفعلية والمخططة حسب القطاعات

١. المشاريع الزراعية:

تم انفاق (٢١١) ألف دينار على القطاع الزراعي وبلغ ما انفق على تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة ١٩٠ ألف دينار في كافة المناطق علماً بأن الانفاق المخطط لتطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة كان ٤٣٥ الف دينار وبذلك تكون نسبة الانفاق الفعلى ٤٢٪ مما هو مخطط له. وقد تم انفاق -لغاية الان- ١٦ ألف دينار على مشروع التحرير الوطني و (٥) ألف دينار على مسح الاراضي وتصنيف التربة.

٢. مشاريع الري:

تم انفاق ما مجموعه ١٢٧٣ ألف دينار على مشاريع حفر آبار جديدة في البناء وصرف بمبلغ ١٤ ألف

دينار على صيانة بث صباح المائي اما تحدث وتوسيع شبكات المياه ومد شبكات مياه جديدة فقد بلغ الاتفاق عليهما (٤١) ألف دينار كان اكترها كلفة تحدث وتوسيع شبكة مياه الرويشد بـ (٢٣) ألف دينار.

٣. مشاريع الأبنية والاسكان الحكومية:

جرى تنفيذ مشروع بناء مديرية الشرطة في المفرق وانفق على المشروع ٨٨٠ ألف دينار، كما واقيم مخفر للشرطة في سما السرحان بمبلغ ٤٣ ألف دينار ولا زال العمل قائماً بإنشاء مركزي حدود في الرويشد وجابر وبكلفة ٢٠٠ ألف دينار لكل منهما.

٤. مشاور مع المؤسسات:

بعد تنفيذ ايصال خطوط و اكمال تمديد خط حيyan و يبلغ الانفاق ٢٠ ألف دينار كما تم اكمال تجديد الشبكة الهاتفية في ام القطرين وبتكلفة ٣ آلاف دينار اضافة الى تنفيذ شبكات بريدية في الرفاعيات حيث بلغ الانفاق ١٢ ألف دينار.

٥. مشاور مع النقل:

ومن المشاريع قيد التنفيذ، مشروع تحسين طريق الأزرق، الصفاوي الحدود العراقية وقد قدرت الكلفة الفعلية للمشروع بـ٨٠٠ ألف دينار.

٦. مشاكل الساحة والاثار:

ومن المشاريع قيد التنفيذ في عام ١٩٨٧ مشروع ترميم وصيانة الأماكن الأثرية وتطوير المناطق بكلفة ٢٦ ألف دينار.

٧-٧ مشاهدة التأهيل، المنهج

تم تنفيذ العديد من مشاريع التأهيل المهني فيإقليم المفرق، وقد توزعت هذه المشاريع على عدد من الوحدات التنموية. ومن الملاحظ أن معظم المشاريع المهنية تركزت في المشاريع الزراعية وخاصة تربية الأغنام إضافة إلى المشاريع التجارية الصغيرة وكان نصيب وحدة المفرق هو الأعلى، بلي ذلك مغير السرحان ، بلعما ، والذئتعة، كما يوضحها الجدول رقم (٦ - ٤).

جدول رقم (٤-٤)
مشاريع التاهيل للأسر، وتكليفها في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

القرية	عدد الأسر التي تم تاهيلها بمشاريع مهنية	تكليف المشاريع المهنية (بالدينار)	أنواع المشاريع المهنية
المفرق	٢٥	١٩٢٠٠	بقالات - مطاعم - مخابز - نوافذية، ملابس نوافذية، أحذية، مرطبات - محلات دواجن زراعي (الغنام)
رحا	١	٣٠٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
مفير السرحان	٤٨	١٣٥٨٠	زراعي (الغنام)
الباجع	١	١٠٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
الخلدية	٣	٢٦٠٠	تجاري (بقالات)
بلعما	١٠	٩٢٠٠	تجاري (بقالات وادوات منزلية)
المنشية	٨	٤٦٠٠	تجاري (بقالات وزراعي (دواجن))
الزعترى	١٨	٩٠٠٠	زراعي (الغنام)
المبروكة	١	٤٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
ايدون بني حسن	٧	٢٢٠٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)
عين والمعمريه	٢	١٥٠٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)

المصدر: تقرير لجنة متابعة خطة تنمية المفرق ١٩٨٧.

٧-٨: المشاريع التي لم تنجذب في عام (١٩٨٦) والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بالآلف دينار

اقليم المفرق:

ال المشروع	الموقع	النوع	الإنفاق	المخطط
١. الشباب	المجتمع الرياضي	المفرق	٢٥٠	٢٥
٢. الصحة	تطوير مستشفى المفرق	المفرق	١٠٧٠	٥٣٩١
٣. التربية والتعليم	أبنية التعليم الابرامي	المحافظة	٣٨٢	٥٢٥٧
	أبنية التعليم الثانوي	المحافظة	٣٠٩	٢٨٣٧
	مرافق تعليمية	المحافظة	٢٢١	٣٢٥٣
٤. الاسكان والأبنية التعليمية	الاسكان الوظيفي للعاملين في التربية	المحافظة	٥٦	
	طريق الزرقاء - المفرق - الحدود	وطني	١٠٠٠	٨٠٠٠
٥. النقل	السورية	وطني	٥٠٠	٢٠٠٠
	طريق الهاشمية - رحاب - جامعة اليرموك	وطني	٥٠٠	٥٠٠٠
	طريق الزرقاء - دحل - جرش	وطني		

٦. المواصلات	فتح شعب بريدية بناء مكتب بريدي	-	العاقب	منشية بنى حسن -	٢٧٠	٣٠
٧. المياه والري	تنفيذ شعب بريدية هو يشان	٧٠	ام بطيمية /	منشية بنى حسن -	٢٧٠	٣٠
٨. الزراعة	تحديث وتوسيع شبكات مياه استغلال آبار جديدة	٥٠	الحراء	السعيدة	٩٤٥	٣٣٨
	تحسين وصيانة محطات ضخ البشرية	-	المفرق	المفرق	١٥٠	١٤٩٢٠
	شبكات مجاري ومحطة تنقية	١٠٦٢	المفرق	المفرق	٣٠٨	٣٣٥
	تحديث وتوسيع شبكات مياه	-	جوانب الطرق	جوانب الطرق	٥١	٨٠
	الترحیج السنوي	١٠٠	صيحا - هذه نادرة	الصرا		
	إنشاء محجر بيطري					

ومن الملاحظ على المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ أن معظمها نفذت في المفرق على مستوى المحافظة يلي ذلك المشاريع ذات الصبغة الوطنية المتمثلة بالنقل والطرق حيث كان نصيبها من الإنفاق حوالي ١٥ مليون دينار. أما من حيث القطاعات فيأتي التعليم في المرتبة الثانية بعد النقل، واحتل قطاع المياه والري المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق الفعلي.

٧-٩: المشاريع غير المخطط لها والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بالآلف دينار.

على مستوى المحافظة

النوع	المشروع	المحافظة	التكلفة	١. التربية والتعليم
صيانة مدارس	صيانة مدارس	المحافظة	٧٦٠٠	٧٦٠٠
المجموعه مدارس	تركيب حديد حماية لمجموعة مدارس	المحافظة	٢١٠	٢١٠
مدارس	تركيب درابزين لمجموعة مدارس	المحافظة	٨٠٣	٨٠٣
صيانة المديرية	صيانة المديرية	المفرق	٣٣١	٣٣١
المفرق	مبني مديرية الدفاع المدني	المفرق	٧٢٠٠	٧٢٠٠
محطة الخناصري ومستودعات الاعلاف الخناصري	محطة الخناصري ومستودعات الاعلاف الخناصري	الخناصري	٧٦٠٠	٧٦٠٠
تطوير المرااعي المحمية	تطوير المرااعي المحمية	الخناصري	٦٢٠٠	٦٢٠٠

على مستوى الوحدة التنموية:

المفرق:

١. السياحة والآثار	تسبيح مدينة الذرين	المفرق	٢٨٠٠
٢. المواصلات	بناء سور لمكتب بريد	المفرق	٣٠٠٠
٣. الزراعة والتعاون	إنشاء صور ورصيف للعيادة البيطرية	المفرق	٩٠٠٠

المنشية

النوكافلة	الموقع	المشروع	المنطقة
٦	المنشية	نادي منشية بنى حسن الرياضي	١. الشباب
٥	المنشية	احداث عيادة أسنان	٢. الصحة
٣٠	المنشية	بناء مكتب بريد	٣. المواصلات
٤	ام النعام الشرقية	شبكة هاتفيه	
١٠	ام النعام الغربية	شبكة هاتفيه	

سما السرحان

٣٠	سما السرحان	بناء جدار استنادي لنادي رياضي	١. الشباب
٣٠	سما السرحان	بناء مكتب بريد	٢. المواصلات
١٤	سما السرحان	محمية المنطقة التعاونية	٣. الزراعة والتعاون
٣٠	مثلث المغير	مصنع البولسترين	٤. الصناعة

صباحا:

٣٠	صباحا	إنشاء عيادة بيطرية ومركز زراعة	١. الزراعة والتعاون
----	-------	--------------------------------	---------------------

ام القطين:

٢٠	الرافعيات	مكتب بريد	١. المواصلات
----	-----------	-----------	--------------

دير الكهف:

٥٠	دير الكهف	احداث مركز صحي	١. الصحة
١٠	دير القن	احداث عيادة صحية	٢. المياه والري
٤	دير الكهف	كهرباء محطة المياه	

الرويشد

٧	الرويشد	تجهيز مستشفى الرويشد وتزويدة بجهاز اسنان جديد	١. الصحة
---	---------	---	----------

رحاب:

١٢	بوبيضة العليمات	شبكات هاتفيه	١. المواصلات
٦	حمام العموش	شبكات هاتفيه	
٣		شبكة ربط مكتب بريد رحاب	

بلغما

١٠	بلغما	شبكات هاتفية	١. المواصلات
٨	الزفة	شبكات هاتفية	
٨	حيان	شبكات هاتفية	

الباعرج:

٥	ام السرب	احداث مركز صحي	١. الصحة
---	----------	----------------	----------

يتضمن المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ ولم تكن في الخطة الخمسية لتنمية القليم المفرق - ١٩٩٠ أنها قد غطت تقريراً معظم الوحدات التنموية وإن لم تكن موزعة بين قرى الوحدات التنموية. كما أن معظم الإنفاق على هذه المشاريع كان في الوحدات التنموية وبشكل أعلى من الذي حصلت عليه المشاريع على مستوى المحافظة مع غياب تنفيذ مشاريع على المستوى الوطني في القليم.

وعلى مستوى القطاعات فقد نال الإنفاق على الصناعة حوالي (٣٠٠) ألف دينار. على أن ذلك لا يعني أي توسيع في القاعدة الصناعية نظراً لكون هذا الإنفاق متصل باقامة مصنع واحد فقط وهو مصنع البوسترين في المغير، بلي ذلك من حيث المشاريع المنفذة مشاريع المواصلات وخاصة الشبكات الهاتفية ومكاتب البريد، والخدمات الصحية على التوالي، وما يذكر أن هذه الخدمات تعاني من بعض النقص في مختلف الوحدات التنموية.

٧ - ١٠. المشاريع التي ما زالت قيد التنفيذ حتى انتهاء عام (١٩٨٧)

المشروع	الموقع	المخطط	الإنفاق الفعلى	الإنفاق المخطط
١. الاسكان والابنية والحكومية	إنشاء مبنى مديرية الشرطة	المفرق	١٠٠	٨٨٨
مخفر شرطة	سما السرحان الصفاوي	٥٠	٤٣٠	-
إنشاء مركز حدود	جابر	٢٠٠	-	-
إنشاء مركز حدود	الرويشد	٢٠٠	-	-
ترميم وصيانة الأماكن الأثرية	المحافظة	٣٤	-	-
٢. السياحة والآثار	تطوير المتاحف	المحافظة	١	-
٣. النقل	تحسين طريق الأزرق - الصفاوي	وطني	٨٠٠	-
	الحدود العراقية			
٤. المواصلات	تحو يل مسار خطوط تحديد الشبكة	حيان	-	٢٠٠
٥. المياه والري	اكمال تحديد الشبكة	ام القطفين	-	٣٠
	تنفيذ شب بريدية	الرفاعيات	-	١٢٠
	صيانة بئر صبحا	صبحا	-	١٤٠
	تحديث وتوسيع شبكات	ام القطفين	٢٥	١٠
	حفر آبار جديدة	البنانة	-	١٢٧٣
	تحديث وتوسيع شبكات مياه	الرويشد	-	٣٣٠
	تحسين محطة ضخ الرويشد	الرويشد	-	١٠
	مد شبكات مياه جديدة	الصالحية	-	٢٥
٦. الزراعة	تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة	كافلة المناطق	٤٣٥	١٩٠٠
	التحرير الوطني	كافلة المناطق	-	١٦٠
	تصنيف التربة ومسح الاراضي	المنطقة الشرقية	-	٥٠

يتضح من قائمة المشاريع قيد التنفيذ ان مشاريع المياه والري تستحوذ على أهمية كبيرة بين المشاريع التنموية، حيث تم اتفاق ما يزيد على (٢١٠) ألف دينار على تلك المشاريع. يلي ذلك التطوير الزراعي والمشاريع الزراعية الأخرى والتي بلغ الإنفاق الفعلى عليها حوالي (٢١٥) ألف دينار الا أنها توزعت على كافة المناطق وشملت مشاريع التحرير وتطوير الأراضي المرتفعة ومسح التربة. كما مثل الإنفاق على المراكز الأمنية والشرطة في مختلف المناطق المرتبة الثالثة بين الإنفاق على المشاريع قيد التنفيذ.

هوامش الفصل السابع

١. انظر: الخطة الاقتصادية والخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، خطة تنمية إقليم المفرق.
٢. سلطة المياه والمجاري، محافظة المفرق، تقرير غير منشور ١٩٨٧.
٣. هناك مشاريع مخصصة للوحدات التنموية بينما هناك مشاريع تخدم المحافظة ككل كالطرق الرئيسية التي تربط بين أكثر من وحدة تنموية وبين مركز المحافظة، مدينة المفرق.
٤. جميع المعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدّة من تقارير لجنة متابعة خطة تنمية إقليم المفرق لعامي ١٩٨٧/١٩٨٦. سواء فيما يتعلق بالمشاريع التي نفذت وتلك التي لم تنفذ أو في طريقة تنفيذها إضافة إلى بعض المقابلات مع المسؤولين الرسميين.

الفصل الثامن

**المشاريع الانمائية المقترنة لتحسين
الوضع الاقتصادي والاجتماعي
في اقليم المفرق**

المشاريع الانمائية المقترحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقليم المفرق

المشاريع الانمائية المقترحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

يتناول هذا الفصل أهم المشاكل والمقترنات التي أظهرها المسح الميداني للسكان إضافة إلى مشاريع انمائية مقترنة استمدت من خطة تنمية أقليم المفرق وخطط مجالس تنمية الوحدات الإدارية. هذا وقد تم تجميع وتصنيف المشاكل والمقترنات التي أوردها سكان أقليم المفرق بوحداته التنموية حسب النشاط الاقتصادي والقطاعات الاجتماعية.

١-٨: المشاكل والمقترنات:

تميزت المشاكل والمقترنات التي ذكرها المواطنون في الأقليم بالتنوع والتعدد وقد غطت قطاعات ونشاطات اقتصادية واجتماعية متعددة. وعند اجراء المسح الميداني تم الطلب الى المواطنين ذكر أهم خمسة مشاكل واقتراحات لحلها. وقد تركزت المشاكل في قطاعات الخدمات الاجتماعية والكهرباء والماء والنقل والمواصلات والعملة والبنية الأساسية. وفيما يلي تفصيل للمشاكل والمقترنات حسبيما ذكرها السكان وخرج بها المسح الميداني.

١. المشاكل:

تظهر بيانات التعداد ان غالبية المشاكل التي أبرزها السكان في أقليم المفرق ترتكز في قطاع الخدمات الاجتماعية وخاصة الخدمات الصحية والبريدية حيث أشار ما مجموعه (١٠١٥) عائلة الى وجود مشكلة الخدمات الصحية والبريدية أي ما نسبته ٦١٨٪ من مجموع السكان. وجاءت مشكلة النقل والطرق لتشكل ما نسبته ٤٤٪ من مجموع المشاكل للسكان والخدمات التعليمية ٩٢٪ ثم مشكلة المياه والمجاري والعملة. وقد برزت مشكلة عدم توفر خدمات بريدية في المقدمة حيث شكلت ٤٣٪ من حجم المشاكل التي أوردها السكان ثم مشكلة عدم توفر خدمات صحية مناسبة ٣٥٪، في حين شكلت مشاكل المواصلات وعدم توفرها ٢١٪ وعدم وجود طرق معبدة ٢١٪ وشكلت مشاكل التعليم كعدم توفر الكتب المدرسية ١٩٪ من مجمل المشاكل. أما المشاكل الاقتصادية كالقفر وقلة الدخل، وقلة فرص العمل ومنافسة العمال

الأجانب وارتفاع الأسعار شكلت بمجملها ما نسبته ٢٥٪ من جملة المشاكل. وفي قطاع الماء والكهرباء، فقد استأثرت مشكلة انقطاع المياه والكهرباء على ما نسبته ١٤٪ من حجم المشاكل التي يشكو منها السكان في الوحدات التنموية بينما استحوذت مشاكل عدم وجود مراكز اجتماعية (خياطة، امومة، حدائق ومنتزهات، رياض أطفال) على ما نسبته ٦٪ من جملة المشاكل. أما المشاكل الأخرى والهجرة فجاءت هامشية ٧٪ لكل منها، كما يتضح من الجدول (٨ - ١).

وإذا ما نظرنا إلى توزيع المشاكل حسب الوحدات التنموية فتعتبر مشكلة الخدمات البريدية والصحية وعدم توفر الخدمات الاجتماعية بصورة عامة إضافة إلى مشكلة النقل والمواصلات شاملة لجميع الوحدات التنموية في الأقليم^١. ولم تبرز في التعداد مشاكل زراعية أو صناعية أو خدمات مالية ذات أثر كبير.

١-٨ المقترنات:

جاءت اقتراحات سكان الأقليم المفرق موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية، وقد تركزت معظمها في تحسين الخدمات البريدية والصحية إضافة إلى تحسين البنية التحتية من طرق ومواصلات، وكهرباء، ومياه ومجاري.

وقد استحوذ قطاع الخدمات الاجتماعية على ما نسبته ٣٠٪ من مجمل المقترنات حيث بلغت مقترنات تحسين الخدمات البريدية ما نسبته ٢٣٪ وتحسين الخدمات الصحية ٣٦٪ وزيادة الارشاف الصحي ٣٥٪ من جملة الاقتراحات، وغطت اقتراحات تحسين التعليم ٧٪ كما هي في الجدول (٨ - ٢). وجاءت مقترنات تحسين المواصلات والطرق وكذلك الخدمات الصحية بالترتيب الأول بين مقترنات السكان واستحوذت على ٣٦٪ لكل منها تليها تحسين الخدمات البريدية، ومن الملحوظ أن مقترنات السكان لتحسين الوضع الاجتماعي جاءت تقريرياً استجابة وكحل لما يرونها من مشاكل.

جدول (٨ - ١)
مشاكل سكان الأقليم المفرق كما يراها السكان عام ١٩٨٧

النسبة	النكرار	المشاكل
٠٥٠٠	٨٠	١. الفقر
٠٨٢٠	١٣٠	٢. مشاكل العمالة والقوى العاملة
٠٠٦٠	٠٠٨	٣. الهجرة
٤٣١٠	٦٨٦	٤. النقل والطرق
٣٣٤٠	٥٣١	٥. البريد والمواصلات
١٢٣٠	١٩٥	٦. المياه والمجاري
٠٣٧٠	٠٥٨	٧. الكهرباء والطاقة
٣١٨٠	٥٠٤	٨. خدمات تعليمية
٣٥٢٠	٥٦٠	٩. خدمات صحية
١١٦٠	١٨٥	١٠. خدمات اجتماعية
٣٧١٤	٥٩٤	١١. أخرى

المصدر: المسح للميداني.

جدول رقم (٨-٢)
مقترنات السكان لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي

المقترنات	النكرار	النسبة
١. توفير الخدمات الصحية	٤٣٦	%٣٦.٨
٢. تحسين الخدمات البريدية	٣٩٩	%٢٢.١
٣. توفير المواصلات وتعبيد الطرق	٤٢٦	%٣٦.٨
٤. إنشاء رياض أطفال	١٧٩	%١١.٣
٥. توفير فرص عمل	١٢٨	%٠٨.١
٦. تخفيض العمال الأجانب	٦٢	%٠٣.٩
٧. إنشاء مراكز خياطة	١٢٢	%٠٧.٧
٨. تحسين التعليم	٥٧	%٠٤.٧
٩. تخفيض الأسعار	٣٣	%٠٢.٢
١٠. تقديم مساعدات	٦٨	%٠٤.٣
١١. توفير مياه الشرب	٠٨١	%٠٥.١

المصدر: المسح الميداني.

٨-٢: المشاريع الانمائية الواردة في الخطة الإقليمية الخمسية

٨-٢-١: المشاريع الزراعية في محافظة المفرق:

تهدف الخطة الخمسية لقطاع الزراعة في محافظة المفرق الى ما يلي:

١. تطوير الأراضي الصالحة لزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل بفرض زيادة الانتاج فيها، وحفظ التربة.
٢. تطوير الأراضي الرعوية وزيادة قدرتها على الحمولة الرعوية.
٣. زيادة الثروة الحيوانية والتوزع في تصنيعها.
٤. زيادة مساحات الأراضي المروية الصالحة للزراعة.
٥. زيادة انتاجية القطاع الزراعي باستعمال مختلف الوسائل من تنظيمية وبحث وارشاد زراعي.

أهم المشاريع الزراعية على مستوى المحافظة:

١. التحرير السنوي: يهدف المشروع الى تحرير ما مساحته (١٨) ألف دونم من الاراضي العارية، أي بمعدل (٣٦٠٠) دونم سنوياً، كما يهدف الى انتاج الغراس الحرجية الازمة للمشروع. وتقدر تكلفة المشروع بـ (٥٠٠) ألف دينار.
٢. صيانة التربة وزراعة الأشجار المثمرة: يهدف المشروع الى تطوير وزراعة الأراضي المرتفعة التي سيتم استصلاحها بصيانة تربتها، وانشاء الجدران الاستنادية والخطوط الكنسورية، وشق الطرق الزراعية، والمعاطب الزراعية وكل ما يتعلق بصيانة التربة من أعمال فنية وادارية لما مساحتها (١٥) ألف دونم في مختلف مناطق المحافظة وقدر تكلفة المشروع بـ (٥٠) مليون دينار.
٣. تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة: و يهدف المشروع الى القيام بأعمال البحث العلمي الزراعي وابطال

- الناتج الى المزارعين وتحسين خدمات الارشاد الزراعي، وتقدر تكلفة المشروع بـ (٤١) مليون دينار.
٤. انتاج الغراس المثمرة والاشتال: ويهدف المشروع الى توفير الاشتال والغراس المثمرة الخالية من الامراض والفيروسات لختلف المشاريع الزراعية وخاصة مشروع تطوير حوض نهر الزرقاء وزراعة الاشجار المثمرة وتقدر تكلفة المشروع بـ (٢٤٠) الف دينار.
٥. تطوير حماية الغابات: ويهدف المشروع الى الحفاظ على الثروة الحرجية من الحرائق والاعتداءات بفتح الطرق الحرجية واقامة ابراج المراقبة وتحديد الاراضي الحرجية. وتقدر تكلفة المشروع بـ (٣٦٤) الف دينار.
٦. تطوير المرعى الطبيعية: ويهدف المشروع الى وقف التدهور في الاراضي الرعوية، ورفع قدرتها الانتاجية وحملتها، من خلال اتباع الاساليب الحديثة في حفظة البرة والمياه وزراعة الشجيرات الرعوية والعلفية وحمايتها من التعديات وتقدر تكلفة المشروع بـ (٢٥٩) الف دينار.
٧. ادخال زراعة البقوليات في الدورة الزراعية: ويهدف المشروع الى ادخال البقوليات في الدورة الزراعية وزيادة الانتاج من الاعلاف في المناطق البعلية التي تقل امطارها عن (٢٥٠) ملم وسيقوم بتنفيذ هذا المشروع المنظمة التعاونية بالتعاون مع وزارة الزراعة وكلية الزراعة في الجامعة الاردنية، وتقدر تكاليف المشروع بـ (١٣٥) ألف دينار.
٨. تطوير انتاج البيض: ويهدف المشروع الى تطوير عمليات انتاج وتسويق البيض الذي تتولاه الجمعية الاردنية لانتاج وتسويق البيض ببناء مراكز ومستودعات تخزين ومحطات تدريج ومستودعات تبريد. وتقدر تكاليف المشروع بـ (١٧٠) ألف دينار.
٩. انتخاب وتحسين الأغنام العواسى: ويهدف هذا المشروع الى انشاء مزرعة تعاونية لتحسين سلالة الأغنام العواسى بطريقة الانتخاب، بالإضافة الى تحسين الخراف وتسويقهما، وتقدر تكلفة المشروع بـ (١٥٥) الف دينار.
١٠. إنشاء مركز للتجميع والشحن: ويهدف المشروع الى انشاء مركز لغايات تجميع وتجهيز المنتوجات الزراعية التي تتعامل معها الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية واعدادها للسوق الداخلي او التصدير الخارجي، وتقدر تكلفة المشروع بـ (١٠٠) الف دينار.
١١. محطات آلية زراعية: ويهدف المشروع الى خدمة اراضي الزراعة المطرية ومضاعفة انتاج المحاصيل الحقلية وخاصة القمح والشعير والاعلاف الخضراء، وتقدر تكلفة المشروع بـ (٢٣٩) الف دينار.

٨ - ٢ - ٢: المشاريع الانتاجية:

- الصناعة والتعدين:

ويهدف هذا المشروع الى:

١. تشجيع الصناعات التقليدية واستغلال الموارد المحلية المتوفرة في المحافظة.
٢. تشجيع الصناعات الزراعية.

و يتضمن الاجراءات التنظيمية التالية:

١. اجراء الدراسات للتعرف على المشاريع الصناعية الممكنة ودراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لها.
٢. تحديد موجودات المحافظة من المعادن والموارد التعدينية وابلاب احتياجاتها وتحديد الجدوى الاولية

لاستثمارها. وقد بدأت أعمال الحفر والتقييب عن الغاز الطبيعي والنفط في المنطقة الشرقية. وقد بلغت قيمة الاستثمار في خطة قطاع الصناعة والتعدين حوالي (٨٩) مليون دينار أي ما نسبته ٤٢٪ من مجمل استثمارات خطة المحافظة.

المشاريع:

أولاً: مشاريع منطقة المفرق التنموية:

- مشروع الشركة العربية الأمريكية للصناعات الغذائية: و يهدف هذا المشروع الى انشاء مصنعين الأول لانتاج مرکزات العصير والثاني لتصنيع الخضروات على شكل خضار مثلجة ومعلبة ومخلة وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٤) ملايين دينار، كما في جدول (٨ - ٣).
- مشروع مصنع للألبان ومشتقاتها: و يهدف هذا المشروع الى انشاء مصنع للألبان ومشتقاتها تنفذه الشركة العربية لصناعة الألبان التابعة المؤسسة المتقدعين العسكريين وبتكلفة قدرها (٤٠٠) ألف دينار.

جدول رقم (٨ - ٣)
مشاريع الصناعة في منطقة المفرق لعام ١٩٩٠/٨٦ (بالمليون دينار)

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	المشروع
٤٠٠٠	-	-	-	١٠٠٠	٣٠٠٠	١. مصنع مرکزات العصير وتصنيع الخضروات
٤٠٠	-	-	-	١٥٠	٢٥٠	٢. مصنع الألبان ومشتقاتها
٤٤٠٠	-	-	-	١١٥٠	٣٢٥٠	المجموع

المصدر: الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

ثانياً: مشاريع منطقة الباذلة الشمالية التنموية:

- مشروع تصنيع البندورة والخضروات: و يهدف هذا المشروع الى استيعاب جزء من الكميات الفائضة على شكل رب وعصير بندورة ومحليات، وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٥٠٠) ألف دينار.
- مشروع معمل لغزل الصوف ونسج البساط والسجاد: و يهدف هذا المشروع الى استيعاب كميات من الصوف المنتجة في هذه المنطقة وتطوير وتشجيع الصناعات التقليدية، وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٢٥٠) ألف دينار.
- مشروع مصنع للألبان ومشتقاتها: و يهدف هذا المشروع الى تصنيع الكميات المنتجة من الحليب الذي تنفذه المنظمة التعاونية بالمشاركة مع جمعية تعاونية لاصحاح المواشي وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٢٠٠) ألف دينار.

جدول رقم (٤-٨)
مشاريع الصناعة في منطقة البادية التنموية للأعوام ١٩٩٠/١٩٨٦

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	المشروع
٥٠٠	-	-	-	٤٠٠	١٠٠	١. تصنيع البندورة والخضروات
٢٥٠	-	-	٢٥٠	-	-	٢. غزل الصوف ونسج البسط
٢٠٠	-	-	٢٠٠	-	-	٣. مصنع الألبان ومشتقاتها
٩٥٠	-	-	٤٥٠	٤٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: الخطة الخمسية ٨٦ - ١٩٩٠.

ثالثاً: استثمارات القطاع الخاص: يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع المقالع والتعدين عدا عن مساهمته في المشروعات السابقة، وتمثل هذه الاستثمارات من المدخرات والقروض الفردية حيث يبلغ حجم هذا الاستثمار حوالي (٣٥) مليون دينار.

جدول رقم (٥-٨)
المشاريع الرأسمالية لقطاع الصناعة والتعدين في اقليم المفرق للأعوام ٨٦ - ١٩٩٠ (مقدمة بالآلاف)

المجموع	١٩٩١	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	المشروع
٣٥٩٣	١٢٥٣	٧٦١	٩٨٨	٢٥٧	٢٣٤	١. المقالع والتعدين
	٤٠٠٠	-	-	-	١٠٠٠٣٠٠	٢. مصنع مركبات العصير وتصنيع
						الخضروات
٤٠٠	-	-	-	١٥٠	٢٥٠	٣. مصنع الألبان ومشتقاتها
٥٠٠	-	-	-	٤٠٠	١٠٠	٤. تصنيع البندورة والخضروات
٢٥٠	-	-	٢٥٠	-	-	٥. غزل الصوف ونسج البسط
٢٠٠	-	-	٢٠٠	-	-	٦. و السجاد مصنع الألبان في الرويشد
٨٩٤٣	١٢٥٣	٧٦١	١٤٣٨	١٩٠٧	٣٥٨٤	المجموع

مصادر التمويل لهذه المشاريع مقدمة بالآلاف دينار:

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	قطاع خاص
٨٩٤٣	١٢٥٣	٧٦١	١٤٣٨	١٩٠٧	٣٥٨٤	

المصدر: الخطة الخمسية ٨٦ - ١٩٩٠.

٢-٣: مشاريع الخدمات الاجتماعية

أ. قطاع التنمية الاجتماعية:

و يشتمل على إقامة عدة مشاريع لخدمة التنمية الاجتماعية ومن أهم هذه المشاريع:

١. مشروع رعاية الطفولة: يهدف هذا المشروع الى تشجيع الأهالي لتأسيس جمعيات تطوعية يكون أولويات أهدافها فتح مراكز للعناية بالطفولة المبكرة والى دعم الجمعيات التطوعية في الريف والتي لديها مراكز الرعاية للطفولة المبكرة، وتقدر تكاليف المشروع بحوالي (١٨) ألف دينار.
٢. حفز ودعم الجهود الذاتية للتجمعات المحلية: يهدف هذا المشروع الى تشجيع المواطنين للمساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تحتاجها مناطقهم وتنسق كافة التنظيمات الاجتماعية الموجودة في المجتمع المحلي مثل البلدية، الجمعية التعاونية، النادي الرياضي وغيرها للتعاون بشكل فعال والعمل كوحدة واحدة، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (١٥٣) ألف دينار.
٣. استثمارات القطاع الخاص: من المتوقع ان تقوم الجمعيات الخيرية باستثمار حوالي (٢١٥) ألف دينار في مجال الرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي.
٤. تطوير الحرف اليدوية والصناعات التقليدية: يهدف هذا المشروع الى اقامة مركز للتدريب والاتصال للصناعات التقليدية والحرف اليدوية، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (١٠) ألف دينار.
٥. مراكز خدمات اجتماعية: يهدف هذا المشروع الى توفير برامج خاصة لرعاية الأطفال وبرامج خاصة لتدريب المرأة وتحسين مهاراتها.
٦. مشروع زيادة دخل الأسرة وفرص العمل: يهدف هذا المشروع الى دعم الأسر من خلال التخصص في أعمال الانتاج الغذائي ومساعدتهم بالبداء في عملية انتاج الآلبة الجاهزة وانشاء مركز لحفظ وتعليق الخضروات، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (٣٥) ألف دينار.

ب. قطاع المرأة:

يهدف هذا القطاع الى تحقيق ما يلي:

١. تربية قدرة ومهارات المرأة.
٢. اتاحة الفرص المتكافئة للمرأة للمشاركة بعملية التخطيط التنموي.
٣. تكثيف العناية الصحية بالمرأة والطفل.

لذلك فقد خططت عدة مشاريع لخدمة هذا القطاع من أهمها:

١. مشروع دمج المرأة في التنمية: يهدف المشروع الى زيادة مساهمة المرأة في التنمية وزيادة مساهمتها في دخل الأسرة، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (١٢٠) ألف دينار.
٢. مشروع مشغل يدوي للحياكة والنسيج: و يهدف هذا المشروع الى سد حاجة المحافظة من اللباس المدرسي ولباس المرشدات والممرضات وتقدر كلفة هذا المشروع بحوالي (٦٠) ألف دينار.
٣. مركز للارشاد والتأهيل: و يهدف هذا المشروع الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وأسرتها عن طريق مساعدتها لاعمالها نفسها وأطفالها بابعاد فرص عمل مناسبة وتدريبها على مهارات انتاجية، وتقدر تكلفة هذا المشروع بحوالي (٣٠) ألف دينار.

ج. قطاع الشباب:

يهدف هذا القطاع الى ما يلي:

١. توفير المنشآت الرياضية لتشجيع ممارسة النشاطات الرياضية المختلفة.
٢. دفع الشباب لاستثمار اوقاتهم في نشاطات تساعد على نموهم الجسدي والعقلي.
٣. توفير مراكز مناسبة للشباب والشابات من أجل القيام بنشاطات ايجابية تعمق المشاركة والخدمة التطوعية وتساعد في بناء وصقل شخصيات قيادية. لذلك فقد انشأت عدة مشاريع لخدمة هذا القطاع كان من أهمها:

١. مجمع رياضي: يهدف هذا المشروع الى اقامة مجمع رياضي متكامل في مدينة المفرق يخدم كل المحافظة لممارسة النشاطات الرياضية المختلفة. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (٤٠) مليون دينار.
٢. مراكز شباب وشابات: و يهدف هذا المشروع الى توفير المكان الملائم لممارسة النشاطات الثقافية والتطوعية بشكل منظم. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (٤٠) ألف دينار.

د. قطاع الصحة:

يهدف هذا القطاع الى ما يلي:

١. التوسيع في الرعاية الصحية الثانوية وتطويرها.
٢. ايصال الخدمات الصحية الأولية الى الاماكن النائية.
٣. تعميم الخدمات الصحية.

ويتطلب هذا وجود مراكز صحية في الأماكن المختلفة من مناطق محافظة المفرق حيث لا بد من التوزيع العادل بين القرى وتوفير العناية الصحية لكل بلدة. لذلك فقد اعدت عدة مشاريع لخدمة المجال الصحي كان من أهمها:

١. بناء مركز طبي تابع للخدمات الطبية الملكية: يهدف هذا المشروع الى تقديم الخدمة الصحية الأولية لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم في قرى المفرق سواء كانت قرية او بعيدة عن مركز المحافظة.

هـ. قطاع التربية والتعليم:

يهدف هذا القطاع الى:

١. توفير الأبنية المدرسية الملائمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة.
٢. توفير المرافق المدرسية الضرورية للعملية التعليمية.
٣. استخدام أجهزة الكمبيوتر في التعليم.

مع وجود العدد الهائل من المدارس الموزعة في منطقة المفرق الا ان هناك الكثير من القرى والتي تفتقر الى وجود مدرسة، لذلك نجد ان المستوى التعليمي يتنااسب طردياً مع وجود المدارس وخاصة بالنسبة للإناث فان تدريس الفتنة مرتبط بوجود المدرسة فنلاحظ ان الطالبة في القرى الريفية تستمر في الدراسة الى مستوى الصفوف التي تدرسها مدرسة البلدة وبعد ذلك اما ان تنتقل الى مدينة أخرى او تنتقل الى بيت والدها دون الاستمرار في التعليم، وهذا القطاع بحاجة الى عناية فائقة خاصة في زيادة قرارات المعلمين وتأهيلهم وفتح المدارس وتحسين نوعية التعليم.

و. قطاع الثقافة:

في كثير من القرى المحبوطة بالفرق نجد هناك أندية ثقافية ولكن هذه الأندية تأخذ مسميات ثقافية لكنها بعيدة عن الثقافة لعدة أسباب قد يكون من بينها عدم وجود المهتمين بهذه الاندية كما ان الكثيرون من القرى تفتقر الى وجود اندية مع ان غالبية السكان يطالبون بوجود اندية ثقافية ومكتبات عامة وما شابه ذلك من مراكز تعمل على التوعية ورفع المستوى الثقافي لسكان البلد.

٨ - ٤: مشاريع قطاع المواصلات:

اولاً: مشاريع على مستوى المحافظة:

١ تحديث الخدمة البريدية الآلية. يهدف المشروع الى تطوير وتحديث الخدمة البريدية لتجاهله زيادة حجم الحركة البريدية، وذلك بادخال الالات والأجهزة الحديثة والسريعة، وتقدر تكاليف المشروع بحوالي (١٠٠) ألف دينار.

ثانياً: مشاريع منطقة المفرق التنموية:

ا. خدمة البريد:

١. احداث مكاتب بريد: يهدف هذا المشروع الى احداث ٢ مكاتب بريد في ثلاث وحدات تنموية مختلفة، تخدم اكثراً من تجمع سكاني، وتقدر تكلفة المشروع بحوالي (٢٣) الف دينار، وهذه الوحدات التنموية هي بلعما ورحاب والحرماء.

٢. احداث وكالة بريد: يهدف هذا المشروع الى تغطية التجمعات السكانية الصغيرة الحجم، بالخدمة البريدية، ويشمل هذا المشروع احداث وكالتى بريد، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالى «٥» آلاف دينار، ويتغطي التجمعات السكانية البستان ودخل.

ب. المواصلات السلكية واللاسلكية:

١. انشاء مقسم الكتروني جديد: يهدف هذا المشروع الى انشاء مقسم الكتروني بسعة «٤٠٠٠» رقم بالإضافة الى ستة توابع الكترونية في كل من بلعما، المشية، رحاب، الحمراء، ثفرة الجب والزعرى، لخدمة «٦٤» قرية بسعة بمبدئية (٣١٠٠) رقم، وتبلغ تكلفة المشروع بحوالى (٥٥) مليون، ينفق خلال الخطة الحالية مليون دينار.

٢. احداث وكالات بريد: يهدف هذا المشروع الى احداث وكالتى بريد في وحدتي دير الكهف وشعبة بريد في وحدة صباحاً، وذلك لتغطية التجمعات السكانية الصغيرة الحجم في الباذية الشمالية بخدمة البريد، وتقدر تكلفة المشروع بحوالى «٧٧» ألف دينار، وتغطي التجمعات السكانية، دير الكهف، دير القن، قشاع سليتي والعینية.

وتتلخص مشاريع المواصلات في منطقة الباذية الشمالية، باحداث مكاتب بريد بكلفة «٢٥» ألف دينار و باحداث وكالات بريد بكلفة «٧٧» ألف دينار.

اما بالنسبة لمشاريع المحافظة فتقدر تكلفتها الاجمالية لجميع الخدمات البريدية بحوالى «١٦١» ألف دينار، وتنمويلها من القطاع العام.

ومن ملاحظتنا للمعلومات السابقة نجد ان الشعب البريدية قليلة بالنسبة للتجمعات السكانية ولا تتوزع على كافة القرى في منطقة المفرق والباذية ، وب خاصة، فيما يتعلق بالقرى البعيدة عن المدينة.

هوماش الفصل الثامن

١. طلب الى السكان ذكر اهم خمسة مشاكل يواجهونها، وادا زاد عن ذلك يذكر «آخر»، لذلك ظهرت المشاكل الأخرى كبيرة نسبياً.
٢. هذه المشاريع ملخصة بشكل ملخص من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، خطة تنمية اقليم المفرق.
٣. قسمت خطة تنمية اقليم المفرق الى منطقتين تنمويتين، تضم الاول المفرق وفيها ٨ وحدات تنموية، والثانية منطقة الباذية الشمالية وتضم ٦ وحدات تنموية.

الفصل التاسع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

يستعرض هذا الفصل أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة ويقدم بعض التوصيات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان أقليم المفرق.

٩- النتائج:

شملت الدراسة (١٢) وحدة تنموية في أقليم المفرق وغطت ما مجموعه (٨١) تجمعاً سكانياً من مجموع التجمعات السكانية والبالغة (١٤٩) تجمعاً وقد تم اجراء مسح اجتماعي واقتصادي لعينة بلغت ١٨٥٪ من سكان التجمعات السكانية في الوحدات التنموية غطت (١٥٩٠) أسرة وكان مجموع أفرادها وقت اجراء المسح (١٢٥٠٥) فرداً، أي بمعدل ٧٩ فرداً لكل أسرة.

وقد جرى المسح الميداني خلال الفترة من ١١/١/١٩٨٧ - ١٢/١٥/١٩٨٧ وشارك في جمع البيانات ٣٢ باحثاً منهم ١٢ باحثاً من يعرفون طبيعة المنطقة وسكانها كما تم جمع معلومات احصائية أخرى متصلة بالمسح الميداني من مصادر مختلفة وفبما يلي ملخصاً لأهم نتائج الدراسة فيما يتعلق بالخصوصيات الديمغرافية خط الفقر، مصادر الدخل وأوجه إنفاقه، الفوقي العاملة والبطالة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في الأقليم.

١. الخصائص الديمغرافية:

١. بلغ عدد سكان الأقليم باستثناء مدينة المفرق والخالدية (٦٢٥٢٥) نسمة يتتركز معظمهم في (٥) وحدات تنموية هي الحمراء، رحاب، المنية، سما السرحان، المفرق.
- ب. بلغ معدل الزيادة السنوية لسكان أقليم المفرق خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ حوالي ٣٢٪ تقريباً وهذه قريبة جداً من متوسط الزيادة في الأردن لعام ١٩٨٧.
- ج. شكل سكان المناطق التنموية حوالي ٧٢٪ من سكان الأقليم لعام ١٩٨٧.
- د. بلغت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة حوالي ٥٣٪ من سكان المنطقة مما يعكس ارتفاع معدل الاعالة، ويختلف التركيب العمري لسكان المنطقة من قرية إلى أخرى حيث تتراوح نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة إلى مجموع السكان ما بين ٤٦٪ كحد أدنى و٦٢٪ كحد أعلى.
- هـ. تراوح حجم الأسرة في هذا الأقليم ما بين ٦٢ فرداً كحد أعلى إلى ٦٤٪ كحد أدنى بينما بلغ متوسط حجم الأسرة لكافة الوحدات التنموية في الأقليم حوالي ٧٩ فرداً. وهذا المتوسط أعلى من متوسط حجم الأسرة لسكان الريف في الضفة الشرقية والبالغ ٧٦ فرداً، وكذلك أعلى من متوسط حجم الأسرة في

الاردن ككل والبالغ ٢٧٢ فرداً لكل أسرة.
و أظهر التعداد بأن المиграة الداخلية والخارجية لسكان المنطقة منخفضة نسبياً حيث بلغ أعداد المهاجرين إلى الخارج (١٤٤) فرداً وإلى داخل الاردن حوالي (١٤٤) أي مابينه ٤١٪ و ٤٢٪ من مجموع السكان على التوالي.

٢. خط الفقر:

قدر خط الفقر في الاردن ككل بحوالي ٢٣٠ ديناراً للفرد الواحد سنوياً عام ١٩٨٦ وذلك بناءً على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وقد أظهرت المعلومات المستقاة من المسح الاقتصادي والاجتماعي لإقليم المفرق أن معدل دخل الفرد السنوي يبلغ ٢٧٦٩ ديناراً مما يدل على أن متوسط الدخل أعلى من خط الفقر في الاردن بـ (٤٩) ديناراً وهذا يعني أن متوسط دخل معظم الأهالي هو أعلى من خط الفقر العام في الاردن.

وعلى مستوى الوحدات التنموية فقد ظهر أن هناك ٩ وحدات تنموية كان معدل دخل الفرد فيها أعلى من أو حول خط الفقر بينما باقي الوحدات التنموية والبالغة ٤ كان معدل دخل الفرد فيها أقل من خط الفقر.

وعلى مستوى الأسر التي هي تحت خط الفقر فقد اتضح أن هناك (٧٤) أسرة تعيش على دخل تحت خط الفقر أي ما معدله ٤٨٪ من الأسر بينما هناك (٨١٦) عائلة فوق خط الفقر منها (٣٠٥) أسرة فقط تعيش على دخل فوق خط الفقر بقليل. وهناك (٩١٥) أسرة تتلقى مساعدات مالية من مديرية التنمية الاجتماعية بمعدل سبع دنانير شهرياً. هذا وقد بلغ متوسط دخل الفرد في المفرق أقل بحوالي ٤١٢ ديناراً عن متوسط دخل الفرد في الاردن ككل.

٣. مصادر الدخل وأوجه الإنفاق:

اتضح أن (٣٨٥٪) من الدخل في الوحدات التنموية يتأتي من الوظائف الحكومية، العسكرية والمدنية، و (١٧٪) من العمل في القطاع الخاص و (٢١٪) من الزراعة و ٤٪ من التقاعد و ٤٪ من التحويليات وهناك أقل من ١٪ يتأتي من المساعدات الحكومية والخيرية وايجارات المساكن.

وقد بلغ معدل إنفاق الفرد السنوي في إقليم المفرق ٢٦٠ ديناراً بينما معدل إنفاق الفرد السنوي في الاردن ٥١٢ ديناراً في عام ١٩٨٥.

اما أوجه الإنفاق في إقليم المفرق فانها تتركز على الغذاء الذي حظي بمعدل ٤٩٪ من مجمل الإنفاق يليه الإنفاق على الملابس ١٨٪ والمواصلات ٦٪ والتعليم والماء والكهرباء والسكن وهناك نفقات أخرى متفرقة (المناسبات والاحتفالات ما نسبته ٦٪ من مجمل الدخل). هذا ويتم إنفاق ما نسبته ٦٪ من مجمل الدخل في منطقة المفرق، أي ان ما تبقى للادخار او الاستثمار هو جزء بسيط جداً من مجمل الدخل ولا يكفي لسد المتطلبات الطارئة عدا عن الاستثمارية هناك. مما يتطلب المساعدة الحكومية في جانب الاستثمار الانمائي.

٤. القوى العاملة وخصائصها:

١. المهن: يقل في إقليم المفرق عدد العاملين في مهنة الانتاج والمهن الفنية مقارنة بالمهن الأخرى وقد

بلغت نسبة العاملين في القوات المسلحة ٤٤% بما فيهم المتقاعدين من جملة العاملين فعلاً بينما بلغت نسبة العاملين في الانتاج ١٤% فقط من مجموع العاملين.

ب. المستوى التعليمي: تتصف العمالة في اقليم المفرق بتدني مستواها التعليمي حيث شكلت نسبة العاملين الاميين حوالي ١٧% من جملة العاملين وحملة الشهادة الابتدائية (٧١%) والاعدادية (٢٠%) من العاملين.

ج. مشاركة المرأة: شكلت نسبة الاناث العاملات في الاقتصاد المنزلي ما نسبته ٤٢% من جملة النساء في سن العمل في اقليم المفرق بينما بلغت العاملات النشطيات الاقتصادية نسبة متدنية بلغت ٤% وهي نسبة متدني أيضاً مقارنة مع المعدل العام للاناث من جملة الاردنيين العاملين والتي بلغت ١٢% لعام ١٩٨٧. وقد استحوذت مهن الفنانيين والأعمال الكتابية على ما نسبته (٣٠%) من جملة العاملات.

هـ. معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة: بلغ معدل المشاركة الاقتصادية لاجمالي سكان الاقليم في القوى العاملة (٣٩%) بينما بلغت للاناث (٤٢%) وللذكور (٣٧%). وتتفق هذه النسبة مع معدل المناطق الريفية في الاردن، وفيما اذا اختصرت النسبة على العاملين فعلاً والنشطون اقتصادياً فانها تتدنى بالنسبة للاناث لتصل الى ٢٤% من جمل العاملين. وتتفق معدل المشاركة الاقتصادية لتصل الى ٦٢% للسكان ككل.

٥. البطالة وأسبابها:

ا. البطالة: أشارت نتائج المسح الميداني الى وجود معدلات بطالة عالية في اقليم المفرق حيث بلغ معدل البطالة حوالي ٢٤% اي ٨٣٢ عاطلاً عن العمل من جمل القوى العاملة البالغة (٣٤٠)، وعلى الرغم من ان جزءاً من العاطلين يعملون في الزراعة موسمياً ولكن حتى لو تم احتساب هؤلاء العاملين موسمياً فان النسبة تصل الى ٥٥% من مجموع القوى العاملة وهي نسبة مرتفعة. وقد كانت أعلى معدلات البطالة في وحدات سما السرحان ورحايب، والباعع وأم الجمال.

بـ. فترة البطالة: بلغت نسبة العاطلين عن العمل لاكثر من سنة حوالي (٢٣%) من جمل العاطلين، كما بينت الدراسة ان حوالي (٧٧%) لم تزد فترة تعطيلهم عن السنة.

جـ. مكان البحث عن عمل: يتركز البحث عن عمل عند المتعطلين بالدرجة الأولى في منطقة المفرق ٥٥% ثم تأتي مناطق المملكة الأخرى في المرتبة الثانية، ثم العاصمة ثم البحث عن عمل خارج الأردن.

دـ. أسباب البطالة: أظهرت الدراسة ان عدم توفر فرص العمل هو أهم سبب لعدم الحصول على عمل، و يأتي تدني المستوى التعليمي والخبرة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ومنافسة العمال الآخرين، بينما كانت العادات التقليدية هي أهم سبب لعدم حصول الاناث على عمل او عدم توفره وبعدة عن مكان السكن، أما الأسباب «السلوكية» فلم تزد عن ٣% من جمل أسباب البطالة.

٦. الخدمات الاجتماعية:

اـ. التعليم: اتضح من هذه الدراسة ان الوضع التعليمي في اقليم المفرق هو أفضل حسب المقاييس الكمية من الوضع التعليمي العام في الاردن ككل. فقد بلغ عدد الطلبة في الاقليم لكل مدرسة حوالي ١٤٨ طالباً بينما بلغ ٢٨١ طالباً للاردن ككل. بينما بلغ عدد الطالب الى عند الشعب ٢١٣ طالباً لكل شعبه في المفرق وبلغ في الاردن ٣٢٢ طالباً لكل شعبه. بينما بلغ هذا المؤشر ٢٥٣ طالباً لكل معلم في الاردن بلغ ١٩٧ طالب لكل معلم في اقليم المفرق.

بـ. الصحة: يفتقر اقليم المفرق الى توزيع المرافق الصحية وهو بحاجة الى تحسين نوعي كما انها نفتقر الى عدد كاف من الممرضين والاطباء المقيمين. وقد ظهر ان هناك طبيب واحد لكل (٨٢٥٨) بينما هناك طبيب لكل ٦٤٠١ نسمة في الاردن ككل.

جـ. الاتصالات: لا زال هناك (٨٢) تجمعاً سكانياً لا تصل اليه الخدمات الهاتفية.

دـ. الكهرباء والماء: اتضح ان هناك ٩٣٪ من السكان تصلهم الكهرباء والمياه ولكنها لا تصل بانتظام حيث تبين ان ٥٩٪ من السكان فقط تصلهم الكهرباء بانتظام وما زال هناك (١٦) تجمعاً سكانياً بدون مياه.

وـ. الاسكان: بلغ عدد الابنية في المنطقة ١٥٨٤ مبني (٨٢٦) منها من الطوب ومكون من غرفتين وبلغ متوسط مساحة البناء للفرد الواحد ٧٧م^٢، ووجد ان ما نسبته ٦٠٪ لا يزالون يسكنون في بيوت الشعر وهم البدو الرحل.

٩ - التوصيات:

تتمثل المشاكل الرئيسية في اقليم المفرق بأربعة مشاكل رئيسية، تدني معدل الدخل للفرد (دون خطر الفقر)، ارتفاع نسبة البطالة، تدني مستوى الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وقلة الكثافة السكانية، وتنصي الدراسة بما يلي:

١. زيادة المشاريع الانمائية والانتاجية والتوزع بها:

١. اجراء دراسة تفصيلية للمشاريع الانمائية الواردة في الخطة الاقليمية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ليتسنى معرفة مدى ملائمتها للمنطقة وأسباب تغتر بعضها في السنتين الاوليتين من الخطة.
٢. تنفيذ المشاريع الانمائية الواردة في الخطة الاقليمية وتتفيد ما حسب برنامج الاوليات وضمن دراسة متعمقة لتأثير هذه المشاريع على العمالة والوضع الاقتصادي للسكان.
٣. الاسراع بتنفيذ البرامج الزراعية والرعوية الواردة في الخطة الخمسية في منطقة المفرق التنموية ومنطقة الباذية الشالية.

وتوصي الدراسة باعطاء أولوية لتنفيذ المشاريع الانمائية التالية:

١. مشاريع الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الخاصة باقليم المفرق

١. مشروع انتاج مصنع للالبان والأجبان.

٢. مشروع الطرق الزراعية والقروية.

٣. مشروع ايصال التيار الكهربائي للتجمعات السكانية والخدمات الهاتفية.

٤. فتح مراكز صحية فرعية في القرى والتجمعات السكانية

٥. مشروع الاشجار المثمرة واستغلال الأراضي.

٦. مشروع تشجيع تربية الأغنام وتنمية المرااعي.

٧. مشروع تشجيع وتطوير الحبوب.

بـ. مشاريع تقترحها الدراسة:

أ. مشروع مركز تدريب مهني في الحمراء ورحاب.

بـ. مشروع انتاج صناعات تقليدية كالغزل والنسيج والحرف.

- ج. مشروع انشاء مصنع أغذية معلبة.
د. مشروع انشاء مركز خدمات زراعية متغيرة.

٩-٣: الاجراءات والاقتراحات:

- من الاجراءات والاقتراحات التي توصي بها الدراسة ما يلي:
١. تجميع الخدمات الصحية والتعليمية في الوحدات التنموية وب خاصة الخدمات التعليمية والصحية والمراكز الاجتماعية.
 ٢. دعم وتطوير المجالس البلدية (المحلية) المشتركة لتمكينها من زيادة مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
 ٣. دعم ميزانية المجالس المحلية في المنطقة لتطوير خدمات البنية التحتية.
 ٤. انشاء هيئات اقليمية لتنمية الباية الشمالية تشرف على اقتراح الحلول للمشاكل ومعالجة الاوضاع الاقتصادية كان يتم انشاء مؤسسة لاعمار الباية الشمالية يساهم بها القطاع الخاص مع دعم من وزارة البلديات، التخطيط، وبنك التنمية المدن والقرى.
 ٥. التوسيع في تقديم المساعدات العينية الانتاجية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة، كالأغنام والأبقار، وزيادة عدد الأسر التي تتلقى الدعم المالي من صندوق المعونة الوطنية والشؤون الاجتماعية.
 ٦. قيام مراكز اجتماعية وجمعيات خيرية تقوم بتدريب القوى العاملة ولا تقتصر اعمالها على رياض الأطفال والحضانة.
 ٧. قيام جمعيات زراعية تعاونية تساهم الدولة بجزء كبير من موازنتها لدعم المزارعين وتربية الثروة الحيوانية في المنطقة وتشجيع قيام التجمعات الصناعية والزراعية المدعومة من الدولة.
 ٨. توظيف أطباء عاملون مقيمين في مراكز فرعية صحية في الوحدات التنموية.
 ٩. دعم الصناعات والمشاريع الصغيرة سواء الانتاجية او الخدمية في الانليم وذلك عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل مع وجود هيئة اشراف مركزية مع الهيئة الاقليمية في الانليم. ويمكن ان يتم ذلك بدعم المشاريع الزراعية لمن يرغب في العمل بالزراعة.

الملاحق

ملحق رقم (١٠)

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

استبيان احصائي لدراسة
الواقع الاقتصادي والاجتماعي
لمنطقة محافظة المفرق

الدكتور ياسر العدوان

جميع البيانات الواردة في هذا الاستبيان هي لأغراض علمية وليس لأي غرض آخر وتعتبر سرية بموجب
قانون الاحصاءات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته

أولاً: بيانات هامة عن الأسرة

١. يرجى ترتيب الأسماء حسب العمر (الأكبر ثم الأصغر).

الرقم	الاسم	صلة برب الأسرة	الجنس	العمر	المستوى التعليمي	المهنة الحالية	المهاجرون	داخل خارج
١								
٢								
٣								
٤								
٥								
٦								
٧								
٨								
٩								
١٠								
١١								
١٢								
١٣								
١٤								
١٥								

ثانياً: بيانات عامة عن المسكن

٢. نوع البناء

- ٤. طوب
- ٥. بيت شعر
- ٦. أخرى
- ٧. مستاجر
- ٨. حجر
- ٩. حجر وباطون
- ١٠. باطون
- ١١. مساحة البناء (متر مربع)
- ١٢. ملكية البناء
- ١٣. ملك
- ١٤. عدد الغرف

١. متعددة الاستعمال

- ١. نوم.
- ٢. جلوس وضيوف
- ٣. أكل
- ٤. مطبخ
- ٥. حمام او مرحاض

٦. هل يوجد لديكم؟:

- ١. تلفزيون ملون
- ٢. تلفزيون أبيض وأسود
- ٣. جهاز فيديو
- ٤. سيارة خاصة.
- ٥. سيارة عمومية
- ٦. ثلاجة.
- ٧. غسالة.
- ٨. راديو مع مسجل.
- ٩. راديو فقط.
- ١٠. تلفون.
- ١١. سخان شمسي
- ١٢. سخان ماء كهربائي.
- ١٣. طباخ غاز.

٧. ما هو أهم مصدر للطاقة للاستعمالات المنزلية؟

- ١. غاز.
- ٢. كاز.
- ٣. حطب.
- ٤. كهرباء.
- ٥. طاقة شمسية.
- ٦. أخرى.
- ٧. باص عمومي
- ٨. سيارة خصوصي
- ٩. لا شيء مما سبق.
- ١٠. حيوانات.

٩. ما هو أهم مصدر للماء؟

١. بئر مشترك.
٤. تتكبب ماء.

٥. عين ماء أو سيل ماء.

٦. أخرى.

١٠. ما هو أهم مصدر للكهرباء؟

١. شركة الكهرباء.
٢. ماتور مشترك.
٤. أخرى.

٥. لا يوجد.

١١. ما هي استخدامات الطاقة؟

١. أغراض منزليه.
٢. أغراض تجارية.
٣. أغراض صناعية.
٤. أغراض زراعية.
٥. أغراض أخرى.

ثالثاً: بيانات عن الدخل والإنفاق

١٢. كم يبلغ معدل دخل الأسرة الشهري (بالدينار) من المصادر التالية؟

١. زراعة (ثروة نباتية، ثروة حيوانية، تاجير الأرض)
٢. وظيفة حكومية. (حدد)
٣. وظيفة في القطاع الخاص.
٤. ايجارات مساكن.

٥. عوائد استثمارات (غير الزراعة).

٦. تقاعد.

٧. تحويلات من خارج الأردن.

٨. مساعدات حكومية.

٩. مساعدات جمعيات خيرية وتعاونية.

١٠. صناعات تقليدية.

١١. أخرى (حدد)

١٣. ما هو معدل الإنفاق الشهري وبالدينار على كل من؟

١. الطعام.

٢. الملابس.

٣. المواصلات.

٤. الماء والكهرباء.

٥. السكن.

٦. التعليم.

٧. أخرى (بضمها الامواج والمناسبات).

رابعاً: بيانات عن الثروة الزراعية

١٤. الأراضي المستغلة التي تملكها.

طريقة الري	المساحة (بالدونم)	نوع المنتجات
		حبوب خضروات فاكه أخرى

١٥. كيف تقوم بزراعة أرضك؟

١. بنفسك.

٢. تؤجرها لآخرين.

٣. مشاركة.

١٦. ما هي مساحة الأراضي غير المستغلة والتي تملكها (بالدونم)؟

١٧. ما هي أسباب استغلال هذه الأرضي.

١. أراضي لا يمكن استغلالها.

٢. عدم توفر رأس المال.

٣. صغر مساحة الأرض.

٤. كون الأرض مشاع.

٥. قلة الأمطار.

٦. عدم الرغبة في الزراعة.

٧. أخرى (حدد).

٨. أخرى (حدد).

١٨. ما هي الثروة الحيوانية التي تملكها؟

العدد	النوع
	.١
	.٢
	.٣
	.٤

خامساً: معلومات عن البطالة والعمل.

١. أسماء أفراد الأسرة الباحثين عن عمل:

الأسم	فترة البطالة	المهنة السابقة	ماذا يمكن ان تعلم

٢٠. ما هي أسباب البطالة؟

السبب	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث
١. عدم وجود عمل ٢. العادات والتقاليد ٣. بعد مكان العمل عن السكن ٤. عدم ملائمة العمل المعروض ٥. عدم توفر المهارة أو الخبرة ٦. عدم توفر الشهادة العلمية ٧. عدم الرغبة في العمل المتوفر ٨. منافسة العمال الأجانب ٩. أخرى (حدد)			

٢١. أين تبحث عن عمل؟

المكان	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث
١. في العاصمة ٢. في منطقة المفرق ٣. في أماكن أخرى من الأردن ٤. خارج الأردن			

٢٢. العمال الأجانب الذين يعملون لديكم

الأسم	الجنسية	الراتب الشهري	المهنة
.١ .٢ .٣			

سادساً: المشاكل والاقتراحات

٢. ما هي المشاكل التي تواجهكم؟

- .١
- .٢
- .٣
- .٤
- .٥

٢٤. ماذاتقترون لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟

- .١
- .٢
- .٣
- .٤
- .٥

ملحق رقم (٢ - ١)

توزيع المعلمين في محافظة المفرق حسب المؤهل العلمي

المجموع	إناث	ذكور	المؤهل العلمي
٢	٢	٥	١. ثانوي فما دون
١٢	٧	٥	٢. توجيهي
-	-	-	٣. مهني ثانوي
-	-	-	٤. مهني عالي
١٤٨٣	٨٦٠	٦٢٣	٥. كلية مجتمع
٥٩٨	١٨٦	٣٣٢	٦. بكالوريوس
١٥	٣	١٢	٧. دبلوم
٧	٢	٥	٨. ماجستير
-	-	-	٩. دكتوراه
٢٠٣٧	١٠٦٠	٩٧٧	المجموع

المصدر: وزارة التربية، الكراس الاحصائي السنوي ١٩٨٧.

الحالات التي لا ينبع منها حسب الخبرة في ملخص رقم (١) -

ପ୍ରକାଶକ

ملحق رقم (٦ - ١)

الأبار الارتوازية المستغلة كمصادر مياه جديدة لعام ١٩٨٧ التالية:

المصدر	الطاقة الإنتاجية
١. بئر ك	١٥٠ /ساعة
٢. بئر ك	١٤ /ساعة
٣. بئر ك	١٣٠ /ساعة
٤. بئر ك	١٣٠ /ساعة
٥. بئر ك	١٢٠ /ساعة

ملحق رقم (١-٤)
تكرار المشاكل كما يراها السكان في القليم المفرق لعام ١٩٨٧

الرقم المشكّلة	عدد الاجابات	النسبة المئوية
١. عدم توفر الخدمات البريدية	٥٣١	٣٣٤
٢. عدم توفر الخدمات الصحية	٤٨٦	٣٠٤
٣. عدم وجود طرق جيدة	٣٣٥	٢١١
٤. انقطاع المياه	١٧٩	١١٣
٥. عدم وجود رياض اطفال	١٠٠	٦٣
٦. قلة فرص العمل	٩٧	٦١
٧. عدم توفر حدائق ومنتزهات	٨٥	٥٣
٨. تلوث المنطقة	٧٦	٤٨
٩. عدم وجود مساجد	٤٦	٢٩
١٠. الفقر وال الحاجة	٤٢	٢٦
١١. ارتفاع الأسعار	٣٨	٢٤
١٢. منافسة العمال الأجانب	٣٣	٢١
١٣. انقطاع التيار	٢٧	١٧
١٤. عدم وجود لافتات تحذيرية	٢٤	١٥
١٥. عدم وجود مجاري	١٦	١٠
١٦. الهجرة الداخلية	١١	٧
١٧. عدم توفر سكن مناسب	١١	٧

ملحق رقم (٨-٢)
تكرار الاقتراحات كما يراها السكان في القليم للفرق لعام ١٩٨٧

الرقم والاقتراح	النسبة المئوية	عد الاجابات
١. توفير الخدمات الصحية		٣٧٦
٢. تحسين الخدمات البريدية		٣٦٩
٣. توفير المواصلات		٢١٦
٤. تعبيد الطرق		٢١٠
٥. إنشاء رياض الأطفال		١٧٩
٦. فتح مراكز اممية		٠٤٨
٧. توفير فرص عمل		١٢٨
٨. إنشاء حدائق ومنتزهات		١١٧
٩. توفير مياه الشرب		٨١
١٠. تقديم المساعدات		٦٨
١١. تخفيض عدد عمال الاجانب		٦٢
١٢. زيادة الإشراف الصحي		٥٥
١٣. تخفيض الأسعار		٣٣
١٤. بناء المساجد		٣٣
١٥. إنشاء مراكز الخياطة		١٢٢
١٦. زيادة عدد المعلمين		٤٥
١٧. توفير الكهرباء بشكل دائم		١٩
١٨. تخفيض رسوم المدارس		١
١٩. إنشاء مجاري		١١
٢٠. تحسين السكن		١١

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

١. برهان الشريدة وعيسى ابراهيم «سوق العمل الاردني: المعلومات والبيانات وتطورها» ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي الاول - البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية، جامعة اليرموك - اربد ٤ - ١٩٨٩/١٢/٦.
٢. صالح الخساونة، «هجرة العمل الدولي وسياساتها في الاردن»، مجلة العمل (عمان) العدد ٤١، ١٩٨٨.
٣. علي الجمل، «مشكلة البطالة في الاردن»، مجلة العمل (عمان) العدد ٣٩، ١٩٨٧.
٤. محمد الشحاتي وأخرون «مشكلة البطالة في الاردن: خصائص وتوقعات»، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٧.
٥. محمد الصمادي وأخرون، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة بني حميدة، الدائرة الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٨.
٦. محمود سليم عوده، «قطاع الطاقة»: الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الجوفية، طاقة الرياح، ندوة سياسة العلوم والتكنولوجيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٧٧.
٧. هيثم الحوراني، «ظاهرة البطالة في الاردن: اسبابها وتفسيرها» ورقة مقدمة في مؤتمر البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية»، جامعة اليرموك - اربد، ٤ - ١٩٨٨/١٢/٦.
٨. ياسر العوان وفوزي صادق، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمخيم البقعة/ البلقاء دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٨.

الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية:

١. وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية، القليم المفرق، ١٩٨٦.
٢. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، عمان ١٩٨٦.
٣. وزارة التربية والتعليم، الدليل الاحصائي السنوي، عمان ١٩٨٧.
٤. وزارة التربية والتعليم، الدليل الاحصائي المدرسي، محافظة المفرق، ١٩٨٧.
٥. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.
٦. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي، جمعية عمل للطبع والتعاونية، عمان ١٩٨٦.
٧. امانة عمان الكبرى، خطة تنمية امانة عمان الكبرى ١٩٨٦ - ١٩٩١.
٨. البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، عمان آب ١٩٨٦.
٩. دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، عمان، ١٩٧٩.
- ١٠ دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٥.
- ١١ دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٦.
- ١٢ دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧.

- ١٣ سلطة المياه، التقرير السنوي لعام ١٩٨٦.
- ١٤ سلطة المياه، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.
- ١٥ سلطة المياه، مديرية مياه الشرب في محافظة المفرق، السجلات الرسمية، المفرق ١٩٨٧.
- ١٦ شركة الكهرباء الاردنية انساهمة المحدودة، تقارير مجلس الادارة من ١٩٨٣ - ١٩٨٧.
- ١٧ شركة مصفاة البترول الاردنية، تقرير مجلس الادارة السنوي الثاني والثلاثون لسنة ١٩٨٧.
- ١٨ دائرة الترخيص للسوائل والمركبات في محافظة المفرق، السجلات الرسمية، ١٩٨٧.
- ١٩ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، السكان والتنمية في الشرق الأوسط الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد، ١٩٨٥.
- ٢٠ مديرية الصحة، محافظة المفرق، السجلات الرسمية عن اعداد الكادر الطبي والمهن الطبية في محافظة المفرق، ١٩٨٧.
- ٢١ مديرية العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة العمل، احصاليات التنمية الاجتماعية محافظة المفرق، ١٩٨٧.
- ٢٢ منظمة العمل العربية، المؤسسة العربية للتشغيل، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين في سوريا ولبنان، طنجه ١٩٨٧.
- ٢٣ منظمة العمل العربية/ معلومات القوى العاملة والتشغيل في المملكة الاردنية الهاشمية، المشروع الاقليمي، طنجه ١٩٨٦.
- ٢٤ مؤسسة الارض الزراعي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٦.
- ٢٥ مؤسسة الارض الزراعي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.
- ٢٦ مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، وزارة المواصلات، التقرير السنوي ١٩٨٧.
- ٢٧ مؤسسة المياه والمجاري، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، عمان.
- ٢٨ النقل البري والتنمية في الاردن، مجلة التنمية، (عمان) العدد ١٤٧، ١٩٨٥.

ب. المراجع الأجنبية

- (1) J.F. Hicks and D.M. Vetter "Identifying the urban poor in Brazil". *World Bank Staff working papers*, No. 565, Washington, D.C. 1983.
- (2) Royal Scientific Society, *The Unemployment problem in Jordan: Characteristics and Prospects*, Economics Research Department, Amman, 1986.
- (3) T. Goeahart, V. Holbers tadt, A. Kapteva and B.V. Praag "The poverty line: Concept and measurement" *the Journal of Human Resources Vol. xII, No. 4 Fall, 1977.*

